جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
قســـــم الاقتصـــاد

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق

رسالة قدمت
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد

من قبل

نوار قصي مهدي الياسري

بإشراف
الأستاذ الدكتور

أمل أسمر زبون الساعدي

1444هـ

2023 م

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة يونس - الآية **5**)

الإهـــداء

إلى أبي العطوف.... قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنون..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى روح أخي الشهيد (رحمه الله)

إلى زوجتي.... أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلى أولادي..... فلذات الأكباد.

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي إليكم بحثي هذا

الباحث

شـــكر وتقـديـــر

يَقول الأمام عليّ بن الحُسّين (زَين العابدين) عليه السَلام: "وحق سائسك بالعلم: التَعظيم له والتوقير لمجلسهِ وحسن الاستماع إليه والإقبال ... وأن تدفع عنهُ إذا ذكر عندك بسوء، وأن تستر عيوبه وتظهر مناقبه، ولا تجالس له عدواً ولا تعاد له ولياً"

مكارم الأخلاق للشيخ الطبرسي

أما بعد ..

يطيب لي وأنا أنهي متطلبات إعداد دراستي أن أتقدم بالشُكر الجَزيل إلى أستاذتي (الأستاذ الدكتورة أمل أسمر زبون الساعدي)؛ لتفضلها بالإشراف على رسالتي، وأقول لها شاكراً جميل صنعها، وعظيم منّها عليّ: "شكراً لك من أعماق قلبي على عطائك الدّائم، كلمات الثّناء لا توفيك حقك أستاذتي التي أُجلّ وأنحني لها عرفاناً وتقديراً، وأسأل الله تعالى أن يمنَّ عليها بالتسديد كله، وأن يكسوها ثوب العافية والرفعة".

وأتقدم بالشُكر الجَزيل إلى عمادة كُلية الإدارة والإقتصاد المتمثلة بالسيد العميد الأستاذ الدكتور سوسن كريم الجبوري، والسيد المعاون العلمي الأستاذ الدكتور طاهر ريسان والسيد رئيس قسم الإقتصاد الأستاذ الدكتور مهند فائز كاظم لأياديهم البيضاء، وكريم صَنيعهم بي، ونُبل التوجيه والرعاية.

وكلمة الشُكر الجَزيل أقولها ممتناً ومعتزاً إلى جميع أساتذتي الكرام في قسم الإقتصاد، كلّ التّبجيل والتّوقير لكم يا من صنعتم لي المجد، وأستقيت منكم العلوم، والمعارف، لما قدمتموه لي من عون ومساعدة، جزاكم الله خير الجَزاء وأبقاكم للعلم وأهله.

وأتقدم بشُكري وعَظيم أمتناني إلى الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة المحترم، وإلى أعضائها الكِرام لتفضلهم بتشريفي في مناقشة رسالتي وتقويمها ودعمها بالآراء السديدة والرصينة.

وكلمات الشكر موصولة أيضاً إلى (أ.د نغم حسين نعمة) جامعة النهرين، (م.م مصطفى نزار) جامعة البصرة، تحية حب وتقدير لكم لتقديم يد العون.. وإلى كل من ساندني .. شُكري وأمتناني أهديه لكم لوقوفكم بجانبي دوماً، كنتم خير عون وسند وناصح،.. أصدقائي وزملائي في الدراسات العليا.

كما أتقدم بخالص شكري وإمتناني إلى رفيق الدرب صديقي وأخي الاستاذ (م.م. طارق فاضل الدجيلي) لما بذله معي من جهدٍ ووقت فقد كان خير معين وسند فجزاه الله عني الجزاء الأوفى وتمنياتي له بالتوفيق والنجاح في مسيرته العلمية.

المستخلص

تعد التكنولوجيا المالية من أبرز نتائج التطور الرقمي الذي شهده العالم، ومارست دوراً مهماً في تقديم العديد من الحلول والخدمات المالية المبتكرة التي اسهمت في تطوير الخدمات المالية وتسهيل معاملاتها بحيث اصبحت تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات بشكل أكثر سرعة وأقل تكلفة ومكّن من وصول الفئات المستبعدة مالياً إلى الخدمات المالية، مما أسهم في رفع وتعزيز مستويات الشمول المالي الذي يعد من الركائز المهمة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المالي.

ويهدف البحث إلى بيان دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في البلدان العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، وأي من هذه الدول حققت تقدماً في هذا المجال وأيها تعثرت وأسباب هذا التعثر من خلال المؤشرات التي تناولها البحث، ولغرض تحقيق الأهداف والتحقق من فرضياته استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل المؤشرات قيد الدراسة من خلال البيانات المتوفرة في المصادر الرسمية الأكاديمية المتعلقة بهذا الجانب.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، ومنها إن بعض الدول العربية قد حققت شوطاً كبيراً في مجال استخدام وتطبيق أدوات التكنولوجيا المالية مما أسهم في تعزيز الشمول المالي لديها مثل الإمارات والسعودية وأخرى لازالت تعاني من ضعف في امكانية استخدام وتطبيق تلك التكنولوجيا نتيجة للعديد من المعوقات ومنها ضعف البنية التحتية المالية، وضعف القوانين والتشريعات، ومحدودية التثقيف المالي ومن هذه الدول العراق الذي لازال من الدول ذات الاستخدام المحدود لهذه التكنولوجيا الأمر الذي انعكس على مستوى الشمول المالي.

فهرست المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
المستخلص	ث
فهرست المحتويات	ج – د
فهرست الجداول	ذ – ر
فهرست الأشكال والرسوم البيانية	ز
المقدمة ومنهجية الدراسة	4 – 1
الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات والبحوث السابقة	8 – 5
الفصل الأول **التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي**	50 – 9
تمهيد	9
المبحث الأول **التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية**	29 – 10
أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها	12 – 10
ثانياً: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	14 – 12
ثالثاً: فوائد التكنولوجيا المالية والمخاطر الناتجة عنها	17 – 15
رابعاً: أشكال وتطبيقات التكنولوجيا المالية	24 – 17
خامساً: مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية	27 – 25
سادساً: معوقات استخدام التكنولوجيا المالية	29 – 27
المبحث الثاني **الشمول المالي مفاهيم أساسية ومداخل نظرية**	40 – 30
أولاً: الشمول المالي (المفهوم، النشأة، الأهمية)	34 – 30

ثانياً: أهداف الشمول المالي	35 – 34
ثالثاً: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي	39 – 35
رابعاً: متطلبات تعزيز الشمول المالي	40
المبحث الثالث **اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي**	50 – 41
أولاً: ابتكارات التكنولوجيا المالية وأثرها في تنويع الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي	46 – 41
ثانياً: ابتكارات التكنولوجيا المالية وأثرها على كفاءة العمليات التشغيلية	46 – 46
ثالثاً: ابتكارات التكنولوجيا المالية وأثرها على الاستقرار المالي للبنوك التجارية	46 – 46
رابعاً: ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في حماية العملاء	48 – 47
خامساً: المبادرات الدولية المشجعة لاستخدام التكنولوجيا المالية والمعززة للشمول المالي	50 – 48
الفصل الثاني **تحليل واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في بعض الدول العربية للمدة (2020 – 2008)**	89 – 51
تمهيد	51
المبحث الأول **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية خلال مدة البحث**	69 – 52
أولاً: حجم الاستثمارات للتكنولوجيا المالية في الدول العربية	56 – 52
ثانياً: مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية	60 – 57
ثالثاً: مؤشر التقنيات المالية الحديثة (العام) في بعض البلدان العربية	63 – 60
رابعاً: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية	66 – 63
خامساً: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في الدول العربية	68 – 67
المبحث الثاني **تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه للمدة (2008 - 2020)**	89 – 69

أولاً: تحليل بعض مؤشرات الوصول للخدمات المالية	74 – 69
ثانياً: تحليل بعض مؤشرات الاستخدام للخدمات المالية	81 – 74
ثالثاً: مؤشر الجودة (مؤشر التثقيف المالي في الدول العربية)	83 – 81
رابعاً: اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية	89 – 83
الفصل الثالث **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في العراق وانعكاساتها على الشمول المالي**	119 – 90
تمهيد	90
المبحث الأول تحليل واقع التكنولوجيا المالية في العراق	101 – 91
المطلب الأول: تحليل بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في العراق	101 – 91
أولاً: شركات التكنولوجيا المالية في العراق	96 – 91
ثانياً: مؤشر التقنيات المالية الحديثة وموقع العراق فيه نسبةً للدول العربية	99 – 97
المطلب الثاني: التقنيات المالية الحديثة المستخدمة في العراق وأدواتها	101 – 99
المبحث الثاني تحليل واقع الشمول المالي في العراق	119 – 102
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق	113 – 102
أولاً: تحليل بعض مؤشرات الوصول للخدمات المالية	105 – 102
ثانياً: تحليل بعض مؤشرات الاستخدام للخدمات المالية	111 – 105
ثالثاً: مؤشر الجودة (مؤشر التثقيف المالي في العراق)	113 – 111
المطلب الثاني: المبادرات والآليات المتبعة لدعم الشمول المالي في العراق	117 – 114
أولاً: مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم الشمول المالي	115 – 114
ثانياً: الآليات المقترحة لدعم وتوسيع قاعدة الشمول المالي في العراق	117 – 116
المطلب الثالث: اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العراق	119 – 117

الاستنتاجات والتوصيات	123 – 120
أولاً: الاستنتاجات	122 – 120
ثانياً: التوصيات	123
المصادر والمراجع	133 – 124
أولاً: المصادر العربية	132 – 124
ثانياً: المصادر الإنكليزية	133
المستخلص باللغة الإنكليزية	

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الفرص التي توفرها الخدمات المالية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	43 – 46
2	التطور في اجمالي الاستثمارات وعدد الصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية للمدة (2015 – 2019)	53
3	التطور في عدد شركات التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية خلال المدة (2010 – 2021)	58
4	مؤشر التقنيات المالية العام والمؤشرات الرئيسية الستة في الدول العربية	62
5	الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي لكل مئة الف بالغ في بعض الدول العربية للمدة (2008 – 2020)	70
6	محطات نقاط البيع لكل مئة الف بالغ في بعض الدول العربية خلال المدة (2008 – 2020)	71
7	الفروع المصرفية في الدول العربية لكل مئة الف بالغ للمدة (2008 – 2020)	73
8	نسب ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية (من 15 عام فأكثر) خلال المدة (2014 – 2020)	75
9	مؤشر حساب الودائع للدول العربية لكل الف بالغ للمدة (2008 – 2020)	76
10	المقترضون من مؤسسات مالية رسمية لكل الف بالغ في بعض الدول العربية للمدة (2009 – 2020)	77
11	استخدام بطاقة ائتمان (من عمر 15 عام فأكثر) في بعض الدول العربية خلال المدة (2008 – 2020)	79
12	عدد بطاقات السحب لكل الف بالغ للدول العربية للمدة (2008 – 2020)	80
13	نسبة الثقافة أو المعرفة المالية في الدول العربية للعام 2015	82
14	تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في بعض الدول العربية خلال المدة (2008 – 2020)	84
15	التطور في نسب ملكية بطاقات الائتمان وأعداد المقترضين من المؤسسات الرسمية في بعض الدول العربية للمدة (2009 – 2020)	87

16	الدفع عبر الهاتف المحمول أو الانترنت من عمر 15 عام فأكثر لعام 2017 في بعض الدول العربية	88
17	المؤسسات المالية غير المصرفية في العراق	96-95
18	الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي لكل مئة الف بالغ في العراق للمدة (2008 – 2020)	102
19	محطات نقاط البيع لكل مئة الف بالغ في العراق للمدة (2008 – 2020)	103
20	التطور في عدد المصارف وفروعها لكل مئة الف بالغ في العراق (2008 – 2020)	104
21	مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في العراق للمدة (2008 – 2020) من عمر 15 عام فأكثر بالمئة	106
22	عدد حسابات الودائع لكل الف بالغ في العراق للمدة (2008 – 2020)	107
23	عدد حسابات القروض لكل الف بالغ في العراق للمدة (2008 – 2020)	109
24	عدد بطاقات الائتمان في العراق للمدة (2013 – 2020) لكل مئة الف بالغ	110
25	الحصة السوقية للمصارف المشتركة في مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة (5 مليار) دينار عراقي	115
26	التطور في ملكية بطاقات الائتمان وأعداد المقترضون من مؤسسات رسمية في العراق للمدة (2013 – 2020)	118

فهرست الأشكال والرسوم البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية	27
2	مخطط أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	39
3	اجمالي الاستثمارات والصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة للمدة (2015 – 2019) ملايين الدولارات	55
4	صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد في الدول العربية لعام 2019	56
5	صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد في الدول العربية لعام 2021	56
6	التقنيات التكنولوجية المالية الحديثة المستخدمة في الدول العربية لعام 2019	65
7	التقنيات التكنولوجية المالية الحديثة المستخدمة في الدول العربية لعام 2022	66
8	عدد محطات نقاط البيع في بعض الدول العربية للمدة (2008 – 2020)	72
9	عدد الفروع المصرفية في بعض الدول العربية لكل مئة الف بالغ للمدة (2008 – 2020)	74
10	موقع العراق من بين الدول العربية ضمن المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة	98
11	نسب المبالغ المحولة من قبل شركات الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق للمدة (2018 – 2021)	119

المقدمة

المقدمة ومنهجية الدراسة

المقدمة

تعد التكنولوجيا المالية شكلاً من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية وأصبحت منافساً قوياً لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك لتوفيرها منتجات مالية مبتكره تتميز بالمرونة والسرعة والتكلفة المنخفضة، وتعد التكنولوجيا المالية احد الآليات التي تستخدم في تعزيز الشمول المالي من خلال أدواتها المالية الحديثة المبتكرة التي تسهم في إيصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات، والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار الى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبعدين مالياً وهو غاية الشمول المالي الذي زاد الاهتمام العالمي في السعي للوصول اليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية لتحقيق ذلك، وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، فضلاً عن توفير خدمات مالية متنوعة وبتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات.

وأصبحت التكنولوجيا المالية ذات أهمية متزايدة لكل من الأفراد والشركات كما إن للشمول المالي الأهمية ذاتها، الأمر الذي أدى الى الاعتماد على الحلول الرقمية لإجراء المعاملات المالية من خلال استخدام منتجات وخدمات تعتمد على التقنية الحديثة وتتضمن العديد من أشكال التكنولوجيا التي يتم أستخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين تطبيقات الدفع الإلكتروني والتأمين عبر الأنترنيت والتمويل الجماعي ... الخ، مما يسهم في زيادة وصول الخدمات المصرفية الى الأشخاص والمؤسسات ويعمل على تحسين أداء وشفافية الخدمات المالية في تحقيق أهداف أوسع.

أما بخصوص الدول العربية فيلاحظ إن قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية قد شكل ثورة في مجال الأنظمة المالية العربية أسوة ببقية دول العالم، ليلبي الكثير من الاحتياجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والكلفة، وقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية التي تتضمن خدمات المدفوعات من العملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات، فضلاً عن خدمات التأمين، كما نجحت في خلق الطلب على تلك المنتجات، إلا أن هذه الدول قد تفاوتت في استخدام وتطبيق تلك التكنولوجيا تبعاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومدى جاهزية البنية التحتية المالية والقوانين والتشريعات المنظمة لعملها ومستوى التثقيف المالي فيها، وقد انعكس ذلك على مستويات تحقق الشمول المالي في هذه الدول بحيث ان

بعضها حقق مستويات مرتفعة من الشمول المالي واخرى لازالت متأخرة في هذا المجال ومنها العراق الذي يعاني من وجود العديد من العقبات التي تقف حائلاً أمام تقدمه على الرغم من اطلاقه العديد من المبادرات الحكومية بهذا الخصوص.

أولاً: أهميـــة البحـــث:

تكمن أهمية البحث في أهمية قطاع التكنولوجيا المالية بمجالاته المختلفة للكثير من دول العالم ومنها الدول العربية والعراق والتي جعلت منه منافساً للقطاع المالي التقليدي من خلال ما جاء به من تقنيات حديثة أظهرت قدرة هذا القطاع في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بكلف منخفضة وخاصة بالنسبة للفئات المستبعدة مالياً والمؤسسات الصغيرة، لاسيما أن معظم هذه الدول لازالت في المراحل الأولى من التطور في هذا المجال.

ثانياً: مشكلـة البحـث:

إن الكثير من الدول العربية ومنها العراق لازالت مبتدئة في استخدام التكنولوجيا المالية وهذا الأمر قد تنعكس آثاره في تعزيز الشمول المالي في هذه الدول وعليه فأن مشكلة البحث تكمن من خلال إثارة التساؤلات الآتية:

- ماهو واقع الشمول المالي في الدول العربية والعراق، وهل مارست التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في تعزيزه؟
- وهل انتهجت هذه الدول سياسات أو مبادرات لتشجيع استخدام التكنولوجيا المالية خدمة لأهداف الشمول المالي؟

ثالثاً: فرضيـــــة البحـــث: وينطلق البحث من فرضية مفادها:

إن العراق ومعظم الدول العربية لازالت تعاني من انخفاض مستويات الشمول المالي لديها، وإن استخدام التكنولوجيا المالية سوف يسهم بدور إيجابي في رفع مستوى الشمول المالي في هذه الدول من خلال السياسات والمبادرات التي تتبعها في تشجيع استخدام هذه التكنولوجيا.

رابعـاً: منهجيــة البحــث: ولغرض الوصـول إلـى اهداف البحـث، فقد اعتمـد الباحـث علـى المـنهج الاستقرائي فـي دراسـة وتحليل المؤشرات قيد الدراسـة بالاستناد إلـى البيانـات والمعلومـات المتحصلـة من المصادر الاكاديمية والجهات الرسمية ذات الصلة بهذا الموضوع.

خامساً: أهداف البحــث: تتلخص اهداف البحث بالنقاط الاتية :

1- التعرف على ماهية كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي وأهم المتطلبات اللازمة لتعزيزها.

2- تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية والعراق ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه.

3- معرفة اهم التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في البلدان العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص.

4- معرفـة أهـم السياسـات والمبـادرات التـي اعتمـدت فـي العـراق والبلـدان العربيـة لتشـجيع اسـتخدام التكنولوجيا المالية وتسهم في تعزيز الشمول المالي.

سادساً: حدود البحــث:

- الحدود المكانية: ركزت على الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص.
- الحدود الزمانية : لقد غطى البحث المدة الممتدة من (2008 - 2020) مع الأخذ بنظر الاعتبار إن بعض المؤشرات لم يستطع الباحث الحصول على السلسلة الزمنية كاملة لها لعدم توفر البيانات أو صعوبة الحصول عليها.

سابعاً: هيكلية البحــث:

لتغطية الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، ومن أجل اختبار صحة الفرضية قسم البحث على ثلاثة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والمنهجية والاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

1- الفصل الأول بعنوان (التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي) وقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول (التكنولوجيا المالية مدخل نظري).

وتناول المبحث الثاني (الشمول المالي مفاهيم أساسية ومداخل نظرية)، إضافة الى مفهوم الشمول المالي وأهميته ونشأته، أما المبحث الثالث فقد تناول (اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي)، بالإضافة إلى أهم المبادرات الدولية والوطنية التي اتخذت لتعزيز الشمول المالي.

2- الفصل الثاني: بعنوان (تحليل واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية)، وقسم الفصل على مبحثين تناول المبحث الأول تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهم مؤشراتها في حين تناول المبحث الثاني تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه.

3- الفصل الثالث: بعنوان (تحليل واقع التكنولوجيا المالية في العراق وانعكاساتها على الشمول المالي)، وقسم الفصل على مبحثين تناول الأول تحليل واقع التكنولوجيا المالية في العراق، أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل واقع الشمول المالي في العراق واسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيزه، وختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

الاستعراض المرجعي للدراسات والبحوث السابقة

ت	دراسات وبحوث سابقة	
1	الباحث والسنة	ايمان مصطفى فؤاد 2021
	عنوان الدراسة	دور التكنولوجيا المالية في تحسين اداء بيئة الاعمال والاقتصاد في الدول العربية
	منهجية الدراسة	ويهدف البحث الى معرفة ماهية التكنولوجيا المالية ومراحلها وقطاعاتها، كما إن البحث يستعرض التكنولوجيا المالية في الدول العربية ودوره في تحسين بيئة الاعمال والاقتصاد في هذه الدول، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة المؤشرات، وقد توصلت هذه الدراسة الى إن التكنولوجيا المالية ممكن أن تسهم في بيئة الاعمال بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام في الدول العربية، وذلك من خلال توفيرها التمويل للمشروعات الصغيرة عن طريق منصات الإقراض، فضلاً عن زياده الأموال اللازمة للإقراض، لذا فقد تبنت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها توفير منصات إقراض تساعد في تقديم مصادر تمويل للمشاريع الصغيرة، وتحديث مستوى إدارة المخاطر بحيث تواكب المستجدات بشكل مستمر يحول دون تحول الابتكارات التكنولوجية الجديدة إلى أدوات للاحتيال والقرصنة وتبييض الاموال وتمويل الارهاب.
2	الباحث والسنة	توات عثمان، 2021
	عنوان الدراسة	التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي والمصرفي تجارب ودروس دولية للدول العربية
	منهجية الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى مناقشة التحديات الراهنة التي تواجه اعتماد العديد من حلول التكنولوجيا المالية على نطاق واسع في الدول العربية بهدف تطوير الصناعة المصرفية وتحقيق الشمول المالي في هذه الدول، واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى الأهداف وقد توصلت الدراسة على الرغم من التطورات الحاصلة في البلدان العربية في هذا المجال إلا إنها لازالت متأخرة مقارنةً بدول العالم التي يمكن الاستفادة من تجاربها على غرار التجربة الكينية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في مجال التقنيات المالية الحديثة من أجل تطوير الخدمات المالية الالكترونية والتقليل من استخدام الاساليب التقليدية، ودعم المؤسسات المالية العربية في وضع أطر قانونية خاصة بمؤسسات الدفع.

3	الباحث والسنة	زهراء صالح حمدي الخياط، 2020
	عنوان الدراسة	اهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة لتجارب دولية
	منهجية الدراسة	هدفت الدراسة من خلال تناول التجربة الفلسطينية والهندية إلى معرفة أهم العقبات التي تواجه تطور التكنولوجيا المالية في تلك الدول والتي تؤدي إلى ضعف مؤشرات الشمول المالي وانتشاره، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى إن ضعف الوعي الثقافي والمقدرة المالية للأفراد يقف عائقاً أمام حصولها على الخدمات المالية، كما إن ذلك يعد من أهم الصعوبات التي تواجه التكنولوجيا المالية، وأوصت بضرورة توسيع نطاق الخدمات المصرفية للسكان المستبعدين مالياً.
4	الباحث والسنة	أمير علي خليل الموسوي، 2018
	عنوان الدراسة	مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في دعم الودائع المصرفية وانعكاسها في تعزيز السياسة النقدية دراسة تحليلية في كل من العراق وتركيا للمدة (2015-2017)
	منهجية الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى معرفة اتجاه النمو في ودائع شركات التكنولوجيا المالية في كل من العراق وتركيا للتعرف على مدى مقبولية وآداء هذه الشركات في كلا البلدين، واستعانت الدراسة بمجموعة من التحليلات والاختبارات الاحصائية باستخدام البرامج الاحصائية SPSS و EXCEL و Amos، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها عدم توافر العناصر الضرورية لقيام شركات التكنولوجيا المالية FinTech في العراق والمتمثلة بقلة الحسابات المصرفية قياساً بنسبة السكان وضعف المنافسة في قطاع التكنولوجيا المالية، وأوصت الدراسة بصياغة تعليمات وقوانين تضعها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي تعمل على تشجيع الجمهور للتعامل مع الشركات المالية والإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا المالية.

5	الباحث والسنة	(Julapa&Catharine)، 2018
	عنوان الدراسة	Do fin tech lenders Penetrate areas That are Underserved by Traditional bank
	منهجية الدراسة	تهدف هذه الدارسة إلى اختبار منصات التكنولوجيا المالية المصممة لأغراض الاقتراض، وهل هي قادرة على فتح اسواق جديدة لخدمات المصارف بدلاً من وجود الوسطاء الماليين في الولايات المتحدة الامريكية، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وأدوات الاقتصاد القياسي في الوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها إنه يمكن للتكنولوجيا المالية فتح أسواق جديدة للمصارف وبالتالي ممكن إيصال الخدمات الالكترونية الى مناطق عديدة لم يتم فتح فروع للمصارف فيها.
6	الباحث والسنة	2018(Chang & Kuan)
	عنوان الدراسة	Fin Tech revolution and Financial regulation: The Case of Online Supply Chain Financing The
	منهجية الدراسة	يهدف هذا البحث الى دراسة أساسيات تمويل سلسلة التوريد عبر الإنترنت كطريقة مبتكرة للموردين يمكن اتباعها للحصول على قروض مع تجاوز البنوك التقليدية الخاصة بنموذج أعمال فوكسكون، من خلال دراسة الحالة الخاصة بتمويل سلسلة التوريد عبر الإنترنت لشركة (JD و Foxcon) ، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى الأهداف المتوخاة من الدراسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت اليها هو إن تمويل سلسلة التوريد عبر الإنترنت الذي تستخدمه منصات التجارة الالكترونية تعد قناة تمويل جديدة نسبيًا للموردين كالمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأوصت الدراسة بوضع استراتيجية تنظيمية قائمة على المخاطر (أي ليست ذات حجم واحد – يناسب الجميع) من شأنها أن تفضي إلى دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وتعزيز الابتكار في نماذج الأعمال الخاصة بالشمول المالي الرقمي.

أوجه الإختلاف بين البحث الحالي والبحوث والدراسات السابقة

الدراسة الحالية
من أهم ما يميز هذا البحث عن البحوث والدراسات السابقة إنه قد غطى الفترة الممتدة بين (2008-2020)، بمعنى إن الاختلاف يكمن في مدة الدراسة كما إن العينة في هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها، لقد ركزت هذه الدراسة على مؤشرات التكنولوجيا المالية بشكلها العام وبشكل خاص تأثيرها على مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية وقارنها مع المؤشرات ذاتها في العراق بشكل أعمق من سابقاتها وتبيان مدى التفاوت بينها وما يحتاج العراق ليتماشى على الأقل مع تلك المؤشرات في البلدان العربية.

الفصل الأول

التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية، والشمول المالي

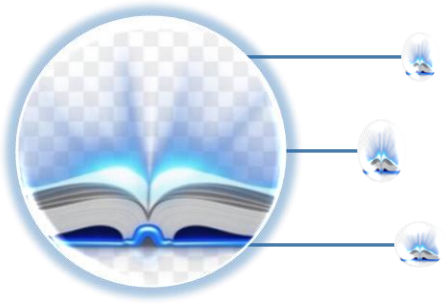

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية مدخل نظري

المبحث الثاني: الشمول المالي مفاهيم أساسية ومداخل نظرية

المبحث الثالث: اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تمهيـــــد

تعد التكنولوجيا المالية والشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة التي برزت في الوقت الحالي على الساحة الدولية، إذ إن التكنولوجيا المالية بمجالاتها المتعددة قد أسهمت في تطور القطاع المالي من خلال استخدامها أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من التقنيات في القطاع المالي والمصرفي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية بأقل كلفة واتاحة الوصول إليها في أي وقت، وخاصة للفئات المهمشة الفقيرة مع تحسين فرص الوصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، خاصةً بعد النمو الكبير الذي شهدته التقنيات والخدمات المالية، فقد أصبحت القروض تمنح عبر الهاتف المحمول والأنترنت والعملات الرقمية تنتجها تطبيقات وبرامج حاسوبية، كما أن الاستشارة تقدم للعملاء بطريقة آلية وإن التأمين عبر المواقع الإلكترونية والمعاملات تتم بطريقة لامركزية، كما إن التكنولوجيا أتاحت الفرص لبلدان العالم في تخطي النموذج التقليدي وإحراز التقدم الكبير في زيادة الوصول للخدمات المالية فضلاً عن تحسين أداء وشفافية وفعالية الخدمات المالية، كما تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال مجموعة من الأهداف ومنها تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي وعليه فإن هذا الفصل سيتناول التكنولوجيا المالية مدخلاً نظرياً في مبحثه الأول، بينما تناول المبحث الثاني المفاهيم الأساسية للشمول المالي، أما المبحث الثالث فقد تناول كيفية اسهام التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها:

يعد مفهوم التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة التي شهدت تطوراً كبيراً بعد الأزمة المالية التي ضربت القطاع المالي في عام 2008، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ إنها تمثل آليات مبتكرة لتحسين أنظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية المصرفية المقدمة، مثل خدمات الدفع الإلكتروني، وتحويل الأموال وتسهيل عمليات الاقتراض والادخار، كما تسهم في تقديم منتجات مبتكرة لدعم المستفيدين من الخدمات المالية (الشركات، وأصحاب الأعمال، والأفراد) لإدارة عملياتهم المالية بشكل أفضل وخاصة بعد استخدام وانتشار الهواتف الذكية والأنترنيت بشكل متزايد[1].

وقد وردت عدة تعاريف بخصوص هذا المفهوم فقد عرفت بأنها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات معرفية أو تأمينية جديدة ومحسنة[2].

وعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي تتضمن المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحساب نسب الفوائد والأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية[3].

وعرفها بعض الاقتصاديين على أنها استخدام التقنيات في التعاملات المالية التي تعمل على تحسين الخدمات المالية التقليدية وأتاحتها لأكبر شريحة من المستفيدين من خارج الأنظمة المالية التقليدية، وعرفها آخرون بأنها مجموعة الخدمات الرقمية الجديدة في مجال المعلومات المالية مثل التخطيط المالي والاستشارات المالية والمدفوعات والتحويل والاستثمارات ودعم العمليات المشتركة

1- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد11، العدد3، 2019، ص724.

2- الزهاوي زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع الآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والأقتصادية، مجلد7، العدد 3، 2018، ص64.

3- زبير عياش، فطيمة الزهراء فنازي، دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية، تطبيقات البلوتكشن نموذجاً، جامعة الشهيد حمة كفريا الواوي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد(05)، العدد(01)، 2021، ص306.

بين العملاء والبنوك الأخرى، ويرى بعض الاقتصاديين بأنها حزمة واسعة من الخدمات المالية الإلكترونية التي تمتاز بأنها أكثر ملائمة وبكلف معقولة وأقل من التقليدية التي تخدم ذوي الدخل المحدود والمساهمة في تحسين سبل المعيشة والحالة الاقتصادية لهم، في حين عرفها(Lee&Gin) بأنها الخدمات المبتكرة والمنتجات المقدمة عبر التكنولوجيا، مثل الهاتف المحمول والعملات المشفرة مثل عملة (Bitcion) بدلاً من العملات التقليدية، وقد عبر مجلس الاستقرار المالي عن التكنولوجيا المالية إنها ابتكار مدعوم يمكن من خلاله استحداث نماذج أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، تعمل على تقديم خدمات مالية تتضمن مدفوعات التجزئة والجملة، وإدارة الاستثمار والتأمين وتوفير الائتمان وزيادة رأس المال[1].

وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على إنها أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية.

وعليه فإن التكنولوجيا المالية هي كل اختراع أو ابتكار يسهم في تطوير القطاع المالي وتحسين نوعية الخدمات وتسهيل الوصول إليها وتخفيض تكاليفها.

وتكمن أهمية التكنولوجيا المالية بقدرتها الحقيقية على تغيير الخدمات المالية وجعلها أسرع وأرخص وأكثر أماناً وشفافية وإتاحتها لشريحة كبيرة من السكان لا تتعامل مع الجهاز المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى فإن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة تؤدي الى الحلول المالية المبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية[2].

وبناءً عليه فإن أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن أن نلخصها بما يأتي:

1- تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التحويل الجماعي وحلول الدفع عبر الهاتف والتحولات المالية الدولية، وأدوات ادارة المحافظ الاستثمارية بالأنترنيت والتي عجزت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين.

1- زهراء جار الله حمو إسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد 9، العدد 33، 2020، ص 92-124.

2- خيرية تبينة، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة ودراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2018، ص39.

2- تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام، ومنهجية وآليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمناً وشفافية.

3- تساعد في تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة وإتاحتها في أي مكان، اذ يتم التركيز على تقييم الخدمات المالية وتسليمها للزبائن وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال المتعددة القنوات لاستخدام تلك الخدمات.

4- تسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية فكلما كانت هذه المؤسسات اكثر تقدما من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة بالمستويين الإقليمي والدولي[1].

ثانيا: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة حديثة بل تمتد جذورها إلى فترات زمنية سابقة، لكنها انتشرت بشكل اكبر بعد ثورة الأنترنيت وظهور الهواتف الذكية، وأصبحت متداولة بشكل كبير في كثير من المجالات مثل التعاملات بين الشركات وعملائها ورجال الأعمال وكذلك البنوك وغيرها، وقد أسهم في نشأتها وتطورها الحاجة لحل المشكلات المالية التي تواجه الأفراد والشركات، إذ تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الأنترنيت من خلال أي جهاز سواء كان الحاسوب الشخصي أم الهاتف الذكي، وتوفير أدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الأنترنيت وأصبحت الآن تستخدم في عمليات التأمين والتجارة والتداول ومنع الغش وعمليات إدارة المخاطر، مما يسهم في توفير الوقت والجهد للأفراد[2].

ويمكن تناول مراحل تطور التكنولوجيا المالية بثلاث مراحل وهي كما يأتي[3]:

1- مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، مجلة وارث للبحوث العلمية، العراق، كربلاء، 2020، ص153.

2- سهير بن ساسي، نجود بو طبيخ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى الجزائر، 2020، ص39.

3- للتفاصيل أنظر:

- هشام حمزة، التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)، متاح على الرابط:https://masrafeyoun.ebi.gov.eg

- سعيدة حرفوش، مصدر سابق، ص 728.

المرحلة الأولى من (1886 - 1967): تزامنت هذه المدة مع ظهور العولمة المالية، وبدأت مع تمرير أول كابل اتصالات عبر المحيط الأطلسي واستخدام نظام الفدواير (*fedwire) عام 1918 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعتبر اول نظام الكتروني لتحويل الاموال.

المرحلة الثانية من (1967 - 2008): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها من قبل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، إذ تمثل هذه الفترة التحول من التناظرية الى الرقمية، ولقد تم فيها اطلاق اول حاسبة محمولة واول جهاز صراف آلي تم تثبيته من قبل بنك باركليز (**Barclays) عام 1967، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء بورصة ناسداك (NASDAQ) أول بورصة رقمية في العالم والتي تعتبر بداية لكيفية عمل الاسواق المالية، وفي عام 1973 تم تأسيس نظام (Swift) جمعية الاتصالات المالية بين البنوك في جميع انحاء العالم، واستخدامها لأجهزة الكمبيوتر المركزية العملاقة، وفي التسعينيات ازدهرت نماذج أعمال الانترنيت والتجارة الالكترونية، التي أحدثت فيها الخدمات المصرفية عبر الانترنيت تحولات كبيرة في كيفية فهم الناس للمال وعلاقاتهم بالمؤسسات المالية وأنتهى هذا العصر بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

المرحلة الثالثة من (2008) إلى يومنا هذا: مع حدوث الأزمة المالية 2008 والتي سرعان ما تحولت الى أزمة اقتصادية، أدت إلى فقدان ثقة الجمهور بالنظام المصرفي التقليدي وأدى ذلك إلى التحول إلى صناعة جديدة، تميزت هذه المرحلة بظهور الشركات الناشئة والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وظهور عدد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي أصبحت تؤدي بعض وظائف البنوك فضلاً عن ظهور العملات الرقمية في عام 2009 بهدف توفير حلول الدفع عبر الهاتف المحمول، وفي عام 2010 ظهرت لأول مرة خدمات تحويل الأموال من فرد لآخر مباشرةً، كما إن هذه المرحلة تميزت بالاستغلال الأمثل لأهم موارد التكنولوجيا المالية، الا وهي البيانات المشفرة وتغلغل الهواتف الذكية بشكل كبير في الأسواق ووصول الأنترنيت لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم واستخدام الخدمات المالية المختلفة، وفي عام 2011 تم تقديم محفظة Google وتليها شركة Apple pay في عام 2014[1].

---

* نظام شبكي لتسوية اموال البنك المركزي، حيث تستخدم البنوك الاحتياطية الفيدرالية هذه الشبكة لتسوية المدفوعات النهائية.

** شركة بريطانية متعددة الجنسيات متخصصة في الاستثمار والخدمات المالية مقرها لندن.

1- سهير بن ساسي، نجود بوطبيخ، مصدر سابق، ص 40.

عوامل التطور للتكنولوجيا المالية: هنالك عدة عوامل أسهمت في بروز التكنولوجيا المالية بالعالم وأتساع استيعاب مستجداتها ومنها الاتي:

1. التطور التكنولوجي: من أبرز ما يميز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعية يمكن أن تعرقل تقدمها في ظل التطور التكنولوجي، وقد أسهم ذلك في زيادة وتيرة هذا التقدم والتقبل، فأبرزت إمكانيات جديدة لها كما أسهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، إذ انخفضت بمقدار (31%) خلال السنوات العشرة الماضية، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل انظمة المؤسسات كالبنوك مثلاً.

2- توافر التمويل: أصبحت هنالك سهولة في الوصول للتمويل، الأمر الذي يمكن رواد الأعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، إذ بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر (13,6) مليار دولار تقريباً على المستوى العالمي في العام 2016.

3- تغير توقعات العملاء: إن تغير طلبات العملاء على الخدمات الرقمية دعا إلى إيجاد حلول ابتكارية من طرف اللاعبين التقليديين مثل شركات التكنولوجيا المالية، في هذا الصدد يلاحظ إن حوالي (63.1%) من المستهلكين عبر العالم يقبلون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية .

4- الدعم التنظيمي: فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات فإنها تسهم في خفض الحواجز أمام مستثمريها، وفي هذا السياق يلاحظ إن بعض الحكومات اعترفت بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، ففي عام 2016 تمكنت حكومات خمس دول من تطوير برامج (Sand box) لأنشاء مختبرات تنظيمية على مستواها[1].

5- التطور في الادوات المالية وتوسع التعامل بالتكنولوجيا المالية فضلاً عن تطور وسائل الدفع الالكتروني.

6- سهولة الوصول الى شرائح سكانية اوسع من خلال العالم الافتراضي والتطبيقات الالكترونية.

7- سهولة التعامل مع التكنولوجيا المالية مقارنة مع الادوات التقليدية.

8- ضآلة التكلفة في التعامل مع التكنولوجيا وسهولة الوصول الى الخدمات الجيدة.

1- وهيبة عبد الرحيم، الزهراء اوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 38، 2019، ص 355-356.

ثالثاً: فوائد التكنولوجيا المالية والمخاطر الناتجة عنها:

تساهم التكنولوجيا المالية بتحسين طرق التمويل، فهي تلعب دوراً منافساً للبنوك التقليدية من أجل تطوير الخدمات المالية وكما يأتي[1]:

1- سهولة الوصول الى المعلومات والبيانات لاتخاذ القرارات الاستثمارية مثل خدمات الدفع عبر الهاتف النقال والتحويلات المالية الى الخارج باقل تكلفة، وتبادل العملات بدون تكلفة، فضلاً عن ادارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الالكترونية، وتسهيل عمليات الدفع عبر الانترنيت والتي تشمل وسائل الدفع المبتكرة.

2- تعزيز الشمول المالي للأفراد والشركات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال التغلب على العوائق التقليدية في عمليات الصرف والتحصيل وتشمل ايضاً حلول لتيسير الميزانية، وكذلك ادوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

3- استحداث اساليب جديدة مثل التكنولوجيا الرقابية والإشرافية التي توظفها الهيئات الرقابية لدعم عمليات الرقابة والاشراف من خلال توفر ادوات كفؤة لإدارة مخاطر السوق.

4- تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الافراد عن طريق البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال أو في شكل تبرعات.

5- تقدم التكنولوجيا المالية خدمات موجة للقطاع البنكي او المصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين ادارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، والادخار، والمسارات الوظيفية للزبون)، كما تعمل التكنولوجيا المالية في مجال الأمن السبرياني وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة.

1- للتفاصيل انظر:

- سعيدة حرفوش، مصدر سابق، ص 728 - 729.
- ابتهاج اسماعيل يعقوب وآخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد (كوفيد-19) دراسة استطلاعية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني الريادة والابداع في بناء السياسات المالية والمحاسبية في الوحدات الاقتصادية، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، العدد الخامس، 2021، ص62.

6- تقدم التكنولوجيا المالية خدمات موجهة للبنوك والشركات من اجل تحسين ادارة الشركات، فنجد منها الموجة للبنوك ، مثل تقنية البلوكات (Blocktech)، التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين (Blockchain)، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، اما بالنسبة للشركات تقدم التكنولوجيا المالية حلول مثل معالجة المعلومات، واجراءات التحكم في انظمة المعلومات وادارة المخاطر وادارة الضرائب.

المخاطر التي تنتج من استخدام التكنولوجيا: تواجه التكنولوجيا المالية العديد من المخاطر التي تنجم من جراء تطبيقاتها، والتي قد تؤثر على الأهداف الأساسية لأي نظام مالي بضمان استقراره وتحقيق نمو اقتصادي ومن أهم هذه التحديات هي[1]:

1- التحدي الرئيسي الاول الذي يواجه التكنولوجيا المالية يتمثل في خلق بيئة موحدة تضم المصارف ومقدمي الخدمات غير المصرفيين تحت اشراف وتنظيم مناسبين، فإدخال التكنولوجيا الرقمية (المالية) يسمح بمطابقة غير مباشرة بين المقترضين والمستثمرين على الرغم من ان مهمة التمويل ليست بتلك البساطة فالشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية يتوجب عليها احترام الاعتبارات التنظيمية التي تفرضها السلطات التشريعية في هذا المجال.

2- صعوبة اكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف من الاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود اطر كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات في الكثير من الدول، وعدم وجود تشريعات بشأن الجرائم الالكترونية والامن المعلوماتي.

3- سهو وخطأ معين: والذي يتمثل بقيام العاملين على الانظمة الالية باقتراف اخطاء ناجمة عن عدم المعرفة او عن السهو فتؤدي الى احداث اضرار بالمعلومات والانظمة المبرمجة.

1- للتفاصيل انظر:

- مصطفى سلام عبد الرضا واخرون، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة جيهان، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 129-130.
- زبير عياش واخرون، مصدر سابق، ص310.
- الزهاوي زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والافاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 03، 2018، ص 68-69.

4- الخيانة من قبل العاملين على الاجهزة الالكترونية: ويتمثل ذلك من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للمصرف أو المؤسسة المالية بأعمال تخريبية لتلك الأجهزة سواء الموجودة داخل أو خارج المصرف، خاصة اذا لم يتوفر أنظمة أمنية لحمايتها مما يتسبب بمحاولات اختراق تلك الانظمة الالكترونية من قبل المجرمين.

5- الاختراق من قبل اشخاص خارجيين: ويتمثل ذلك بمحاولة بعض الاشخاص باختراق الانظمة المالية والمصرفية بهدف العبث والسرقة وانجاز عمليات مالية ومصرفية غير مشروعة لا توافق المؤسسات المالية والمصارف على تقديمها او تكون بحاجة الى اخذ موافقات عليها.

رابعاً: اشكال وتطبيقات التكنولوجيا المالية: عرفت التكنولوجيا المالية تطوراً نتج عنه تقنيات جديدة من أبرز تلك التقنيات ما يلي[1]:

1- العملات الرقمية المشفرة: وتعد العملات الرقمية بصفة عامة على أنها نوع من أنواع العملات التي تكون متاحة فقط بشكل رقمي وليس لها وجود مادي مثل الأوراق الرقمية والنقود المعدنية، ولها خصائص مماثلة للعملات الملموسة وتسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود ويمكن أن تستخدم في شراء السلع على غرار بقية العملات التقليدية، وعرفها البنك الدولي على إنها عبارة عن تمثيل رقمي مقوم بوحدات خاصة مثل حسابات تعتمد على تقنية التشفير، إذ إنها تختلف عن النقود الإلكترونية التي تعتبر وسيلة دفع رقمية مقومة بالعملات التقليدية، وتتميز العملات الرقمية المشفرة بميزات أساسية لا تتوفر في النقود التقليدية يمكن تلخيصها بالآتي:

أـ عدم مركزية الإصدار: تتميز العملات الرقمية المشفرة بأنها نقود غير مصدرة أي لا توجد جهة نقدية أو حكومية رسمية تكفلت بإصدارها كبنك مركزي أو بنك تجاري، وإن هذه العملات تستخرج من الأنترنيت عن طريق ما يعرف بعملة التخزين، وهي عملية يقوم بها أفراد عاديون أو شركات أو حتى جهات حكومية باستخدام خوادم خاصة، تعمل على خوارزميات بالغة التعقيد لفك الشفرات واستخراج عملة البتكوين.

1- للتفاصيل انظر:

- عبد الحفيضي عيسى، محاولة التنبأ بأسعار العملات الرقمية المشفرة باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية دراسة حالة (بتكوين،أثيريم،كاردانو)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 02، 2021،ص3-5.

- CPMI.(2015) Report on Digital Currencies.usa: Bank for Intemational.

ب- كمياتها محدودة: تتميز العملات الرقمية المشفرة عن العملة التقليدية كونها محدودة الكمية على عكس العملات التقليدية فالعملة التقليدية رقمية كانت او ملموسة كمياتها المصدرة تعتمد فقط على الجهة المصدرة لها والتي لا يمنعها مانع تقني اوفني ان قررت خلق واصدار كميات كبيرة منها، اما العملات الرقمية المشفرة فتتميز بأن كمياتها محددة مسبقاً، ولها بروتوكول معين يحدد كمية وكيفية اصدارها.

ج- لا يمكن تتبع ومراقبة عمليات الدفع لها: ما يميز العملات الرقمية المشفرة عن العملات التقليدية انه لا يوجد وسيط مالي للقيام بعمليات الدفع كبنك تجاري مثلاً، وبالتالي يكون من المستحيل تتبع عمليات الدفع من قبل الجهات الحكومية او النقدية، وعيبها ان مالك المحفظة المالية في حالة فقدانه شفرة الدخول فإنه لن يتمكن من الوصول الى امواله، والاموال ستعد اموالاً مفقودة وتخرج عن نظام التداول.

وهناك أنواع عديدة من العملات المشفرة ومن أشهر تلك العملات هي:

- عملة البتكوين (Bitcoin): هي عملة إلكترونية مشفرة حديثة الظهور في العالم، ليس لها وجود فيزيائي على أرض الواقع، ويتم تداولها عبر الإنترنت فقط تتألف كلمة بتكوين bitcoin من bit وتعني الرقمي coin وتعني عملة وبالتالي تعني عملة رقمية ويطلق عليها بعض المختصين العملة المشفرة (crybto currency) وهي عملة افتراضية إلكترونية تشفيريه يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حالياً كالدولار واليورو ولكن مع فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة الكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الأنترنيت فقط، من دون وجود فيزيائي لها كما إنها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها ولقد تم الإشارة إلى Bitcion لأول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى (ساتوشي ناكاموتو)، وقد وصفها إنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند (peer to peer) وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، وقد طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009، وفي عام 2010 تم إنشاء سوق إلكتروني لعملة صرف البتكوين مقابل العملات العالمية كالدولار وغيرها، وفي عام 2012 وافق الاتحاد الأوربي على ترخيص بنك لأول مؤسسة صرف أوربية لعملة البتكوين، وفي عام 2013 أعتبر القضاء في ولاية

تكساس الأمريكية عملة البتكوين مالاً يمكن الاستثمار فيه، وكذلك اعترفت بها ألمانيا، وأول جهاز صراف آلي تم أنشاؤه في ولاية سانديبغو الأمريكية من أجل صرفها بالدولار أو شرائها[1].

- عملة الإيثيريوم: الى جانب عملة البتكوين ظهرت العديد من العملات الرقمية البديلة بخطف الأضواء من بتكوين، ومن ابرز تلك العملات هي إيثيريوم (Ethereum) التي تعد أحد أشهر المنافسين للبتكوين في المرحلة الحالية، تعمل إيثيريوم منصة لإنشاء العقود الذكية بما في ذلك العملات الرقمية، مما يفسّر الشعبية الهائلة التي كونتها عملة إيثيريوم في مدة زمنية قصيرة نسبياً عند مقارنتها بالمدة التي أخذتها بتكوين[2]، ويرمز لها (ETH) وهي عملة افتراضية لامركزية ظهرت أول مرة في عام 2010 مؤسسها هو "فتاليك" وهي عبارة عن منصة للعقود الذكية تستخدم البلوكيشن وتتمتع بمستوى عال من الأمان ويميزها عن باقي العملات أنها قد نشأت من أجل إبرام العقود الذكية التي تحاكي بالضبط العقود التقليدية، وتعرف أيضاً أنها عملة افتراضية لامركزية تسمح بإنشاء العقود الذكية بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية لكنها لا تطلب شروطاً ومتطلبات لتنفيذها من الحاجة الى سلطة أو جهة معينة تتحكم في عملياتها.

ولقد حظيت هذه العملة منذ مارس عام2017 بشعبية وشهرة كبيرة لتصبح اليوم ثاني عملة تشفيريه من ناحية التداول.

2- التقنيات التكنولوجية:

الى جانب ظهور العملات الرقمية واهميتها في التداول ساعدت التقنيات المالية في اتمام العمليات المالية بكفاءة سواء كانت دفعاً أو تحويلاً أو اقراضاً أو تأميناً أو أوراقاً مالية وكل ما يمكن تصوره معاملات مالية، وعرفت على انها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات عديدة لها اثر ملموس على الاسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية، ومع كون ان المعنى الاصطلاحي للتقنية المالية حديث نسبياً فأنها تسعى

1- غسان محمد الشيخ, حكم البتكوين والعملات الرقمية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي،المجلد 22، العدد64، 2018، ص 748.

2- عبد الرحمن عبد العزيز الفرهود، بتكوين والعملات الرقمية: النشأة . الاستخدامات. والآثار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26، العدد 1، 2018، ص 15.

الى منافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم مختلف الخدمات المالية[1]، وللتقنيات المالية امثلة عديدة نذكر اهمها:

أ- تقنية البلوكتيشن (Blockchain): هي نظام يتيح لمجموعة من الحواسيب المتصلة إنشاء سجل دفتري إلكتروني للتحقق من البيانات والتعاملات والمصادقة عليها وحفظها في سلسلة طويلة من البيانات المشفرة على الملايين من النقاط التي تسمى العقد (Nods) حول العالم، تسمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها، بحيث تملك كل نقطة أو جهاز حاسوب أو جهة في هذه السلسلة نفسها النسخة من هذه البيانات والمعلومات، وفي كل مرة يتم فيها إضافة عقود واتفاقيات إلكترونية لسلسلة يتم التأكد والتحقق من صحتها قبل إضافتها وفقا لآلية الاجتماع المتبعة في (Blockchain) بحيث يكون في النهاية سجل علني مشفر وآمن لا يمكن التلاعب أو التعديل عليه.

تقوم آلية عمل (Blockchain) على أساس توزيع البيانات على مجموعة ضخمة من النقاط المنتشرة على الشبكة والتي هي بمثابة حواسيب مهمتها التحقق من صحة البيانات والعمليات التي تتم في هذه الشبكة قبل إضافتها مقابل مكافأة يحددها النظام، وبالتالي تقوم النقاط بتشفير كل عملية وربطها مع العملية السابقة عن طريق تقنية التشفير التي تمنع التعديل عليها أو التلاعب بها ويتم ربط الكتل مع بعضها بعضاً من خلال المفتاح العام المستخدم عبر الشبكة والذي يستخدم للتعريف بالعملية، وهنالك مفتاح خاص يمتلكه صاحب العملية فقط[2].

ب- الذكاء الاصطناعي: يسهم الذكاء الاصطناعي في تغيير وإعادة تشكيل الطريقة التي نتفاعل بها مع العالم ومؤسسات الأعمال بشكل عام.

ويتمثل الهدف الأساسي من تبني أي شركة للذكاء الاصطناعي في تبسيط أداء العمليات والخدمات لقاعدة عملائها، ويمكن الإفادة من الذكاء الاصطناعي بشكل كبير جداً في القطاع المالي[3].

ويعني أيضاً ان الحواسيب يمكنها أداء المهام بطريقة ذكية من خلال البرمجة الحاسوبية فقط، وبينما يعد تعليم الآلة فرعاً من افرع الذكاء الاصطناعي، إلا إنه يعتمد على فكرة بناء آلات قادرة

1- عبد الكريم احمد قندور، التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 15.

2- بن ساسي سهير، بوطبخ نجود، مصدر سابق، ص 64-65.

3- التقنيات المالية، مركز التواصل والمعرفة المالية، 2020، ص 11.

على استيعاب ومعالجة كم هائل من البيانات التي تستطيع تلك الحواسيب التعرف عليها من تلقاء نفسها، أما الذكاء الاصطناعي فلا يعتمد التعرف التلقائي على البيانات بل هو في أبسط صورة ليس إلا برنامج مقدم بالحاسوب قادر على تنفيذ المهام بطريقة ذكية، ويتم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في مواقع الشبكة العنكبوتية لتقديم خدمة فورية للعملاء، ويرى الكثير من الباحثين ان التقدم السريع في عمليات الذكاء الاصطناعي يدفع بمهام الرقابة على تلك التكنولوجيا الى مقدمة المهام الضرورية للمؤسسات، فقد اصبح الذكاء الاصطناعي سبباً لممارسة حوكمة أكثر احكاماً في العديد من المؤسسات المتقدمة تكنولوجياً، لاسيما اذا كانت مخرجات الذكاء الاصطناعي ذات تأثير على عملائها او قراراتها التشغيلية الحاسمة[1].

ج- التكنولوجيا التنظيمية: تعرف التكنولوجيا التنظيمية أنها مصطلح واسع يستخدم لوصف التكنولوجيا والأدوات والموارد والمعرفة المختلفة التي تحتاجها المؤسسة الناجحة لتنظيم عملها، وتعرف أيضاً أنها تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي وإحدى الأولويات الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية هي أتمتة ورقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال التي تهدف الى تقليل الدخل المتحصل عليه بطريقة غير شرعية، فضلاً عن إنها تعمل على التعرف بشكل دقيق على العملاء في المؤسسات المالية لتقليل المخاطر أو محاولة منع الاحتيال.

د- المعاملات المصرفية: وهو نظام يوفر للمستخدم شبكة من بيانات المؤسسات المالية من خلال استخدام واجهات برمجة التطبيق (ApIs)، وتحدد معايير الخدمات المصرفية المفتوحة كيفية أنشاء البيانات المالية ومشاركتها والوصول أليها، وتشمل المزايا وسهولة أكبر في تحويل الأموال ومقارنة عروض الأموال لإنشاء تجربة مصرفية تلبي احتياجات كل مستخدم على أفضل وجه وبأقل تكلفة.

تشير المعاملات المصرفية المفتوحة إلى فكرة ناشئة في الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية التي تنص على أن البنوك يجب أن تسمح لشركات طرف ثالث ببناء تطبيقات وخدمات باستخدام بيانات البنك وهو يشمل استخدام واجهات برمجة التطبيقات برموز تسمح لبرامج مالية مختلفة بالاتصال ببعضها بعضاً لإنشاء شبكة متصلة من المؤسسات المالية، ومقدمي الأطراف الثلاثة[2].

1- فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص47-48.

2- بن ساسي سهير، بوطبخ نجود، مصدر سابق، ص69-70.

هـ- العقود الذكية: تعتبر العقود الذكية احدى أروع تطبيقات تكنولوجيا البلوكتشين، ومع ذلك يمكن استخدامها دون الحاجة لتقنية البلوكتشين نفسها، وقد ساهمت العقود الذكية في ايجاد حل لأهم المشاكل التي تواجه الاتفاقيات التي تتم بين المتعاملين بعيداً عن وجود اي وسيط أو طرف ثالث (البنوك أو المحاكم مثلاً)، والعقد الذكي برمجية مؤلفة من مجموعة من الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين، يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة استيفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام احدى المنصات مثل (منصة الإيثريوم)، ومن فوائد العقود الذكية التخلص من العقود الورقية التقليدية وما يرتبط بها من مشاكل الحفظ والمتابعة والارشفة، ومن مزاياها ايضاً رصد الوعود والالتزامات التعاقدية دون تدخل البشر وهو ما يقلل الاخطاء وتخفيض التكاليف، فضلاً عن امكانية تبادل الأموال والاسهم والممتلكات بأمان وشفافية في آن واحد، وتساهم العقود الذكية في حل مشاكل الاتفاقيات المبنية على الثقة وتفادي المشاكل القانونية على وفق مبادئ متعددة اهمها اللامركزية والشبكة المفتوحة، والعقد الذكي يعتبر عقداً كاملاً وشاملاً لكل شيء إذ يتم تنفيذ كل شيء مدون على عكس العقود الورقية، ولا توجد طريقة لتعقبه الا في حال حدوث خطأ ما، لذلك تعتبر العقود الذكية بديلاً اكثر دقة من العقود التقليدية[1].

و- انترنيت الأشياء: بعد أن نجحت شبكة الأنترنت في ربط العلاقات البشرية حول العالم أجمع جاء الدور الآن على الأشياء من حولنا لتصبح جزءا من شبكة المعلومات الدولية (أنترنت الاشياء) (Internet Of Things) أو ما يعرف اختصاراً بـ: IOT الذي هو عبارة عن مجموعة من الكائنات أو الأجهزة التي لها قابلية الاتصال بالإنترنت والتي يمكنها التفاعل فيما بينها (آلة مع آلة) أو التفاعل مع الإنسان (آلة مع إنسان) للقيام بمجموعة من المهام الموكلة اليها وكان أول ظهور لهذا المصطلح في عام 1999 على يد العالم البريطاني (كيفن أشتون) الذي كانت فكرته أن تتم ربط بعض الأجهزة التي توجد حولنا كالأدوات الكهرومنزلية بطريقة تسمح لنا بمعرفة حالتها ومعلوماتها الدقيقة دون الحاجة إلى أن نكون بالقرب منها، لكن هذه الفكرة سرعان ما لقيت اهتمام الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال[2].

1- عبد الكريم احمد قندور، مصدر سابق، ص50.

2- حنين عبد السلام ابو عود واخرون، انترنيت الاشياء الذكية في مجال الرعاية الصحية، مجلة البحوث الاكاديمية، العدد15، 2019، ص 1.

وفي الآونة الاخيرة لجأت المصارف تدريجياً الى تقديم خدماتها المصرفية من خلال شبكة الانترنيت، نظراً لقلة تكلفتها بحيث ساعد هذا التدرج في استعمال العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها، وتطورت هذه الخدمة في الدول المتقدمة بسرعة كبيرة جداً إذ انها تضاعفت في غضون مدة لم تتجاوز الستة اشهر في اوربا الغربية، واصبح العائد من استعمال هذه الخدمة يمثل (13%) من مداخل المصارف، ثم تطورت هذه الخدمة لإقامة مصرف كامل يقدم خدمات للعملاء من خلال شبكة الانترنيت وتميزت هذه الخدمة بكونها في متناول اليد ومريحة للعملاء ومتوافرة على مدار الساعة[1].

ز- الحوسبة السحابية: تعرف الحوسبة السحابية على انها تطبيقات خاصة بالمعالجات المحاسبية يتم استضافتها على خوادم بعيدة تعمل على معالجة وإعادة البيانات التي يقوم المستخدم بإرسالها وتتم جميع وظائف التطبيق عبر الموقع وليس على سطح المكتب الخاص بالمستخدم، وتتميز الحوسبة السحابية بخمس خصائص أساسية للمحاسبة السحابية وهي الخدمة الذاتية عند الطلب تجميع الموارد، المرونة السريعة أو قابلية التوسع، الخدمة المقاسة والوصول إلى الشبكة الواسعة وقد مكنت المؤسسات وأهلتها للتمتع باستقلالية أموالها الخاصة عن ديونها وسرعة تداولها ومعرفة طرق سير استثماراتها الاقتصادية في وقت اقصر ومناسب ومنحها أماناً في استثماراتها[2].

ي- منصات التمويل الجماعي: إن الافكار المتعلقة بالتمويل الجماعي ليست حديثة، وإنما الجديد فيها هو استخدام شبكة الانترنيت والأنظمة المعلوماتية الحديثة في تطوير الافكار التي تقوم عليها هذه الآلية في التمويل، ويعبر عنها بأنها منصات عبر الانترنيت تربط الموارد والاشخاص، والميزة الجذابة لهذه المنصات عبر الانترنيت هي أنها تستخدم التقنيات الرقمية لمعالجة عدم تناسق المعلومات الذي قد يحدث، كما أنها توفر شفافية للمستهلكين حتى يتخذوا قرارات أكثر استنارة، وفي السنوات العشر الماضية اصبحت مجموعة متنوعة من المنتجات المالية البديلة جزءاً من الاقتصاد التشاركي ويشار الى هذه المنتجات أحياناً تمويل نظير الى نظير(P TO P) نظراً لأنها تنطوي على تبادل الاموال من الأفراد الى الأفراد أو الشركات الأخرى من خلال منصة تتجاوز الوسطاء

1- احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008، ص 36-37.

2- رفيق يوسفي، عبد العزيز قتال، أثر التوجه نحو تطبيق المحاسبة السحابية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة تطبيقية على مؤسسة اتصالات الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 365.

الماليين التقليديين[1]، ويعرف البنك الدولي التمويل الجماعي هو وسيلة ممّكنة عبر الإنترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات واستثمارات من عدة أفراد[2].

وعليه فأن هذه المنصات القائمة على الأنترنيت تستخدم للربط ما بين الممولون وهم الاطراف المشاركون بالتبرع او التمويل، وقد يكونوا افراداً او مؤسسات والمستثمرون (وهم اي شخص او مؤسسة تسعى للحصول على اموال الشركة او منتج او مبادرة مشروع او عمل خيري)، وعلى الرغم من اختلاف مفهوم التمويل الجماعي من مؤسسة الى أخرى، إلا أنه غالباً ما يجمع ثلاثة عناصر أساسية هي[3]:

1- جمع مبالغ صغيرة من الأموال.

2- الحصول على عدد كبير من الممولين وتوجهيها الى عدد كبير من المقترضين.

3- استخدام التقنيات الرقمية.

وتدعم هذه المنصات الابتكار وتحسين مستويات رفاهية الأفراد من خلال الاتي[4]:

1- تحسين فرص نفاذ الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير المشمولة مالياً.

2- تطوير الابتكارات في الخدمات المالية لخدمة العملاء في قاعدة الهرم الاستهلاكي من خلال نماذج التمويل الأصغر والخدمات المالية المتقدمة عبر الأنترنيت والهواتف المحمولة.

3- يسمح بالوصول الى المزيد من المنتجات الاستثمارية المعقدة من أجل زيادة مستويات مرونة السوق وتطور الأصول المالية.

1- Cambridge Centre for AIternative Finance, FINTECH IN UGANDA, Implication For Rgulation, (Cambridgr: Cambridge Centre for Alternative Finance, November 2018), p. 20-22.

2- صندوق النقد العربي، 2019، منصات التمويل الجماعي افاق واطر التنظيمية، رقم نشره 125.

3- هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، 2019، ص9-17.

4- صالح الدين سعودي، عبد الرؤوف حماني، منصات التمويل الجماعي كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، مجلد 4، عدد 2، 2020، ص 53 – 54.

خامساً: مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية: يمكن توضيح المجالات أو القطاعات التي يمكن تطبيق التكنولوجيا المالية فيها بحسب ما يلي:

1- قطاعات الموجة الاولى: يقصد بقطاعات الموجة الأولى وذلك بحسب ما جاء في تقارير الومضة العلمية أن القطاعات التي تنتمي الى البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل، الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم اجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان بالدرجة الاولى وتتضمن المدفوعات، الإقراض وجمع رأس المال وكما يلي:

أ- قطاع المدفوعات: وتتمثل بأنظمة الدفع عبر الاجهزة المحمولة و الأنترنيت والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع والخدمات عبر الأنترنيت أو من خلال الأجهزة المحمولة، ويسهم في تقليل التكاليف للمعاملات واختصار في الوقت مقارنة بطرق الدفع التقليدية.

ب- قطاع الاقراض وجمع رأس المال: لقد فتح الابتكار الرقمي امكانيات جديدة لفاعلين جدد غير تقليديين وبروز التمويل عبر الانترنيت، ولعل من أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الاقراض والاستثمار هو التمويل الجماعي والذي يتم عن طريق منصات مالية تقوم بجمع مبلغ من المال لمشروع معين بفضل عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد، وهو يدخل ضمن سلسلة تمويلات الند للند، إذ يصف هذا المصطلح التفاعل بين طرفين دون الحاجة الى وسيط مركزي وبالتالي فالمنصات تعتبر سوقاً رقمياً.

2- قطاعات الموجة الثانية: على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل انشطة ترتكز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي وتتضمن: التحويلات المالية الإلكترونية، وادارة الثروات، وتكنولوجيا التأمين والعملات الافتراضية.

أ- التحويلات المالية الإلكترونية: يعد التحويل الإلكتروني للأموال واحداً من أهم العمليات التي تقدمها البنوك للعملاء عن طريق الشبكة الدولية (الأنترنت)، وتتم من خلال استخدام تقنيات متطورة ومتنوعة كأجهزة الحاسوب والهواتف النقالة وغيرها، ووفقا لتقرير (* جولدمان ساكس) إن التعاملات

(*) جولدمان ساكس: هي مؤسسة خدمات مالية واستثمارية امريكية تحتوي على ملاكات متعددة الجنسيات، وتعتبر من أشهر المؤسسات المصرفية في العالم، ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية.

في السوق العالمية للتحويلات الدولية قد بلغت في عام 2021 نحو (580) مليار دولار سنوياً بزيادة قدرها (5%) سنويا، في المتوسط، تمثل تكلفة المعاملات الخاصة بهذه التحويلات ما بين (6%) الى (7%) وحوالي (30) مليار دولار من الايرادات السنوية.

ب- ادارة الثروات: تحت هذا البند فإن خدمة ادارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وادارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد والاثرياء واصحاب الاعمال الصغيرة والاسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم عن طريق تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وادارة الضرائب المهنية والاستثمار.

ت- التأمين: يمكن تعريف تكنولوجيا التأمين بأنها استخدام احدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا واستغلالها في قطاع التأمين، قد بدأ استخدام التقنيات المالية في هذا المجال في عام 2011 وازداد الاهتمام بتطبيقه بعد عام 2015 من قبل الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين في جميع انحاء العالم، وتقدم هذه الشركات منتجات التأمين بشكل مباشر للعملاء الذين لا يملكون حساباً مصرفياً او حلولاً اكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب[1].

1- بن ساسي سهير، بوطبخ نجود، مصدر سابق، ص 52-56.

الشكل (1) يوضح مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية

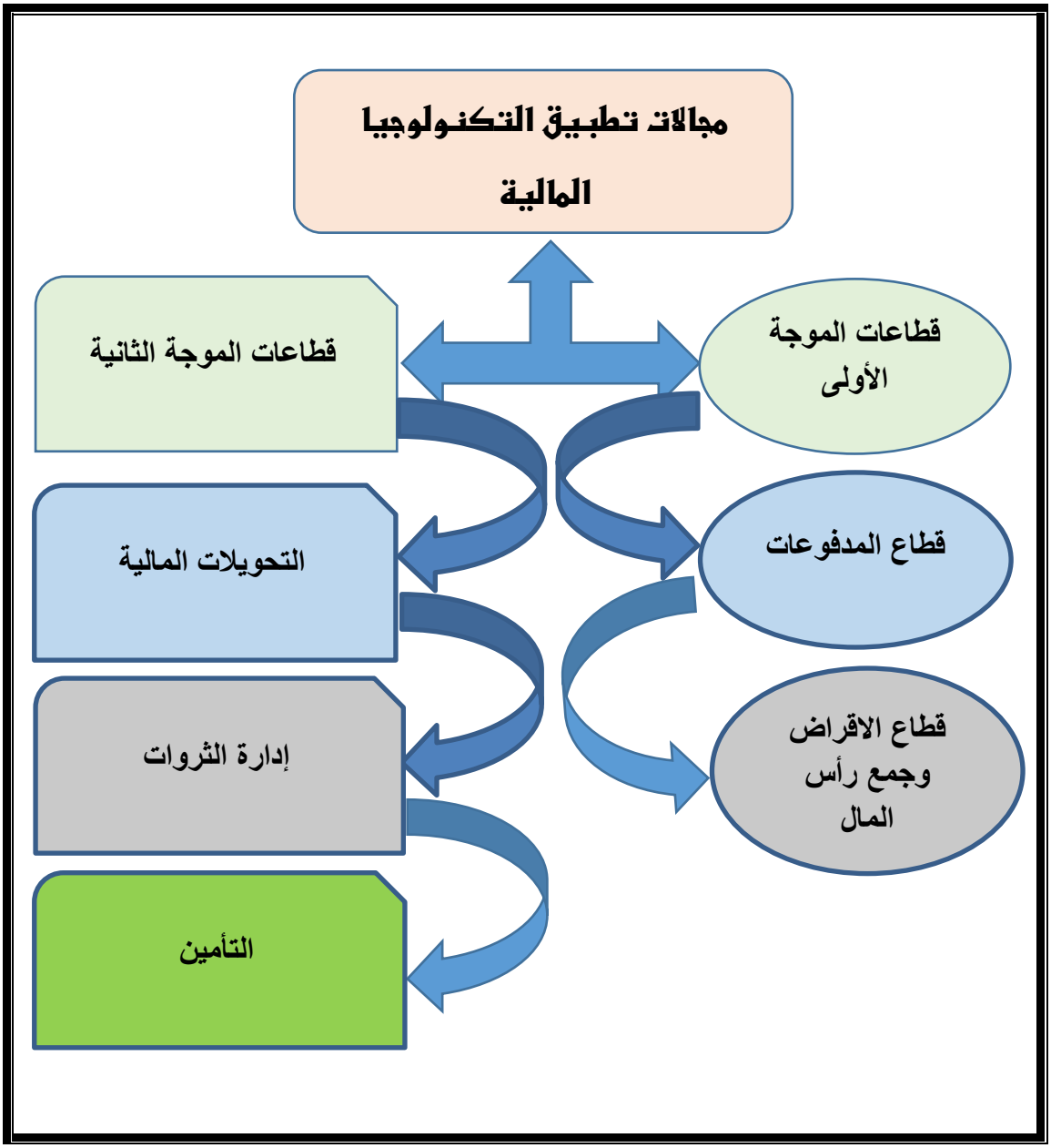

المصدر: من اعداد الباحث بالإستناد الى المصادر التي تم ذكرها.

سادساً: معوقات استخدام التكنولوجيا المالية: هنالك العديد من المعوقات ومنها هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه استخدام التكنولوجيا المالية:

1- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام ولا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية الى الأسواق تحد من دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل.

2- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي أرتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصادات المتقدمة، وعلى سبيل المثال يلاحظ إن قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد بلغت حوالي مليار دولار، قد شهدت تراجعاً في ظل انخفاض أسعار النفط[1].

3- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية التي تعيق نمو التكنولوجيا المالية، على الرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن اصدار النقود الالكترونية في معظم البلدان، إلا إن التقدم كان محدوداً في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية، على سبل المثال لا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة إلا في عدد قليل من البلدان (مصر والمغرب وتونس) ولا توجد أطر لحماية المستهلك في الكثير من البلدان بخصوص مجالات الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات، ولم تتم تهيئة القواعد التنظيمية الاحترازية بما يلائم خصائص التكنولوجيا المالية الناشئة في الأسواق.

4- ارتفاع معدلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الأنترنيت والهواتف المحمولة وأسعارها لاتزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية فقد وصلت خدمة الأنترنيت إلى جميع البلدان، ولكن معدل تغلغلها لايزال منخفضاً في عدة بلدان وخدمة الأنترنيت عالية السرعة محدودة ومكلفة.

5- الدعم المؤسسي الأوسع لايزال محدوداً إذ إن عدداً قليلاً جداً من البلدان قام بإنشاء حاضنات ومعجلات تعمل على زيادة الشركات الناشئة، أو أنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختيار الابتكارات الفعلية.

6-على جانب الطلب تشكل (فجوة الثقة) ومستويات الوعي المالي قيوداً رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك، وقد تؤدي الهجمات الإلكترونية إلى اضطرابات في التشغيل والتي تؤدي إلى خسائر ومخاطر مالية، قد تصبح من القيود المعوقة مالم يتم العمل على تقوية أطر النظام المعلوماتي لتجنبها من تلك المخاطر[2].

1- حمدي زينب، الزهراء اوقاسم، مفاهيم اساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص 412.

2- ريهام أحمد ممدوح، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص 3-6.

وخلاصةً لما سبق نجد إن التكنولوجيا المالية أو ما يسمى بالفينتيك (Fin Tech) هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية، وكان لها دور مهم في تسهيل المعاملات المالية وتوصيلها إلى أكبر شريحة من الافراد المتعاملين مع البنوك، وهذا التطور ناتج من التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، وكل هذه التطورات تتطلب بيئة متخصصة ونوعية وقوانين من أجل تنظيم العمل بمختلف قطاعاته من جهة، وتوفير الأمان والثقة من جهة أخرى.

المبحث الثاني// الشمول المالي مفاهيم أساسية ومداخل نظرية

أولاً: الشمول المالي (المفهوم، النشأة ، الاهمية)

1- مفهوم الشمول المالي:

أكتسب موضوع الشمول المالي أهمية متزايدة عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 من قبل صانعي السياسات الاقتصادية، إذ تكمن أهميته في دوره المتمثل في اجتذاب المدخرات الضائعة الى مظلة النظام المالي الرسمي، الأمر الذي يسهم في تعزيز السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية ومما ينعكس ايجابياً على الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً عليه ولغرض التعرف على مفهوم الشمول المالي نجد إن العديد من الجهات الدولية أصدرت تعريفات متعددة حوله والتي كان معظمها يصب للغاية نفسها والأهداف والمضمون فقد عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي بأنه نفاذ كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[1].

وعرفه البنك الدولي بأنه الأفراد والشركات التي يحصلون على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والادخار والأتمان والتأمين) التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة[2].

وبحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في عام 2017، عرف الشمول المالي بأنه تمتع الأفراد، بما فيهم (أصحاب الدخل المحدود، والشركات الصغيرة) بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل سعر معقول) من مجموعة الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية والتي يقع توفيرها بصورة مسؤولة من مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العالمية في بيئة قانونية وتنظيمية مسؤولة[3].

1- يسر برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أمانة مجالس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربي، 2019، ص2.

2- بن قيدة بوعافية رشيد، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد(9)، عدد(1)،2018، ص93.

3- حورية شبني السعيد بن الخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية وتعزيز الشمول المالي جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبية، المجلد(03)، العدد (02)، 2018، ص106.

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي بأنه مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقول وبشكل كافٍ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاقتصادي والاجتماعي[1].

وعرفه اخرون على انه (حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على ادارة اموالهم ومدخراتهم بشكل سليم)، يفرض تفادي لجوء بعضهم الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة[2].

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على انه (الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة واسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء)[3].

كما يعرف على انه العملية التي تضمن سهولة الوصول والتوفير واستعمال النظام المالي الرسمي لجميع اعضاء الاقتصاد والعمل على تقليل الفقر[4]، كما يعرف بأنه (تقديم خدمات مالية ميسورة أو منخفضة التكلفة الى سكان الريف الذين يعانون من نقص البنوك وتشمل هذه المدفوعات وتسهيلات التحويلات والادخار والقروض وخدمات التأمين)[5].

2- نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة بريطانية (لشون وثرفت) وتناولت الخدمات المالية في جنوب شرق إنكلترا، والتي بينت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان

1- محمد السيد الشاعر، التجربة المصرفية نحو التحول الى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2021، ص4.

2- رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقاً لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03، 2021، ص 373.

3- بوزانة ايمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي (تجربة كينيا نموذجاً) ، ص4.

4- لينا صلاح مهدي، دور التفرع المصرفي والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2019، ص40 .

5- Babu, P, Raja,"Global Financial Inclusion: Ghallenges and Opportunities, Volume (4) Issuse (2), 2015, P.50.

المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، كما ظهرت دراسات أخرى تتعلق بالصعوبات التي تواجهها فئات معينة للوصول الى الخدمات المصرفية، وفي عام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتاحة[1]، وفي عام 2003 عملت بعض البلدان على تطبيق استراتيجيات متطورة لتحقيق الشمول المالي والتي من أبرزها (ماليزيا، والمملكة المتحدة)، والتي كانت تهدف الى تعميم الفائدة لجميع أفراد المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية[2].

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد للعديد من دول العالم بالشمول المالي إلا إنه قد ازداد وخاصةً في أعقاب الأزمة العالمية عام 2008، من خلال التوجه العالمي لتحقيقه عن طريق الزام الدول بتطبيق سياسات واجراءات نقدية تهدف الى تعزيز وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية من قبل كافة فئات المجتمع، وفي العام ذاته تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي الذي مقره الرئيسي في ماليزيا والذي يعد أول شبكة دولية للتعلم والاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويهدف الى تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر، وتضم هذه الشبكة (94) دولة من الدول النامية متمثلة في (119) مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية ويعمل هذا التحالف على تطوير الادوات المستخدمة في تطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية في الدول الاعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الاصلاحية وآليات التطبيق[3].

وقد تعهد اكثر من (55) بلداً في عام 2010 بتحقيق الشمول المالي في اطار ذلك، اذ قام اكثر من (30) بلداً بأطلاق واعداد استراتيجيات بهذا الشأن ساهمت بتوفير بيئة تنظيمية وسياسية شجعت على المنافسة[4]، في حين تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كونه أحد المحاور الرئيسية في اجهزة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات اليها ركيزة اساسية من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك[5].

1- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، مصدر سابق، ص92.

2- لينا صلاح مهدي، دور التفرع المصرفي والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة ماجستير ،جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2019، ص39.

3- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، المصدر السابق نفسه، ص92.

4- سمير عبدالله، الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث الدراسات الفلسطيني، فلسطين، 2016، ص15 .

5- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية – واقع وافاق، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد2، 2020، ص 515.

وفي هذا الاطار قام البنك الدولي بإطلاق مجموعة من البرامج العالمية عام 2013 لغرض الاستفادة منها والتي ركزت على الابتكارات في مدفوعات التجزئة المشتركة وتهدف الى توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية الى مليار شخص بالغ من خلال مبادرة الشمول المالي بحلول عام 2020، وركزت هذه المبادرة على (25) بلداً يعيش(73%) منهم محرومين من الخدمات المالية، في حين قدمت المبادرة العالمية للشمول المالي في عام 2017 برنامجاً عالمياً لتطوير وتوسعة المفاهيم الخاصة بالشمول المالي مع التقدم الزمني كون هذا النظام يستهدف الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود، وهو من الانظمة التي تتمثل بالحداثة والتطور[1].

3- أهمية الشمول المالي: إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ينعكس إيجابياً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، كما تسهم في تخفيض مستوى مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام[2].

ولإبراز أهمية الشمول المالي نورد الاتي[3]:

أ- إن للشمول المالي دوراً في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من خلال تحسين فرص الوصول إلى التمويل من قبل الأفراد والشركات والحصول على الخدمات المالية مما يساعد في تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل وبالتالي زيادة مستوى الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي.

ب- إن الشمول المالي له دور وتأثير مهم بالنسبة للجانب الاجتماعي من خلال المساهمة في مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إبداء اهتمام أكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع توجيه اهتمام خاص للمرأة.

1- لينا صلاح مهدي، مصدر سابق، ص39.

2- آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، 2018،ص750.

3- للتفاصيل انظر:

- ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2019، ص19.
- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص36.
- البنك المركزي المصري، الشمول المالي النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، متاح على الرابط https://www.bank-abc.com

ت- إن الشمول المالي يسهم في عملية النمو الاقتصادي غير النقدي مما ينتج عنه تحسين فاعلية السياسات النقدية والمالية.

ث- توفير خدمات مالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول).

ج- إن التحول للمدفوعات الرقمية من قبل الحكومات سيعمل على الحد من الفساد ويقلل من تسريب الأموال.

ح- إن الخدمات المالية الرقمية تساعد على تراكم المدخرات وزيادة الاستثمارات، كما إنها تسمح بحفظ الأموال والعمل على تمويل تلك الاستثمارات وبالتالي تساعد في كسب الدخل.

خ- يمكن للخدمات المالية أن تساعد على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال في الأوقات الصعبة.

ثانياً: أهداف الشمول المالي: إن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته لكنه وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية هي كما يأتي[1]:

1- تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الميسورة التكلفة والآمنة للأفراد والمشروعات مما يسهم في تحسين نوعية الحياة وتعزيز القدرات الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود.

2- قيام العديد من مقدمي الخدمات المالية نشر وتوفير مجموعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة.

3- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنويع قاعدة الوصول إلى تمويل المصارف وبالتالي تقليل المخاطر التي تصاحب ذلك التمويل، وجذب عملاء جدد للبنوك وتحقيق الاستقرار المالي في الودائع والحد من مخاطر السيولة، الى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك يسهم في بناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل مع أمكانية البحث في طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات الشرائح الاجتماعية المختلفة.

1- للتفاصيل أنظر:

- محمد طارق لفتة، دراسة وتحليل ضرورات الهواتف بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات مالية ومحاسبية عدد خاص بالمؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة 2019، ص4.
- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، مصدر سابق، ص517.

4- توعية وتثقيف أفراد المجتمع بأهمية الخدمات المالية وآلية الوصول إليها وإمكانية الاستفادة منها لغرض تحسين أوضاعهم.

5- تعزيز قدرة الأفراد على البدء بالمشاريع وتوسيع أعمالهم التجارية والاستثمارية.

6- تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال تخفيض مستويات الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في توزيع الدخل وتسريع النمو الاقتصادي.

7- تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين.

8- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين مالياً بسبب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي.

9- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد سياسات وتعليمات بهذا الخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والجدد بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

ثالثاً: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي:

نتيجة للتطورات التي حدثت على مفهوم الشمول المالي خلال العقود الماضية فقد تطور هذا المفهوم ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسية بحسب الاطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم اعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك عام 2012 وهي كالآتي:

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية:

ويشير هذا المفهوم إلى امكانية الوصول للخدمات المالية في المؤسسات الرسمية وهذا يتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة فتح الحساب المصرفي أو الحصول على قرض مصرفي، فضلاً عن ميزة انتشار نقاط الخدمات المصرفية وقربها من العملاء، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، إذ ان توفر الفروع المصرفية المختلفة التي تقدم خدمات مصرفية متنوعة تعد من أهم عوامل جذب الزبائن، وذلك لوجود تنافس شديد بين المصارف على استقطاب الزبائن الجدد، إلا إن الزبائن يبحثون عن سبل الراحة التي يوفرها كل مصرف عند تقديمه لتلك الخدمات وبالتالي فإن الزبون حر في اختيار المكان الذي يتناسب مع إمكانية الوصول إليه[1].

1- مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، مجلة وارث للبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 1، 2020، ص152.

وتتمثل مؤشرات قياس البعد الأول بالآتي[1]:

1- عدد نقاط الوصول لكل عشرة آلاف من البالغين على المستوى الوطني مجزأة بحسب الوحدة الإدارية.

2- النسبة المئوية لأجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

3- حسابات النقود الإلكترونية.

4- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

5- الانتشار الجغرافي للفروع المصرفية: عدد فروع البنوك لكل 1000 كيلو متر مربع.

6- الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.

البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية:

يشير هذا المفهوم إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد تلك الخدمات، والذي يتطلب جمع بيانات تتعلق بمدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر مدة زمنية معينة[2].

إن هنالك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس البعد الثاني ويمكن إيجازها بالآتي[3]:

1- نسبة البالغين اللذين لديهم نوع واحد على الأقل حساب وديعة منتظم.

2- نسبة البالغين اللذين لديهم نوع واحد على الأقل حساب ائتمان منتظم.

3- أعداد الأفراد الذين يحملون التأمين لكل 1000 من البالغين.

4- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

5- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد، ونسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

1- Abo Seman, J. Financial: The Role of Financial Syst and Other Determinants, PHD Thesis, Salford Business school, University of Salfoord, UK, 2016, p50.

2- صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد2، العدد1، 2020، ص307.

3- مهبناس العباس، رسول حميد، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، الجزائر، جامعة البويرة، مجلة المعارف، مجلد14، العدد02، 2019، ص216.

6- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت، وكذلك نسبة البالغين اللذين يتلقون تحويلات مالية محلية دولية.

7- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع وما هو عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة[1].

البعد الثالث: جودة الخدمات المالية:

يشير هذا البعد إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي باحتياجات ونمط حياة المستهلك، وتعد الجودة بعداً غير واضحاً ومباشراً، كما يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة تلك الخدمات، ووعي المستهلك وفاعلية آلية التعويض عند تعرض مصالح الزبائن للمخاطر نتيجة استخدام تلك الخدمات، فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق والعوامل غير الملموسة مثل ثقة المستهلك[2].

مؤشرات قياس البعد الثالث والتي يمكن تناولها بالشكل الآتي[3]:

1- القدرة على تحمل التكاليف: ويقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب المصرفي وخاصةً لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءً على الحد الأدنى الرسمي للأجور، ومعرفة متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي، ومعرفة متوسط تكلفة تحويلات الائتمان ونسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية عالية الثمن.

2- حماية المستهلك: يتم ذلك من خلال الأنظمة والقوانين المصممة لحماية المستهلك وضمان حقوقه من الاحتيال والممارسات غير العادلة التي تمارسها الشركات المالية للحصول على الفوائد وهي كالآتي:

أ- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.

1- حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، كلية التجارة الجامعة الإسلامية – غزة، 2017، ص13.

2- رواء نافذ عليوة، أثر تطوير الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية – غزة، 2019، ص11.

3- بظاهر بخته، عقون عبدالله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، ورقه بحثية مقدمة من قبل الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، 2018، المركز الجامعي، ص 134.

ب- مدى وجود إمكانية اللجوء الى العدالة، مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل التي تواجه الخدمات المالية خلال الثلاثة إلى ستة أشهر الأخيرة وحلها في مدة لا تتجاوز الشهرين على الأقل.

ج- معرفة نسبة العملاء الذين لديهم ودائع التي يتم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

3- الراحة والسهولة في الوصول إلى الخدمات المالية ذات الانضباط المالي العالي بحيث يشعر العملاء بالراحة عند الاستخدام وذلك عن طريق معرفة نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه بالانتظار في خط الطابور لفروع المؤسسات المصرفية.

4- نشر التثقيف المالي بين العملاء: ويتم ذلك من خلال معرفة النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر وحساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل (المعدل، والمخاطرة، والتضخم، والتنويع).

5- المديونية أو السلوك المالي وتشمل معرفة الآتي:

أ- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من ثلاثين يوماً عند سداد القرض.

ب- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن أما بالإقتراض من الأصدقاء والأقارب أو بيع الأصول أو استخدام التوفير المالي أو من خلال قرض بنكي.

6- إن الشمول المالي لا يقتصر على استخدام الخدمات المالية وإنما يمنح العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك عن طريق انتشار ثلاثة فروع مالية رسمية على الأقل ضمن الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية أو عن طريق معرفة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي[1].

7- الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا إنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي، فضلاً عن وجود وصف محدد للخدمات المالية المقدمة[2].

1- أحمد نوري حسن، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه، مصدر سابق, ص62_63.
2- حنين محمد بدر عجور، مصدر سابق، ص17.

شكل (2) مخطط أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

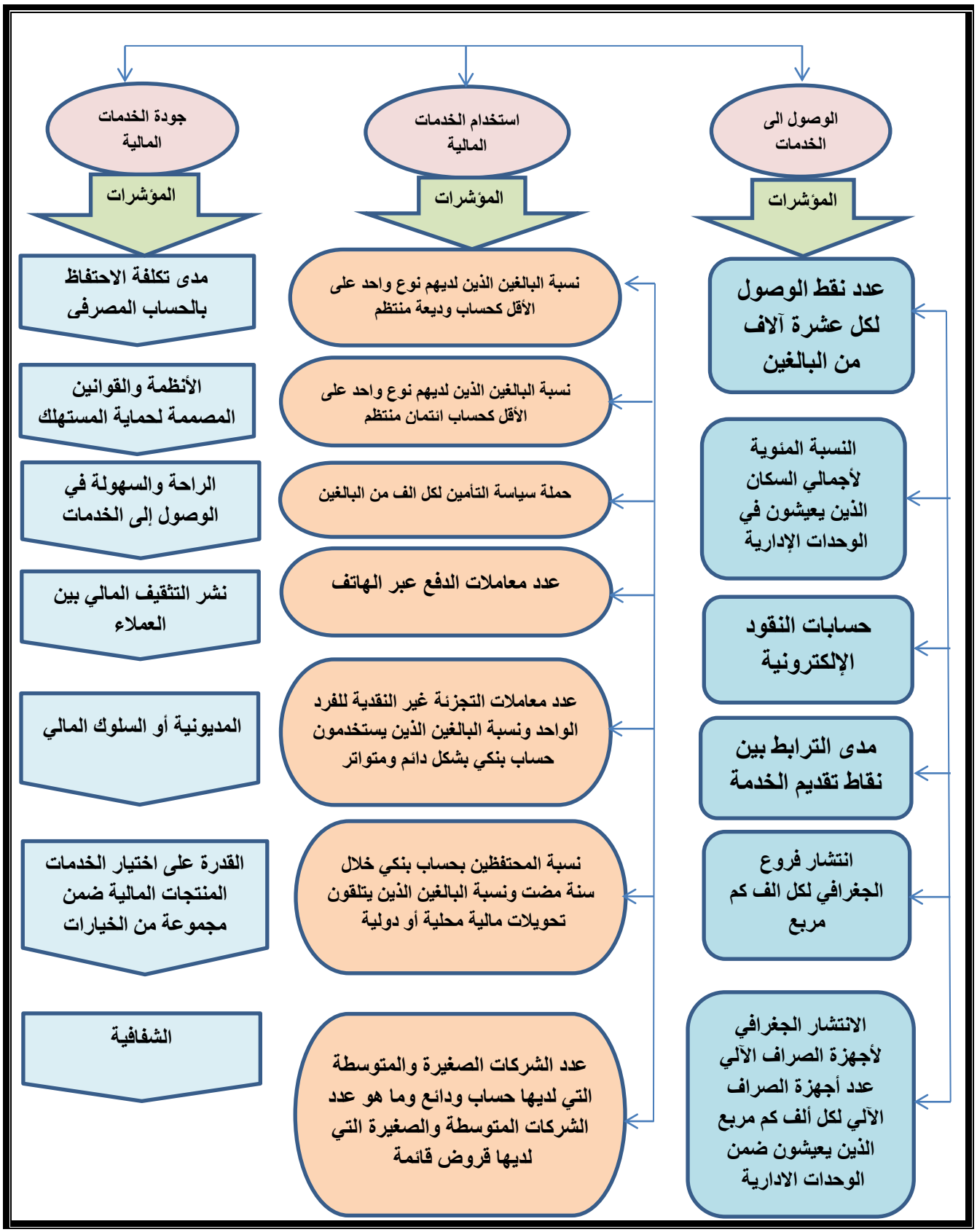

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر التي سبق ذكرها

رابعاً: متطلبات تعزيز الشمول المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تعمل على دعم وأسناد الشمول المالي والتي تتمثل بالآتي:

1- دعم البنية التحية المالية: أي توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي والذي يعد من الركائز الأساسية ويشمل:

أ- بيئة تنظيمية: أي توفير بيئة قانونية ملائمة لدعم الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

ب- الانتشار: ويعني تعزيز الانتشار الجغرافي للشمول المالي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي تلك الخدمات وبالخصوص التمويل المتناهي الصغر فضلاً عن إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك وأعداد نقاط البيع والصرافات الآلية وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.

ت- تطوير نظام الدفع والتسوية الوطنية: لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين.

ث- الاستفادة من التطورات التكنولوجية والعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول لتسهيل الوصول إلى تلك الخدمات بتكلفة أقل وفاعلية أعلى.

ج- توفير قواعد بيانات شاملة تعمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- الحماية المالية للمستهلك: عن طريق حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل الحصول على الخدمات المالية بأقل تكلفة وبجودة عالية.

3- التثقيف المالي: ويتم من خلال اعداد خطط واستراتيجيات وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، ومن ثم تقييم مدى نجاح ذلك.

4- العمل على تطوير منتجات وخدمات مالية قادرة على تلبية احتياجات افراد المجتمع.

المبحث الثالث // اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

أولاً: ابتكارات التكنولوجيا المالية وأثرها في تنويع الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي.

لقد اسهمت الابتكارات المالية في تنويع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمؤسسات من حيث المدفوعات عبر الهاتف المحمول ومدفوعات الطرف الثالث (المستثمر)، وتقديم خدمات الائتمان الرقمي واستحداث منصات الاقتراض الإلكترونية وقبول الودائع الإلكترونية، فضلاً عن دعم العمليات الاستثمارية من خلال عمليات التجارة الإلكترونية[1]، ولذلك فإن التكنولوجيا المالية تعد ثورة في الأنظمة المالية العالمية التي نجحت في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية كالائتمان والادخار وتحويل الاموال والاقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات، فضلاً عن خدمات التأمين التي يتم إجرائها من خلال القنوات الرقمية التي تتمثل بشبكات الأنترنيت والهواتف النقالة وأجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع والبطاقات الالكترونية والأجهزة البايومترية، كذلك الأجهزة اللوحية لتحسين امكانية الوصول وخفض التكلفة الإجمالية للخدمات المالية[2].

وضمن هذا الإطار تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، والوكلاء المحليين والأساليب الأخرى كنقاط البيع مما يؤثر إيجابياً على معدلات الشمول المالي في المناطق الريفية والنائية من خلال حلول عديدة كالهوية الرقمية التي جعلت مسألة فتح حساب مالي أسهل من الفترات الماضية، وبالتالي تواجد المزيد من العملاء القابلين للاستثمار مع المؤسسات المالية، وعليه فإن الجانب الأكبر من التحسين في الشمول المالي على مستوى العالم يعزى الى تطور الحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الأنترنيت، وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاملات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية، وهذا التطور في الخدمات المالية الرقمية قد أنتج فرصاً ساعدت في التغلب على التحديات التي تقف عقبة أمام الانتشار المالي للمؤسسات المالية والطرق التقليدية في تقديمها للخدمات وتكاليفها المرتفعة، فضلاً عن البعد المكاني وطبيعة التمويل الذي يحتاج الى ضمانات وتفاعلات انسانية.

1- محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي واثره على معدلات الاداء المصرفي، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 2019، ص 620.

2- اتحاد المصارف العربية، التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، مصدر سابق.

وقد أدت التكنولوجيا المالية الى جلب خدمات مالية للناس بدلاً من اضطرارهم الى الانتقال لمسافات طويلة للذهاب الى المصارف، وقد كان لشركات الاتصال دور في هذا المجال من خلال تقديم خدمات الدفع عن طريق الأجهزة المحمولة، لذلك تسعى العديد من المصارف والمؤسسات المالية الى إدخال بعض المتغيرات في نماذج أعمالها من خلال التوسع في الاعتماد على التكنولوجيا المالية والاستثمار في البنية التحتية الخاصة بها، وربما الدخول في شراكة مع الشركات الناشئة لتحسين قدرتها التنافسية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية، وإمكانية الاستفادة من التوجهات الرقمية في دعم وتطوير القطاع المصرفي من خلال توفير تسهيلات وحلولٍ للدفع وخدمات الإقراض وجمع التمويل عن طريق بناء منصات تحفز مستقبل الخدمات المالية وتجعلها أسرع وأرخص وأكثر شفافية وأماناً وبذلك تجعل الوصول الى الخدمات المالية بصورة أكثر سهولة، كما إن ذلك يؤدي إلى تحقيق الشمول المالي من خلال أشكال جديدة للمدفوعات وتوفير خدمات جديدة لإدارة الاموال مما يسهم في تنمية أفضل للأعمال وتحسين التخطيط المالي للشركات الناشئة[1].

وفي هذا الصدد يلاحظ ان للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية دوراً مهماً وفاعلاً في تنشيط وتعزيز خدمات متنوعة لذا يتطلب تسليط الضوء على الامكانيات الكبيرة الكامنة في التعاون الناجح بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، اذ إن النجاح والتقدم الكبير التي حققته الشركات الناشئة بمجال التكنولوجيا المالية من خلال تقديمها حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات وتحويل الاموال والعملات الرقمية أسهم في تعزيز فرص البنوك لتطوير انشطتها وخدماتها، والتوسع في تطوير هذه الخدمات وتحسين فرص الاستفادة منها، كما أنها تعزز إمكانية الاحتفاظ بعملائها وتضمين أكثر عدد من غير المتعاملين معها، مما يؤدي الى تنامي هذه المنافسة بين المصارف وتحسين مستوى أدائها، من خلال السعي الى توسيع حصصها السوقية وتعظيم ربحيتها، وهذا سينعكس إيجابياً على نمو وتطور أداء القطاع المصرفي بشكل سريع وفعال ويجعله أكثر كفاءة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي[2].

وتعمل التكنولوجيا المالية على تقديم حلولٍ فعالة لمشاكل التأخير في المدفوعات وتوفير سجل دفع

1- اتحاد المصارف العربية، ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، الامانة العامة، ادارة الدراسات والبحوث، 2018، ص1.

2 – وفاء حمدوش، وآخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول أداء القطاع المصرفي الجزائري، الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد12، عدد4، 2021، ص540.

أسرع وأرخص، ومثال على ذلك تعمل بوابة الدفع الإلكترونية (بيفورن) على توفير خدمة مدفوعات مخصصة للشركات الناشئة تسمى ستارت (START) وتهدف هذه الخدمة الى توفير مدفوعات امنة وسريعة للشركات الناشئة، وكذلك تعمل التكنولوجيا المالية على زيادة عدد العملاء المحتملين بتعزيز الاندماج المالي من خلال اشكال جديدة للمدفوعات، وتوفير خدمات جديدة لإدارة الاموال مما يعمل على تحسين التخطيط المالي للشركات الناشئة ويؤدي الى تنمية افضل للأعمال وخفض معدلات الاخفاق[1].

كما اسهمت الخدمات المالية المتنوعة الناجمة عن التطور في الابتكارات التكنولوجية المالية في تعزيز الشمول المالي ووفرت اطاراً لمساندة أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل التي تقل فيها فرص الحصول على الخدمات المالية وكما هو واضح في الجدول (1)، المبين تفاصيله في أدناه.

جدول (1) الفرص التي توفرها الخدمات المالية الرقمية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

الهدف التنموى	الفرص التى توفرها الخدمات المالية الرقمية
1- القضاء على الفقر	توفير الخدمات المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض وإمكانية الوصول الى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة وزيادة فرصاها الاقتصادية، كما ان الجمع بين الخدمات المالية الرقمية وتعزيز سبل العيش وشبكات الأمان سوف يسهم في تعزيز مستوى المعيشة على المدى الطويل.
2- دعم القطاع الزراعي	تساعد الخدمات المالية الرقمية المزارعين بتسهيل الوصول الى الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج والمحصول، وذلك بكلفة أقل مما يسهم بشكل مباشر بزيادة الإنتاج الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى تسهم الخدمات المالية الرقمية في توفير منصات ملائمة للتحويلات الاجتماعية لمن يعانون من سوء التغذية، وذلك بطريقة فعالة أسرع وأكثر أماناً وموثوقية.

1- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2018، ص97-101.

3- الصحة الجيدة والرفاهة	تساعد المدفوعات الرقمية والتمويل في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية منخفضة الكثافة السكانية، ويسمح التمويل الرقمي للأسر بالتعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية وتسمح المدخرات الرقمية والتأمين مثلاً للأسر بمواجهة نفقات الرعاية الصحية الغير متوقعة.
4- التعلم الجيد	يساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المنخفض في التحكم بشكل أفضل بنفقات التعلم، والمدارس وأنظمة التعليم الوطنية في تحسين إدارتها المالية، مما يسمح بالتوفير للموارد لدعم المعلمين والمعلمات وتوفير الموارد التعليمية والتقنيات التي تؤدي الى تحسين النتائج التعليمية، أما المدفوعات الرقمية تتيح للأسر الادخار ودفع التكاليف وتمنح النظام التعليمي والمدارس الحكومية رؤية أفضل وامكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية ونماذج الأعمال الأكثر استدامة.
5-المساواة بين الجنسين	تمكن الخدمات المالية الرقمية النساء من كسب المزيد من الموارد والأصول المالية، والقدرة المالية للنساء تعد عاملاً أساسياً في تحقيق المساواة بين الجنسين ودفع النمو الاقتصادي، وأيضاً تتيح الخدمات المالية الرقمية للمرأة فرصة التحكم بمواردها المالية، بما في ذلك الوصول الآمن والحكيم والمستمر الى حساباتها المصرفية، كما تساعد القنوات الرقمية على جمع بيانات مفيدة عن صاحبات الأعمال، فضلاً عن أن جمع البيانات وتصنيفها حسب الجنس يساعد صانعي السياسات على وضع سياسة تراعي العدالة بين الجنسين.
6- المياه النظيفة والنظافة الصحية	يؤدي استخدام القنوات الرقمية للقياس والفوترة والدفع الى خفض نفقات التشغيل وتأمين التدفقات النقدية، مما يساعد الجهات المقدمة للخدمات في توزيع خدماتها واتاحة امدادات أوسع للمياه المأمونة للعملاء في الريف.
7- الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	تسهم أنظمة الدفع في تقليل التكاليف التشغيلية وبالتالي زيادة أمكانية توسيع الوصول للطاقة وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تقدم الشركات لموظفيها وعملائها وشركائها التجاريين وقنوات مباشرة للشمول المالي من خلال رقمنة المرتبات والمدفوعات التجارية، مما يزيد من الفرص التجارية والمرونة، كما تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تخفيض تكلفة التعامل مع النقود وزيادة فرص الحصول على التمويل.
9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	يمكن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة من النمو والابتكار والنفاذ الى الاسواق الجديدة، مما يدفع نمو عجلة الاقتصاد الرقمي، وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء أرشيف أو تاريخ لمدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضماناً لها ويساهم في زيادة الفرصة الحصول على التمويل في المستقبل.
10- الحد من اوجه عدم المساواة	إن للتمويل الرقمي دوراً مهماً في الحد من أوجه عدم المساواة، إذ يوفر للأسر ذات الدخل المنخفض أدوات جديدة لزيادة دخلها، وتحسين المرونة المالية والوصول الى الفرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وتزيد الخدمات المالية الرقمية معدلات الانتاجية ودخل الأسر الريفية من خلال ربط الأسر بالفرص الاقتصادية خارج المجتمعات الريفية الضيقة.
11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة	تسهل الرهون الصغيرة وكذلك توفر خدمات رقمية للمدفوعات الى السكان الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية وبالتالي يمكن الاستثمار فيها من أجل الحصول على السكن المناسب.
12- العمل المناخي	يساعد التمويل الرقمي الافراد والمجتمعات والشركات والحكومة على مكافحة الآثار الضارة لتغيير المناخ والاستعداد لها، لاسيما خلال تعزيز المرونة وتحفيز الاستثمارات المستدامة.

13- السـلام والعـدل والمؤسسات القوية	تحسين أنظمة المدفوعات الرقمية بشكل كبير وشفافية المعاملات من الحكومات وإليها، وتساعد في رفع مستوى استخدام الحكومات للأموال العامة، مما يسمح بزيادة الاموال المتاحة للخدمات العامة الحيوية والاستثمارية والتحويلات، وتكون السجلات التي تنشأ منها المعاملات الرقمية أكثر شفافية وأكثر قابلية للمراجعة، مما يساعد في مسائلة الحكومات والأطراف الأخرى عن استخدام الاموال العامة.

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى: الاسكوا، نشرة التكنولوجيا المالية من اجل التنمية في المنطقة العربية، افاق عالمية وتوجهات اقليمية، الامم المتحدة، 2019، ص 47.

ثانياً: ابتكارات التكنولوجيا المالية وأثرها على كفاءة العمليات التشغيلية

عززت الابتكارات التكنولوجية من كفاءة العمليات التشغيلية خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الصفقة الواحدة وتكاليف ادارة النقدية والمعاملات الائتمانية والاستثمارية وكذلك تعزيز عملية المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي وانما على المستوى الاقليمي والدولي[1].

ثالثاً: ابتكارات التكنولوجيا المالية واثرها على الاستقرار المالي للبنوك التجارية

اسهمت الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيض التأثيرات السلبية للعديد من المخاطر على رأسها مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والتركز، فضلاً عن المخاطر المالية الكلية والمخاطر الاخرى مثل مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية وصيرفة الظل والنزاهة المالية[2]، فمن الممكن أن تؤثر التكنولوجيا المالية على طبيعة مخاطر النظام المالي، على سبيل المثال يمكن لأنظمة الدفع المتعددة التي تعمل بتطبيقات التكنولوجيا المالية أن تعمل على تحسين مرونة تدفق المدفوعات وتقليل مخاطر الاطراف المناظرة[3]، وكذلك تقليل التحديات التشغيلية التي ترتبط بالبنية التحتية للنظام المصرفي، فضلاً عن دورها في تحقيق مزيد من معدلات الربحية، كما أن استخدام الوسائل التكنولوجية يسهم في رفع الكفاءة وتقوية الخدمات وإدارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد المالية[4].

---

1 – محمد موسى علي شحاتة، مصدر سابق، ص 620.

2- ابتهاج اسماعيل يعقوب واخرون، مصدر سابق، ص65.

3- البنك الدولي اجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية – وثيقة مبدئية، 2018، ص20.

4- قاسي يسمينة، بولصنام محمد، دور صناعة التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار، مجلد12، العدد2، 2021، ص685 .

رابعاً: ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في حماية العملاء

يتم حماية العملاء من خلال تدعيم انظمة الاعمال و الحماية من الغش وحماية سرية وخصوصية بيانات العملاء وكذلك تجنب مخاطر الاستبعاد المالي غير العادي او التمييز بين العملاء فضلاً عن المخاطر التي يتعرض لها صغار المستثمرين، إذ تتيح التكنولوجيا المالية العديد من الابتكارات التي تستخدم لحماية العملاء ومنها التحقق من الهوية (بما في ذلك البصمة الالكترونية) بوصفها أساليب فعالة للتأكد من الهوية، كما إنه من الممكن استخدام تطبيقات قاعدة البيانات المتسلسلة لبناء مستودع بيانات يخدم إجراءات (اعرف عميلك) على أن يكون هذا المستودع سهل الوصول من جانب العديد من المستخدمين، ويمكن أن تعمل أدوات تحليل البيانات على مساندة أعمال الرصد والمتابعة المستمرة للمخاطر وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة[1]، وتتركز حماية العملاء على عدة جوانب أهمها[2]:

1- المعاملة بالعدل والمساواة: يتوجب على البنوك من خلال جميع تعاملاتها مع العملاء مراعاة العدل والمساواة والانصاف والامانة وان تحرص على جعل هذا المنهج جزءً من قواعد الحوكمة لديها، كما يتعين عليها ان تعطي مزيداً من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء ذوي الدخل المحدود والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة دون التميز بين الجنسين.

2- الافصاح والشفافية: يتعين على البنوك ان توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم، ويجب ان تحظى هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، ويتطلب من العملاء الاطلاع على المزايا والمخاطر بوضوح وشفافية وان الحصول على هذه المعلومات من قبل العملاء يجب ان لا تتسم بالعناء.

3- السلوك المهني: يتوجب على البنوك الحرص وممارسة اداء عملها بأسلوب مهني مسؤول يأخذ بعين الاعتبار تحقيق افضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنوك باعتباره مسؤول عن حماية العميل مما قدم اليه من خدمات او منتجات بنكية.

4- حماية العملاء ضد الاحتيال المالي: ينبغي على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الاصول المالية التي تكون ضمن معاملاتهم مع البنك وذلك من خلال وضع انظمة رقابية داخلية فعالة تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو سوء استخدام الخدمات المالية، والتأكد من كفاءة الانظمة المستخدمة لمواكبة الاساليب الاحتيالية.

1- البنك الدولي، أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية- وثيقة مبدئية، مصدر سابق، ص22.

2- قاسي يسمينة، بولصنام محمد، مصدر سابق، ص 683.

5- معالجة الشكاوي وتظلمات العملاء: يتعين على البنوك اعطاء العناية الكافية لمعالجة تظلمات وشكاوي العملاء بطريقة عادلة وسريعة.

خامساً: المبادرات الدولية المشجعة لاستخدام التكنولوجيا المالية والمعززة للشمول المالي.

لقد أطلقت العديد من المبادرات الدولية التي تهدف الى مساعدة البلدان سواء بشكل فردي أو جماعي للاستفادة من المزايا والفرص التي تنتجها التطورات السريعة في التكنولوجيا والتي أحدثت تحولاً في المشهد الاقتصادي والمالي وأسهمت في دعم النمو الممكن والحد من الفقر عن طريق تعزيز التطور والشمول المالي والكفاءة في الخدمات ومحاولة تجنب مخاطرها على المستهلكين والمستثمرين، وعلى الاستقرار والنزاهة الماليين ومنها:

1- جدول أعمال بالي ويتضمن (12) عنصراً متعلقاً بالسياسات التي تهدف الى مساعدة البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستفادة من المزايا والفرص التي تنتجها التكنولوجيا المالية وهي كالآتي[1]:

أ- الانفتاح على المزايا المفتوحة من التكنولوجيا المالية بتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي واسع النطاق، وخصوصاً في البلدان الصغيرة والمنخفضة الدخل والفئات التي تنقصها الخدمات المالية، والعمل على إتاحة الخدمات المالية ورفع مستوى الشمول المالي وتعميق الاسواق المالية وتحسن أنظمة المدفوعات وتحويلات العاملين عبر الحدود.

ب- تمكين التكنولوجيات الجديدة من تحسين تقديم الخدمات المالية من خلال تسهيل إقامة البنى التحتية التأسيسية والاستفادة منها على نحو مفتوح وبتكلفة معقولة مع وجود سياسات داعمة وتتضمن وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ، فضلاً عن البنى التحتية الرقمية والمالية.

ت- تعزيز المنافسة والالتزام بتوفير أسواق مفتوحة وحرة وتنافسية من أجل تحقيق تكافئ الفرص للجميع وتشجيع الابتكار والمنافسة العادلة وإتاحة الخدمات المالية عالية الجودة.

1- صندوق النقد الدولي اجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية – وثيقة مبدئية، مصدر سابق، 2018، متاح على الرابط: https://www.albankaldawli.org

ث- دعم التكنولوجيا المالية لتشجيع الشمول المالي وتطوير الاسواق المالية من خلال التغلب على التحديات التي تواجه انتشار التكنولوجيا المالية وتحسين البنى التحتية الى جانب الرقابة الفعالة لكونه عنصراً ضرورياً في التغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي.

ج- مراقبة التطورات عن كثب لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور من اجل دعم السياسات التي تعزز منافع التكنولوجيا المالية وتعمل على تخفيف المخاطر المحتملة.

ح- تطويع الاطار التنظيمي والممارسات الرقابية لمتطلبات تطوير النظام المالي على نحو منظم وتامين استقراره وتسهيل الدخول الآمن للمنتجات والانشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد ودعم الثقة والاطمئنان.

خ- حماية نزاهة الانظمة المالية من خلال تحديد وفهم وتقيم مخاطر إساءة استخدام التكنولوجيا المالية بصورة اجرامية والتخفيف من هذه المخاطر، واستخدام التكنولوجيات التي تعزز الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

د- تحديث الاطر القانونية لتهيئة بيئة قانونية داعمة، إذ تؤدي الاطر القانونية السليمة الى دعم الثقة والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية من خلال ارساء قواعد قانونية واضحة يمكن التنبؤ بها ويمكنها استيعاب التغيرات التكنولوجية على أن يتم تصميمها بما يتناسب مع ظروف كل بلد.

ذ- ضمان استقرار الانظمة النقدية والمالية المحلية من خلال النظر بعين الاعتبار الى انعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق والتوسع في شبكات الأمان.

ر- إقامة بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات للحفاظ على منافع التكنولوجيا المالية القادرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات كالأعطال التي تسببها الهجمات الالكترونية، وبالتالي تعزيز ودعم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة تلك الخدمات.

ز- ان التكنولوجيا المالية تؤدي على احداث أثر اجتماعي واقتصادي كبير إذا ما كان هنالك تعاون بين البلدان، إذ إن ثورة التكنولوجيا المالية قادرة على إنتاج منافع كبيرة تخدم المصالح الاقتصادية للبلدان المساهمة في تحقيق ذلك الهدف.

س- تعزيز الرقابة الجماعية على النظام النقدي والمالي الدولي باستحداث سياسات جديدة تدعم النمو العالمي الاحتوائي، وتخفيف حدة الفقر وإرساء الاستقرار المالي الدولي في بيئة سريعة التغير.

2- نموذج الخدمات المتنقلة في كينيا: من خلال ملاحظة أحدث مؤشر للشمول المالي هو تأثير التكنولوجيا الرقمية لكل من الاتاحة والاستخدام، إذ إن الخدمات المالية المتنقلة في كينيا هي ذات مستوى جيداً، إذ إن أكثر من (70%) من الكينيين يستخدمون الهاتف المحمول لإجراء معاملات من حساباتهم.

3- تجربة الفلبين وتشيلي: إن تحويل المدفوعات الحكومية الى رقمية قد اسهم في تحسين الشمول المالي بين النساء نحو(20%) في الفلبين و(28%) في تشيلي، مما اسهم في تقليص عدد المحرومين من المعاملات البنكية.

4- تجربة ماليزيا وكينيا في إدارة المخاطر وحماية المستهلكين: لاسيما الفقراء إذ انشأت في كل من ماليزيا وكينيا حيزاً تجريباً يسمح للمنظمين بمراقبة المبتكرات في بيئة حية خاضعة للسيطرة لفهم المخاطر والفرص المحتملة بطريقة أفضل.

5- تجربة المكسيك والفلبين تكنولوجيا رغيتك (RegTeeh): إذ تطبق هذه التكنولوجيا لتعمل على ترشيد التكلفة واختصار الوقت من أجل الامتثال للوائح التنظيمية والرقابية، ادراكاً منها لأهمية الشمول المالي في تقوية الاقتصاد وتقليص معدلات الفقر[1].

6- مبادرة فنتكرز لتشجيع الشركات الناشئة على تطوير تطبيقاتها المالية في مصر: أطلقت فنتك إجيبت التابعة للبنك المركزي المصري مبادرة فنتكرز للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية بين رواد الاعمال في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية لتشجيع تلك الشركات على تطوير الخدمات والمنتجات المالية، وتستهدف هذه المبادرة تحويل مصر الى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية والابتكار عربياً وأفريقياً[2].

7- مبادرة المصرف المركزي الاماراتي (مبادرات ساند بوكس): وتهدف هذه المبادرة الى المساهمة في بناء اقتصاد معرفي تنافسي قائم على الابتكار وتجهيز المصرف المركزي لفهم المنتجات التي سيتم تقديمها وتحديد المخاطر المرتبطة بها وضمان رضا العملاء، فضلاً عن تحويل قطاع التأمين.

1- مدونات البنك الدولي، لتحقيق الشمول المالي: التكنولوجيا المالية،استخدام الحسابات البنكية والابتكار، 2018، متاح على الرابط: https://blogs.worldbank.org

2- البنك المركزي المصري، فينتك إيجبت تطلق مبادرة فينتكرز لتشجيع الشركات الناشئة على تطوير تطبيقاتها المالية بالمحافظات، 2022، متاح على الرابط: https://www.masrawy.com

الفصل الثاني

تحليل واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في بعض الدول العربية للمدة (2008-2020)

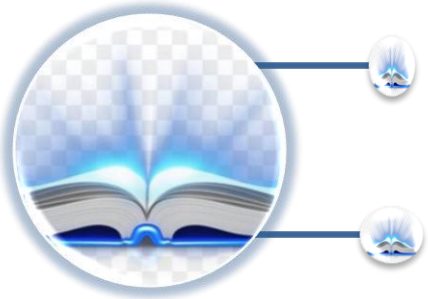

المبحث الأول: تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

المبحث اللثاني: تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية

تمهيـــــد

لقد تنامى دور التكنولوجيا المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية وزيادة مستويات الشمول المالي في العديد من الدول العربية في ظل ما تقدمه من حلول واعدة تمّكن الفئات غير المخدومة مالياً وعلى رأس هذه الفئات الشباب والمرأة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمناطق النائية من النفاذ السلس وبتكلفة ميسرة إلى الخدمات المالية.

وعليه سيتناول هذا الفصل واقع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية في مبحثه الأول وواقع الشمول المالي في تلك البلدان ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه في مبحثه الثاني.

المبحث الأول// تحليل واقع التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية خلال مدة البحث

أولاً: حجم الاستثمارات للتكنولوجيا المالية في الدول العربية:

في ظل التطور التكنولوجي وسرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاستخدام الكبير للوسائط الالكترونية زاد من حجم الاهتمام في مختلف الدول العربية بهذه التكنولوجيا، اذ ان الدول تختلف في ما بينها من حيث استخدامها لهذه التكنولوجيا، وعليه فان حجم الاستثمارات تتغير تبعاً لذلك، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع الجدول (2) والشكل (3) الذي يبين حجم الاستثمار وعدد الصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية، إذ يلاحظ ان حجم الاستثمار قد تراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2015 - 2019) اذ ارتفع من (36) مليون دولار في عام 2015 ليصل الى أعلى حجم للاستثمار في تلك المدة وقد بلغ نحو (121) مليون دولار في عام 2017، وهذه الوضعية تعكس البيئة الخاصة الأكثر تقدماً لهذه الدول والمستوى الجيد من الثقافة المالية ونوعاً من الاستقرار السياسي كما إنها تعكس الوفرة في رأسمال الخاص، إذ إن عددًا أكبر من المستثمرين قد استثمروا في الشركات الناشئة لهذه الدول وهذا يعني إن حاضنات الاعمال والشركات الاستثمارية قد تركزت في قطاع التكنولوجيا المالية، اما في العامين (2018، 2019) على التوالي فقد شهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية انخفاضاً متتالياً إذ سجل في عام 2018 مبلغاً قدره (86) مليون دولار وسجل في عام 2019 مبلغاً قدره (55) مليون دولار، وهذا يعني إنها سجلت نمواً سالباً قدره (-67) مليون دولار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزء الاكبر من استثمار الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية كان يوجه نحو مجال الدفع والتحويلات وقد بلغ أعلى قيمة له في عام 2017 وكان نحو(62) مليون دولار، في حين بلغ أعلى استثمار في مجال إدارة الثروات نحو (11) مليون دولار للعام ذاته وهذا راجع للطلب على خدمات أفضل وبأسعار أفضل[1].

وبحسب المعلومات التي استطاع الباحث التوصل لها من خلال المصادر المتوفرة فقد تبين إن في عام 2020 حصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى في حجم التمويل للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وبنسبة بلغت نحو(59%) تليها مصر بنسبة (19%) بأجمالي تمويل بلغ نحو(659) مليون دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2].

---

1 -Magnitt & Abu Dhabi global Market, 2019, P20-21.

2- جمهورية مصر، مجلس رؤى على طريق التنمية- التكنولوجيا المالية الفرص والتحديات أمام القطاع الخاص في مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021، ص29.

ومن الجدير بالذكر ان جمهورية مصر قد شهدت تطوراً في حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، اذ زاد حجم الاستثمارات من (0.9) مليون دولار في عام 2017 ليصل الى (159) مليون دولار في عام 2021، وبلغ اجمالي الصفقات التي ابرمت من(3) صفقات في عام 2017 لتصل الى (32) صفقة في عام 2021 وبنسبة نمو مقدارها ثلاثة اضعاف، فضلاً عن ارتفاع متوسط حجم الاستثمار لكل صفقة من تلك الصفقات ليصل الى (5) مليون دولار في عام 2021 مقابل (300) الف دولار في عام 2017 وبنسبة نمو كبيرة جداً مقدارها (16 ضعف)، ولقد تم توجيه معظم تلك الاستثمارات نحو منصات اصحاب الاعمال (marketplace B2B) ثم تليها المدفوعات والتحويلات وبعدها الرواتب والمزايا مما يدل على التطور الحاصل في هذا المجال والناتج عن السياسات التي اتخذتها مصر لغرض التحول نحو الاقتصاد الرقمي والتي اول خطواتها التوجه نحو تطوير التقنيات التكنولوجية المستخدمة في القطاع المالي من خلال العمل على تطوير نظم الدفع القومي وتحفيز وسائل الدفع الالكتروني[1].

جدول (2) التطور في اجمالي الاستثمارات وعدد الصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية للمدة (2015 – 2019)

السنوات	إجمالي الاستثمارات مليون دولار	الاستثمار الفعلي	الاستثمار الجريء	عدد الصفقات
2015	36	18	18	18
2016	41	18	23	28
2017	121	109	12	38
2018	86	42	44	46
2019	55	25	30	51

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى : MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019

وفي السياق ذاته يلاحظ ان المملكة العربية السعودية قد شهدت هي الاخرى ارتفاعاً ملحوظاً في عدد استثمارات رأس المال الجريء في قطاع التقنية المالية، إذ بلغ (16) استثماراً لغاية آب 2021 وبقيمة اجمالية قدرها (2،157) مليون دولار، وتعد زيادة ضخمة مقارنة بعام 2020 اذ كان مجمل

1- البنك المركزي المصري، تقرير التكنولوجيا المالية، مصر، 2022، ص16-42.

الاستثمارات في رأس المال الجريء (7) استثمارات وبلغت قيمتها الإجمالية نحو(8،7) مليون دولار وقد حقق الاستثمار في التقنيات المالية بين عامي (2017، 2021) نمواً سنوياً مركباً بلغ (40 %) وهو اعلى من معدل النمو السنوي المركب لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي بلغ نحو(6.28%) خلال المدة نفسها.

ويحتل مجال المدفوعات النصيب الاكبر من هذه الاستثمارات وبنسبة تقارب (93%) من اجمالي قيمة الاستثمار في رأس المال الجاري، والتي تشمل جميع مجالات المدفوعات بما فيها خدمات نقاط البيع (pos) والمحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع الاجل، ثم تليها منصات التمويل[1].

في حين شهدت الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الامارات العربية المتحدة نمواً بلغ نحو (64%) في عام 2020، وقد استحوذت على (47 %) من صفقات تمويل التكنولوجيا المالية وكذلك (69 %) من تمويل التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا[2].

وقد وصلت قيمه سوق التكنولوجيا المالية المحلية رقم قياسي بلغ (5،2) مليار دولار بحلول عام 2022، وتشكل الخدمات المصرفية وادارة الثروات والحوالات والمدفوعات الرقمية شريحة هامة لهذا القطاع في الامارات[3].

أما بخصوص عدد الصفقات فيمكن أن نلاحظ من خلال الشكل (3) انها شهدت تزايداً مستمراً خلال المدة (2015 - 2019)، إذ ارتفعت من (18) صفقة في عام (2015) واستمرت بالتزايد حتى بلغت (51) صفقة خلال عام (2019).

كما نلاحظ ان دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية قد استحوذت على أغلب الصفقات في مجال التكنولوجيا المالية خلال عام 2019 إذ استحوذت على نسبة تصل حوالي الى (74%) من صفقات التكنولوجيا المالية.

1- البنك السعودي، التقرير السنوي لفنتك السعودية، 2021، ص14-17.

2- وزارة الاقتصاد الاماراتية، الاستثمار في التكنولوجيا المالية في دولة الامارات العربية المتحدة، متاح على الرابط: https://www.moec.gov.ae/-/fintech

3- وزارة الاقتصاد الاماراتية " فنتك " متاح على الرابط: https://www.moec.gov.ae/-/fintech

الشكل (3) اجمالي الاستثمارات والصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة للمدة (2015 – 2019) (ملايين الدولارات)

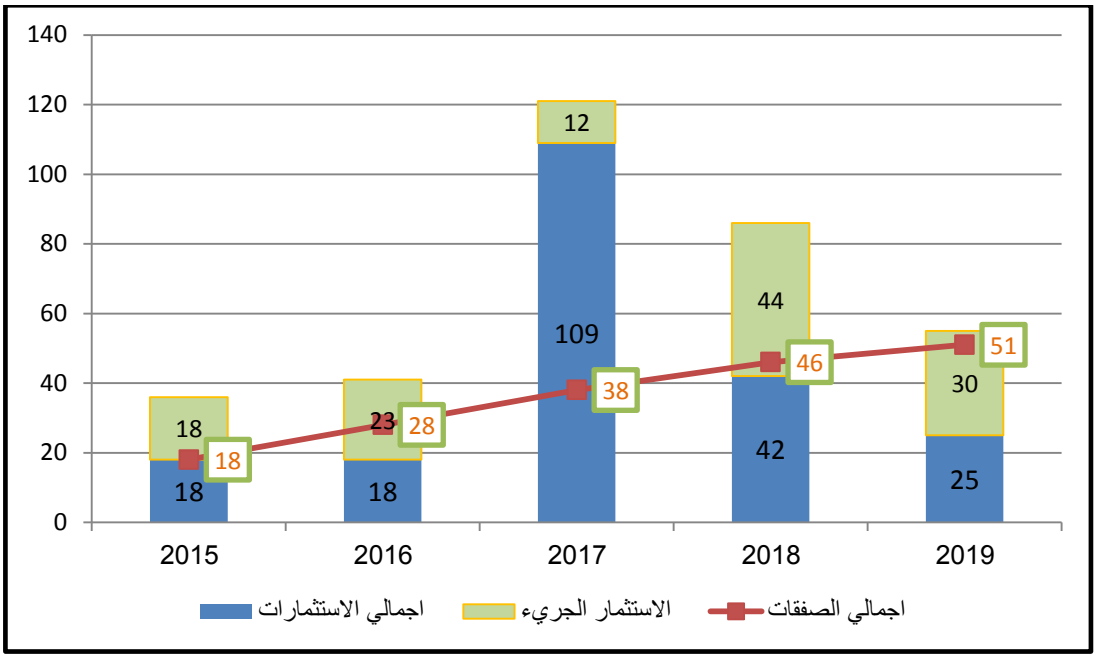

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019).

أما بالنسبة لدولة لبنان قد استحوذت على نسبة قدرها (6%) من تلك الصفقات، في حين إن كل من الاردن والمغرب استحوذت على نسبة (4%) من تلك الصفقات، وجاءت دولة قطر بالمرتبة الأخيرة إذ استحوذت في العام 2019 على نسبة قدرها (2%) من صفقات التكنولوجيا المالية وكما هو واضح في الشكل (3)، في حين استحوذت مصر على النسبة الأكبر من الصفقات في عام 2020 إذ بلغت نسبتها نحو (25%) وتليها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين استحوذت الامارات على قرابة (53%) من قيمة صفقات التمويل في عام 2021، وجاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة (7.22%)، ومصر حلت ثالثاً وبنسبة بلغت(17.8%)، ونتج ذلك عن عدة اسباب منها سهولة ممارسة الاعمال وتشريعات الحكومة بفتح امتلاك الشركات للأجانب والعمل على تعزيز بيئة ريادة الاعمال[1].

1- عماد أبو الفتوح، عام الاستثمارات الضخمة، كيف حصدت الشركات العربية الناشئة على أكثر من ملياري دولار خلال عام 2021، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/entrepreneurship/2021

الشكل (4) صفقات التكنولوجيا المالية بحسب البلد في الدول العربية لعام 2019 (%)

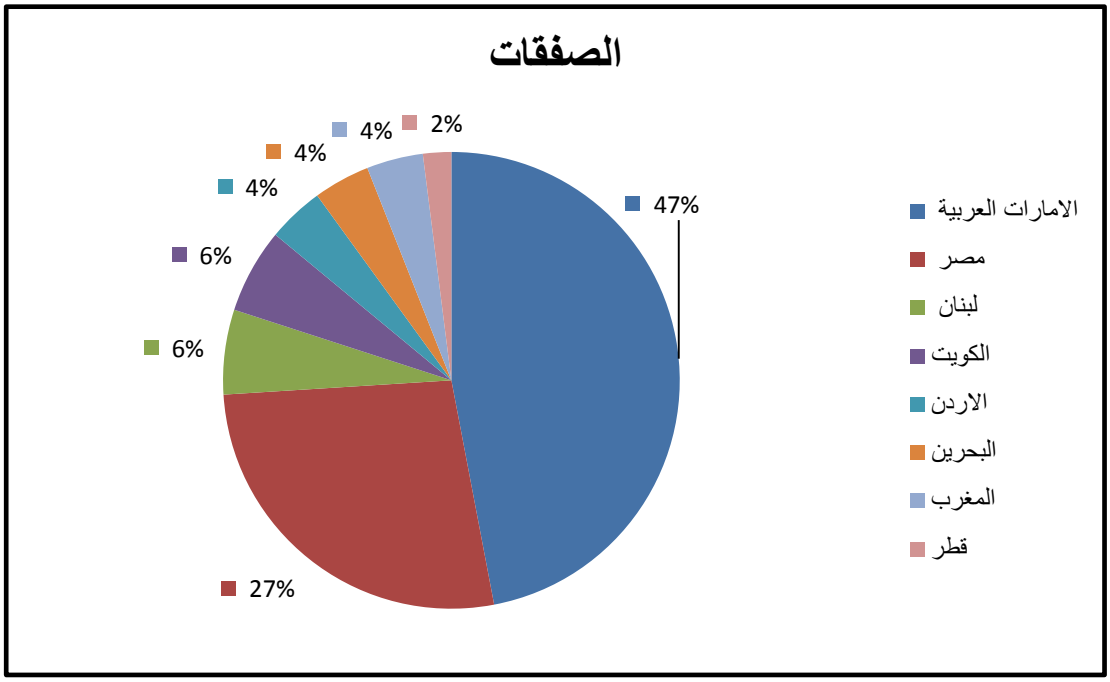

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019,P.20-21).

الشكل (5) صفقات التكنولوجيا المالية بحسب البلد في الدول العربية لعام 2021 (%)

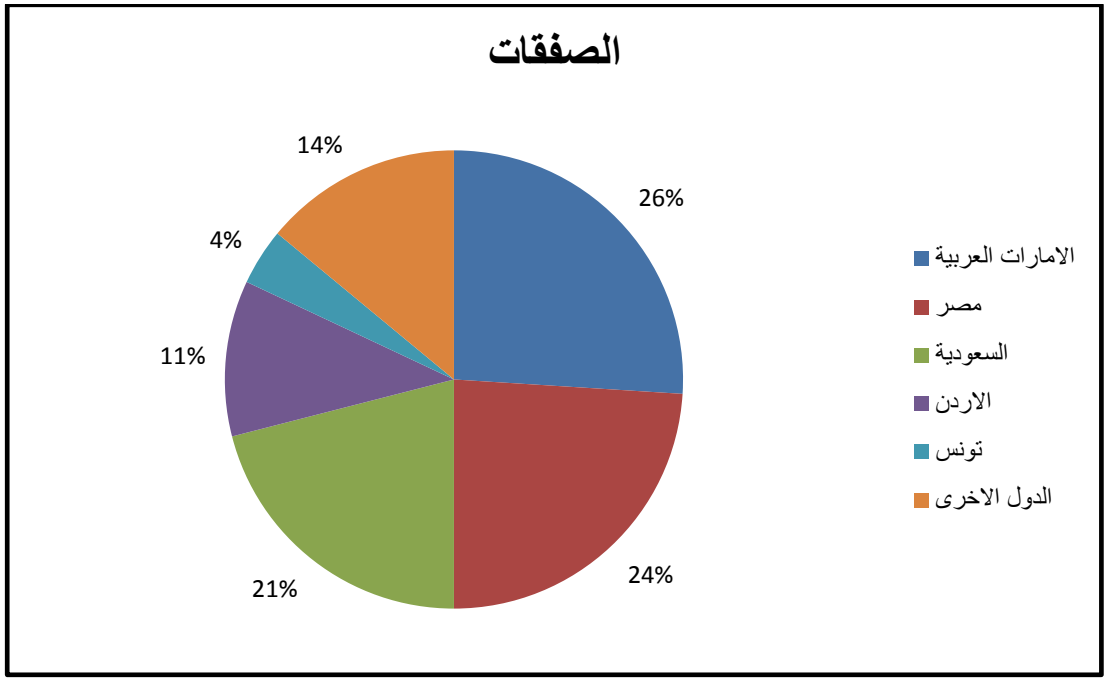

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2021).

ثانياً: مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية

1- عدد الشركات المختصة بالتكنولوجيا المالية وتوزيعها الجغرافي:

لقد ادى التوسع في اسواق التكنولوجيا المالية وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع في الدول العربية الى زيادة عدد الشركات الناشئة العاملة في هذا المجال والتي تسعى الى احداث ثورة في مجال التمويل وكيفية استخدام الافراد والشركات لأموالهم وادارتها، وذلك بمعالجة المشكلات والاحتياجات المالية باستخدام حلول مبتكرة [1].

ويمكن متابعة التطور في عدد هذه الشركات في الدول العربية من خلال الجدول (3)، اذ يتبين ان عدد هذه الشركات قد ارتفع من (54) شركة في عام 2010 لتصبح (408) شركة ناشئة في الدول العربية خلال عام 2021، وتحتل كل من الامارات ومصر والسعودية المراتب الاولى في عدد الشركات إذ تعد الامارات موطناً لنحو ثلث شركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وفقاً لتقرير وكالة بلوم بيرغ الاقتصادية الأمريكية، وقد ايد ذلك تقرير لشركة موردور لأبحاث السوق الذي يشير الى وجود (144) شركة متخصصة بالتكنولوجيا المالية في الامارات، بحلول عام 2022 وهذا ناتج عن امتلاكها لبيئة حاضنة لتطوير قطاعات (Fintech)[2].

في حين تعد مصر من بين اربعة من اكبر الدول الأفريقية والثانية على مستوى الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية من حيث عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية له، اذ ارتفع عدد شركاتها من شركتين في عام 2014 لتصل الى(112) شركة في عام 2021[3].

اما السعودية فقد ازداد عدد شركات التقنية المالية من (10) شركات في عام 2018 لتصل الى (82) شركة وبنسبة نمو بلغت نحو (35%) عن عام 2020 والتي كانت تبلغ (60) شركة[4].

1- بلقاضي شيماء، دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الموقع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري محاكاة تجارب دولية عربية، رسالة ماجستير، جامعة ام البوافي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، 2021، ص38.

2- سلمى حداد، قطاع ناشئ بالشرق الاوسط مركز دول الخليج، متاح على الرابط:

https://alkhaleejonline.net

3- البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية 2022، مصدر سابق، ص22.

4- البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي الفنتك السعودي، مصدر سابق ص20.

جدول (3) التطور في عدد شركات التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

خلال المدة (2010 - 2021)

السنوات	عدد الشركات	النمو السنوي %
2010	54	سنة الأساس
2011	62	12.9
2012	82	32.2
2013	109	32.9
2014	147	34.8
2015	172	17.0
2016	215	25
2017	272	27.1
2018	341	25.4
2019	371	8.8
2020	383	3.2
2021	408	6.5

المصدر: محمد امين زايخ، محمد يونس، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد (10)، عدد (1)، 2022، ص 753.

– تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2022، ص 189.

لقد انتشرت الشركات الناشئة والتي تخصصت في مجال التكنولوجيا المالية في أكثر من أثنتي عشر دولة عربية، وكما أسلفنا سابقاً كانت معظمها في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والسعودية ولبنان والأردن وسنتناول أهم هذه الشركات وكما يأتي:

1- شركة فوري: تأسست هذه الشركة عام 2008 في دولة مصر من قبل شركة راية القابضة وصندوق الدعم التكنولوجي والبنك العربي الأفريقي وبنك الإسكندرية، كما إن هذه الشركة بدأت عملها من خلال توفير خمسة الاف نقطة خدمة وتوسعت بعد ذلك بشكل سريع لتقدم (65 الف نقطة خدمة) منتشرة في أكثر من (300) مدينة حتى وصلت الى (15 مليون عميل) ومن الخدمات التي قدمتها إدارة النقد والهاتف المحمول وخدمات الدفع الفني.

2- شركات مدفوعات: تأسست شركة مدفوعات عام 2011 في الأردن من قبل شركة أويسيس بواسطة إجراء عقد تم توقيعه لإنشاء موقع فواتيركم الالكتروني لدفع فواتير الكهرباء، فضلاً عن إنشاء بوابة متخصصة لتقديم خدمة الدفع، لقد عملت هذه الشركة مع أكثر من خمسين شركة لتصدير الفواتير وتم ربط نظامها بمجموعة من البنوك الاردنية، إذ قامت الشركة في عام 2016 بمعالجة (4000) عملية دفع فواتير يومية لتصبح بذلك قيمة الفواتير المدفوعة عن طريقها أكثر (100) مليون دولار أمريكي.

3- شركة الدفع المثالي: هذه الشركة قامت بإبرام عقد شراكة ما بين (pay ments و Ideal) وأكبر شركة تأمين في العراق (شركة الخدمات المالية البلجيكية)، تخصصت هذه الشركة في تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النقال من خلال انشاء تطبيق محفظة الطيف الالكتروني، إذ سعت هذه الشركة الى تطوير عملها لزيادة عملائها الذين لا يملكون حساباً مصرفياً عن طريق توفير حلول تتيح للعملاء استقبال رواتبهم عبر ذلك التطبيق، فضلاً عن ارسال واستلام الاموال في أي وقت بالإضافة الى خدمات الدفع الفوري[1].

4- شركة (pay Tabs): لقد تأسست هذ الشركة في دولة البحرين عام 2014 وتعمل على تقديم الحلول الالكترونية في معالجة المدفوعات الالكترونية، بمعنى إن هذه الشركات هي عبارة عن بوابة دفع يمكن من خلالها القيام بأعمال تجارية خاصة بالتجار، إذ إنه تمكن التجار من الإيداع السريع في حساباتهم، فضلاً عن أنها تمتلك ميزة مهمة وهي قبول (168) عملة ولقد حصلت على افضل بوابة دفع وبلغ حجم تعاملاتها في عام 2014 (20) مليون دولار.

5- شركة (Liwwa): تعتبر هذه الشركة منصة إقراض بين النظراء وتأسست في دولة الأردن عام 2013.

إذ إن الشركة تقوم بتقديم تمويل بسيط للمؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال سوق الاقراض الرقمي، إذ إنها تعمل على الربط بين الشركات التي تحتاج الى رأسمال مع المقرضين، وتعد هذه الشركة المنصة المهمة جداً في العالم والسبب كونها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

1- إبراهيمي بن حارث حياة، مخفي أمين بوقموم محمد، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا- بين دوافع الإنشاء وعوائق الاستدامة، المصدر السابق نفسه، ص 9 – 10.

6- شركة (Aqeed Tech Nology): إن هذه الشركة متخصصة في تكنولوجيا التأمين سواء للمؤسسات أم للأفراد وتأسست عام 2017 في دولة الإمارات العربية المتحدة وبلغ حجم معاملاتها أكثر من (18) مليون دولار في مطلع العام 2018[1].

7- شركة (كاش يو): تعد هذه الشركة متخصصة في خدمات الدفع الالكتروني عبر الشبكة الدولية (الانترنيت) تأسست في عام 2002 كما إنها تعد من أكبر الشركات تخصصاً في منطقة الشرق الأوسط، إذ إنها تزود أكثر من (2.3) مليون مستخدم آنذاك لخدماتها المتضمنة حلول الدفع السهلة للتسوق عبر الانترنيت وبلغ عدد نقاط بيعها (75) ألف نقطة ويتم من خلالها التسوق عبر تعبئة بطاقات شحن الرصيد لشراء المنتجات من المواقع المختلفة للبيع حلول العالم.

8- شركة (Beam Wallt): لقد تأسست هذه الشركة عام 2012 وكان المقر الرئيسي لها في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم هذه الشركة بتزويد العملاء بتجربة جديدة وهي التسوق الحالي من الأوراق النقدية عن طريق ربط حسابات العملاء المصرفية والبطاقات الائتمانية العائدة لهم بتطبيقها الخاص ويتم التعامل فيها عبر الهاتف النقال والحساب الالكتروني للعميل، وبلغ عدد المشتركين (350) ألف عميل و(3000) متجر في داخل دولة الإمارات وقامت هذه الشركة بتوقيع عقد مع شركة ماستر كارد في أواخر عام 2014 لتوسيع قاعدة استخدامها.

9- شركة (بيت أوازيس): تعد هذه الشركة اول شركة ناشئة في دول منطقة التعاون الخليجي وتقوم بتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة، إن هذه الشركة تتيح للإفراد شراء عملة البتكوين وإرسالها إلى أنحاء العالم حتى في حالة عدم امتلاك الفرد أي حساب مصرفي وتمتاز بسرعة الإرسال حتى إن تلك السرعة تماثل سرعة البريد الالكتروني واعتمدت هذه الشركة على تقنية التوقيع الرقمي لغرض تقديم خدمات تمتاز بمستوى عالي من الأمان مما يكفل المحافظة على ثقة العملاء من التعامل معها.

10- (منصة زومال): تأسست هذه المنصة في لبنان عام 2012 من قبل مجموعة من المساهمين العرب الذين يهتمون بتشجيع المشاريع والافكار العربية عن طريق توفير القروض اللازمة لها وتقوم المنصة على تقديم القروض والدعم للأفكار الجديدة لإخراجها الى حيز التنفيذ، وقد استطاعت هذه المنصة أن تحول أكثر من (3) مليون دولار أمريكي الى أكثر من (140) مشروعاً[2].

ثالثاً: مؤشر التقنيات المالية الحديثة (العام) في بعض البلدان العربية

ان هذا المؤشر يهدف إلى بيان الجهود التي بذلتها الدول العربية في تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة ويسهم في بلورة رؤية لهذه الصناعة وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها من خلال إلقاء الضوء

1- ويسام بن فضة، حكيم بن حسان، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 122.

2- ويسام بن فضة، حكيم بن حسان، المصدر السابق نفسه، ص 123.

على التحديات التي تواجه تطوير هذه الصناعة في الدول العربية والاستفادة من الفرص والدعم المتاحة لها، مما يساعد في رسم سياسات وطنية ملائمة تعمل على الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها وتحسين بيئة الخدمات المالية الرقمية، ويتكون هذا المؤشر من ستة محاور رئيسة تمثل أبعاد البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة وتتضمن (السياسات والتشريعات، وجانب الطلب، وتوفير التمويل، والبنية التحتية المالية، وتنمية المواهب لدعم الابتكار، والتعاون والشركات)، ويعد المؤشر الأول من نوعه على مستوى الأبعاد التي يتناولها ومجالات تدخل الدول العربية في رسم سياساتها، كما أنه أداة فعاله لتحديد المجالات التي تعاني من الضعف وتحتاج لبذل المزيد من الجهود لرفع مستوى إنجازها، كما أنه يلقى الضوء على تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية في هذه الدول خلال المدة (2018- 2020) من خلال استبيان تم إعداده لهذا الغرض من قبل صندوق النقد العربي ويتم احتساب مؤشر (FinxAr) عن طريق المعادلة التالية:

$$FinxAr = \sum_{n=1}^{6} [(AVGSUB]_n * W_n)$$

إذ إن: FinxAr : تمثل المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة.

n(AVGSUB): تمثل المتوسط الترجيحي للمحور n.

n: تمثل المحور (السياسات والتشريعات، جانب الطلب، توفر التحويل الى ... الخ[1].

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ إن متوسط قيمة المؤشر العام لكافة الدول العربية قد بلغت (0.43%) مصحوباً بمؤشري تنمية المواهب ومؤشر التعاون والشركات إذ جاء بنسب بلغت (0.50%) و(0.49%) على التوالي، في حين أبرزت النتائج الحاجه الملحة لإعطاء المزيد من الاهتمام بمحور توفير التمويل الذي سجل نسبة قدرها (0.18%) ومحور البنية التحتية المالية الذي بلغت نسبته (0.39%)، أما فيما يخص ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر فيمكن من خلال تتبع بيانات الجدول المذكور يلاحظ حصول دولة الامارات على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في المؤشر العام بنسبة بلغت (0.75%)، ويعود الفضل في ذلك الى الجهود المتعددة في دعم وتعزيز مجالات الأنشطة التقنية المالية الحديثة فضلاً عن إطلاق العديد من المبادرات المختلفة التي دعمت تفعيل التقنيات المالية وتوفير متطلبات تؤدي الى تحسين درجة التحول المالي

1- نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr) (المنهجية والنتائج)، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، ص4.

الرقمي كذلك دور تعزيز التوعية والتثقيف المالي وتوفير التمويل الملائم لدعم الابتكار سواء على مستوى الدولة أو الاطراف ذات العلاقة، كما نلاحظ إن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الثانية بعد دولة الامارات العربية المتحدة، إذ سجل المؤشر العام فيها(0.65%)، وجاءت تنمية المواهب في المركز الثاني على مستوى المؤشرات الرئيسية لمحوريَ تنمية المواهب والسياسات والتشريعات وكان ذلك نتيجةً للمبادرات والسياسات المختلفة التي ترعاها السلطة في توفير المساعدة للمراكز التقنية لدعم الحلول المالية الرقمية، كذلك دور التثقيف المالي ودعم البرامج التي من شأنها أن تساهم في نشر التوعية.

جدول (4) مؤشر التقنيات المالية العام والمؤشرات الرئيسية الستة في الدول العربية

الدولة	السياسات والتشريعات %	جانب الطلب %	توفر التمويل %	تنمية المواهب %	البنى التحتية المالية %	التعاون والشركات %	المؤشر العام %
الأردن	0.55	0.34	0.07	0.17	0.39	0.11	0.31
لبنان	0.31	0.35	0.31	0.67	0.47	0.34	0.41
المغرب	0.10	0.53	0.00	0.74	0.48	0.31	0.33
تونس	0.71	0.47	0.31	0.71	0.51	0.54	0.60
البحرين	0.758	0.631	0.246	0.658	0.739	0.678	0.640
الكويت	0.591	0.227	0.103	0.417	0.338	0.375	0.369
فلسطين	0.505	0.474	0.100	0.629	0.336	0.366	0.410
مصر	0.60	0.70	0.14	0.90	0.31	0.63	0.52
السعودية	0.73	0.70	0.32	0.80	0.64	0.70	0.65
قطر	0.51	0.39	0.20	0.37	0.34	0.63	0.35
سلطنة عمان	0.44	0.41	0.04	0.08	0.44	0.33	0.31
الامارات	0.75	0.81	0.50	0.81	0.73	0.91	0.75
السودان	0.065	0.172	0.00	0.208	0.109	0.00	0.091
العراق	0.22	0.27	0.0	0.0	0.24	0.0	0.142
اليمن	0.239	0.096	0.00	0.292	0.232	0.267	0.195
المتوسط	0.44	0.44	0.18	0.50	0.39	0.49	0.43

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية(Finx Ar)، مصدر سابق، ص6.

كما إن تسهيل وصول المشروعات المتوسطة والصغيرة للتمويل كان سبباً مهماً لارتفاع نسبة المؤشر العام، في حين حلت البحرين بالمرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية قيد الدراسة في المؤشرات الرئيسية وبنسبة بلغت (0.640%) وهذا ناتج عن استحواذها على المركز الأول في محوري السياسات والتشريعات ومحور تنمية المواهب والتعاون والشركات مما يدل على نجاحها في إنتاج سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة لتطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة على المستوى الوطني، فضلاً عن خلق بنية تحتية وبنى تشريعية وتنظيمية شاملة لمختلف تلك الأنشطة.

ويأتي في المراتب المتأخرة في المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة كل من اليمن والعراق والسودان وبنسبة بلغت (0.195%)،(0.142%)، (0.091%) على التوالي وقد نتج ذلك عن ضعف في أداء العديد من محاور هذا المؤشر وخاصة المتعلقة بجانب توفر التمويل وتنميه المواهب والتعاون والشركات وضعف البنية التحتية المالية، فقد حصلت هذه الدول على نسب ضعيفة في هذه المحاور مقارنة ببقيه الدول العربية المشاركة في تطبيق هذا المؤشر، وعلى الرغم من هذا التفاوت الكبير في نسب المؤشر العام ما بين الدول العربية المذكورة، إلا انه يلاحظ إن هناك جهوداً كبيرة تبذل من قبلها لتعزيز محاور المؤشر العام ابتداءً من السياسات والتشريعات ومروراً بمحور جانب الطلب ومحور توفير التمويل وتنمية المواهب والبنى التحتية المالية وانتهاءً بمحور التعاون والشركات، إن هذه الجهود التي تبذلها الدول بمختلف سلطاتها وسياساتها ما هو الا دليل لسعيها في تطوير واقع التكنولوجيا المالية فيها.

رابعاً: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

في أعقاب التغيرات السريعة الجارية في القطاع المالي العالمي ونشوء ابتكارات مالية جديدة، وادراكاً من الدول العربية لأهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي، فقد تزايد الاهتمام باستخدام هذه التقنيات في الدول العربية، خصوصاً مع النمو الكبير الذي شهدته هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها، وفي هذا الصدد نجد ان معظم تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة في الدول العربية قد تخصصت في مجال الدفع والتحويلات، فمثلاً نجد ان (85%) من شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة تعمل في مجال المدفوعات وتحويلات المهاجرين الذين يمثلون تقريباً (90%) من سكان الإمارات وقد بلغت نحو (44.5) مليون دولار في الامارات العربية المتحدة، وان حوالي (75%) من اجمالي التحويلات يتم تحويلها عبر شركات تحويل الأموال المختلفة، والربع الباقي يتم تحويله عن طريق البنوك[1].

1- لطرش ذهبية، سمية حراء، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 100.

وفي استبيان قام به صندوق النقد العربي عام 2019 تضمن أربعة عشر دولة عربية للكشف عن التقنيات التي تستخدمها هذه الدول، تبين من خلال الاستبيان إن معظم الدول العربية لديها ثلاث تقنيات رقمية، وإن اكثر هذه التقنيات شيوعاً هي (الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية) وكان الاهتمام بهذه التقنيات متزامناً مع الجهود التي تبذلها المصارف في تغير البنية التحتية لمواكبة التطور في التقنيات المالية، وكذلك لقدرة الحوسبة السحابية على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير تطبيقات مالية وتقديم حلول جديدة بالسرعة الممكنة، كما تبين من خلال الاستبيان وجود (12) دولة عربية تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل، أما نموذج نقل الاصول المالية الذي يتضمن (العملات المشفرة والعملات الرقمية) فيعد من التقنيات الجديدة التي لم يتم تطبيقها في اغلب الدول العربية[1].

كما تبين من خلال الاستبيان أن هناك دولاً لم تطبق أي تقنية رقمية مثل دولتي (فلسطين وليبيا)، وتعد دولة البحرين الدولة الوحيدة التي ثبتت خمس تقنيات من بين التقنيات الستة المدرجة في الشكل (6)، كما يتضح من هذا الشكل أيضاً قيام عشر دول عربية بتطبيق المحافظ الرقمية و تسع دول طبقت الحوسبة السحابية، أما تقنية التمويل الجماعي لم تطبق إلا في أربع دول، في حين طبقت ثلاث دول نموذج الاصول المالية (سلسلة البلوك شين)، ودولتان فقط طبقت العملات الرقمية ودولة واحدة فقط طبقت العملات المشفرة، وإن دولة الامارات العربية المتحدة تستخدم أربع من أصل ست تقنيات باستثناء العملات المشفرة والعملات الرقمية، ولم تطبق كل من (مصر وتونس ولبنان) إلا تقنية واحدة فقط.

كما إن العمل على تطوير المدفوعات عبر الهاتف المحمول والانتشار الواسع لاستخدام الهاتف النقال هو سبب مهم لتطور التكنولوجيا المالية في تلك البلدان، إذ قدر معدل استخدام الهاتف المحمول (100%) في اجمالي الدول العربية لعام 2017 وبلغ معدل استخدام الهاتف الذكي (60%)، والتوسع في استخدام وانتشار الانترنيت في خدمات الدفع الالكتروني، إذ ارتفع معدل انتشار الانترنيت الى (94%) في الإمارات، كما طبقت بعض الدول كالإمارات والبحرين والسعودية والكويت تقنية (G5)[2].

1- لطرش ذهبية، سمية حراء، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصدر سابق، ص 100.

2- المصدر نفسه، ص 101.

الشكل (6) التقنيات التكنولوجية المالية الحديثة المستخدمة في الدول العربية لعام 2019

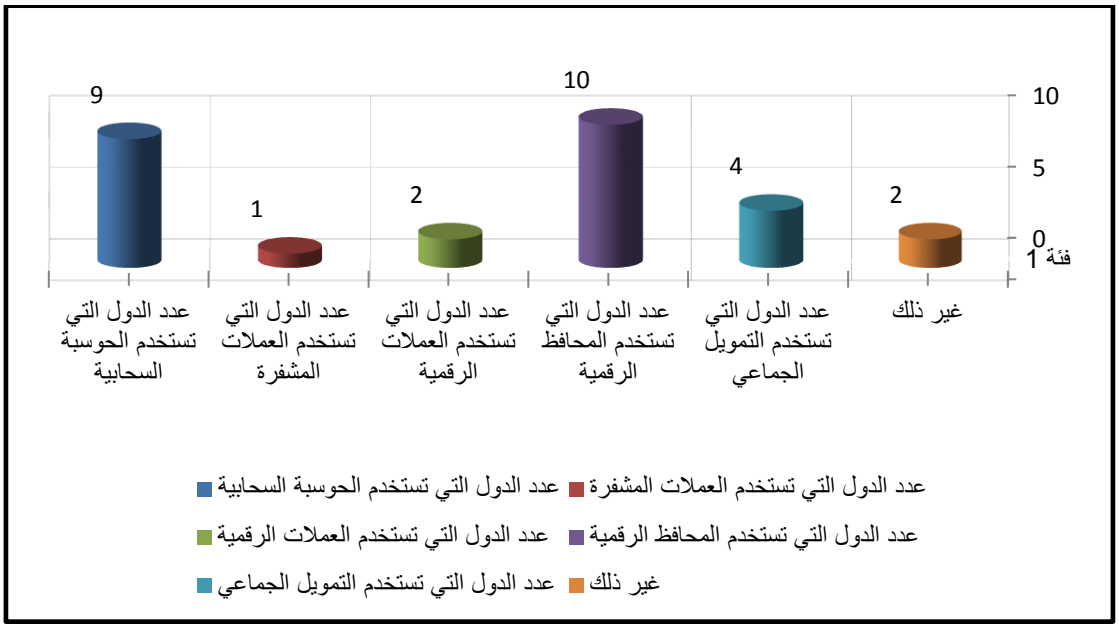

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، 2019.

وفي السياق ذاته قام صندوق النقد العربي بإصدار مجموعة من المبادئ والارشادات التي تم التوافق عليها من قبل الدول العربية في عام 2019، لتكون ركائز أساسية لتعزيز قدرات الدول العربية في مجال التقنيات المالية الحديثة وتساعد تلك الدول على بناء بيئة داعمة لتلك التقنيات من خلال مجموعة من السياسات التي تتضمن بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية وتعزيز الاطار التشريعي والرقابي بما لا يقيد الابتكارات المالية، فضلاً عن تحفيز الحوكمة والتعاون والشراكة سواء على مستوى المؤسسات المالية ومقدمي الحلول والخدمات من شركات التقنيات المالية أو على مستوى البنوك المركزية والحكومات، إضافة الى توفير رأس المال والمتطلبات التي تحتاج إليها التنمية الخاصة بجانب الطلب على منتجات التقنيات المالية الحديثة إضافة الى تنمية قدرات التأهيل والتدريب، وفي عام 2020 وجد إن قطاع خدمات الدفع الالكتروني والتحويلات كان في مقدمة القطاعات التي عملت بها شركات التكنولوجيا المالية في كل الدول العربية، وجاء بعدها التمويل الجماعي الذي انتشر في خمسة دول من أصل اثنتا عشرة دولة شملها التقرير السنوي الذي اعده صندوق النقد العربي هي (الامارات والبحرين والسعودية وتونس ولبنان)، في حين انتشرت شركات التقنيات المالية العاملة في قطاع التأمين في كل من (السعودية والبحرين والكويت ولبنان)، ثم مجال المحافظ الالكترونية الذي انتشر في ثلاث دول عربية هي (الامارات وتونس وسلطنة عمان)[1].

1- صندوق النقد العربي، تقرير الاصدار الاول لمرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، 2021، ص12.

أما تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2022) فقد أشار إلى إن الدول العربية قد تقدمت في مجال التقنيات المالية الحديثة، وخاصة بعد جائحة (كوفيد ـ19)، إذ سارعت إلى التحول الرقمي لدى تلك الدول إسوةً بما يتم في دول العالم.

ووفقاً لنتائج الاستبيان الذي أجراه صندوق النقد العربي في عام 2022 وما يوضحه الشكل (7) اتضح ان الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية من التقنيات الاكثر شيوعاً واستخداماً في الدول العربية، وذلك لزيادة الطلب على هذه الخدمات، هذا من جانب ومن جانب آخر، وجود تشريعات تنظم عملها، أما التمويل الاصغر والاصول فقد لوحظ استخدامها بصورة محدودة في الدول المشاركة في الاستبيان مقارنةً ببقية التقنيات، إذ تم استخدامها في دولتين من أصل (12) دولة وذلك بسبب المخاطر المصاحبة لهذا النوع من التقنيات والحاجة لوجود أنظمة تشريعية تنظم عملها[1].

الشكل (7) التقنيات التكنولوجية المالية الحديثة المستخدمة في الدول العربية لعام 2022

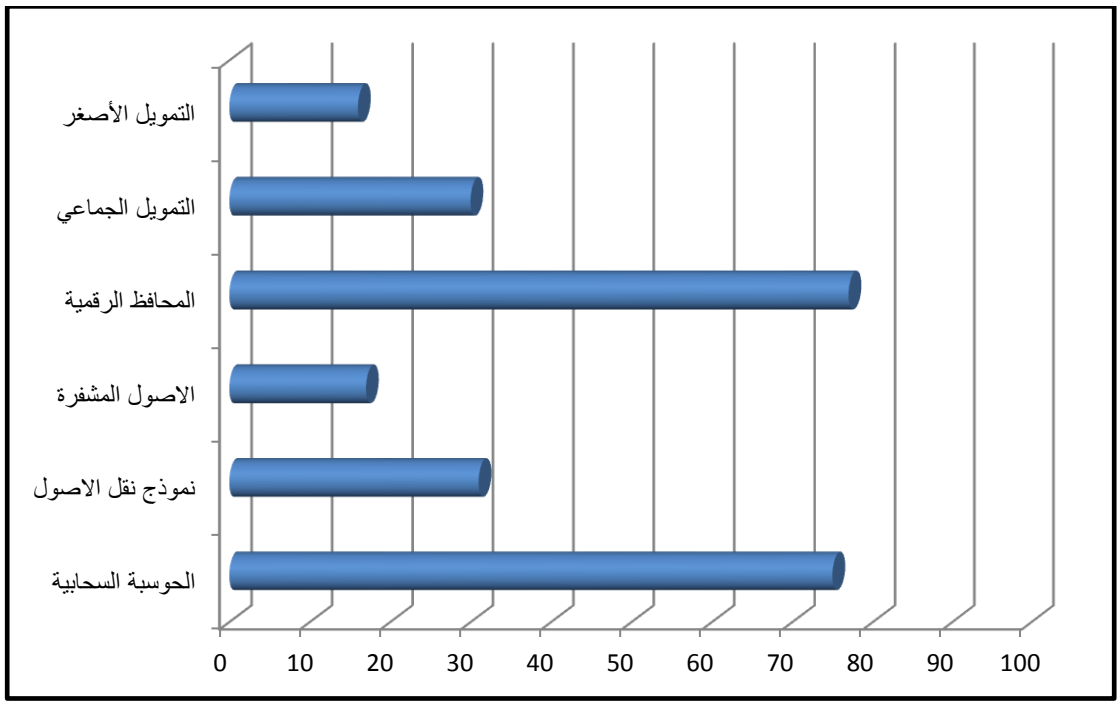

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2022.

1- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2022، ص 189.

خامساً: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في الدول العربية: تواجه الدول العربية في استخدام التكنولوجيا المالية العديد من المعوقات التي تشكل تحدياً يواجه استخدام هذه التقنيات ولعل ابرز هذه التحديات ما يأتي[1]:

أ- الضعف الذي يواجه بيئة الاعمال بشكل عام، ففي نهاية عام 2016 لم تكن هناك سوى دولة الامارات العربية على مستوى الوطن العربي في الربع الأول في مؤشر ممارسة الاعمال الذي يعده البنك الدولي.

ب- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصادات المتقدمة، ومن الامثلة على ذلك ان قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطرة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في حالة من الركود عند حوالي مليار دولار وخاصة عند انخفاض اسعار النفط، وتتركز تلك الاستثمارات في دولة الامارات العربية المتحدة.

ت- عدم اليقين القانوني: بسبب وجود فجوات تنظيمية تعيق نمو هذا القطاع، على الرغم من ان العمل جارٍ لتطوير أطر تنظيمية للخدمات المالية الرقمية، والعمل على وضع العديد من القوانين التي تخص اصدار النقود الالكترونية في معظم البلدان، الا ان التقدم كان محدوداً في وضع هذه القواعد التنظيمية ومن الامثلة على ذلك عدم وجود قواعد تنظيمية للنقود الالكترونية المحمولة الا في عدد محدود من الدول (مصر والمغرب وتونس)، وكذلك لا توجد في كثير من البلدان ايضاً اطر لحماية المستهلك في هذا المجال، وفي جانب الخدمات المالية يلاحظ عدم وجود قوانين لخصوصية البيانات، كما لا توجد قواعد تنظيمية احترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية.

---

(1) للمزيد من التفاصيل انظر

- خيرية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، مجلد 7، العدد 3، 2018، ص 51-53.
- بلعابد صليحة، باري امينة، تحديات ومخاطر استخدام الادارة التكنولوجية في المؤسسات المالية الناشئة، وقائع المؤتمر العلمي استخدامات التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، الجزء الاول، اصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين، المانيا، 2022، ص 63-64.
- عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قراءة للتحديات والامكانات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 6، العدد 1، 2021، ص 413-414.

ث- إن الدعم المؤسسي الاوسع لايزال محدوداً فقد قام عدد قليل من البلدان بإنشاء حاضنات ومعجلات مثل مصر ولبنان والامارات العربية المتحدة لزيادة انشاء شركات ناشئة او انشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

ج- انعدام الثقة وتدني مستويات الوعي المالي يشكل قيوداً رئيسية امام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يتطلب كفاءة في الدفع وتوافر الثقة للتقليل من عدم اليقين وتكاليف المعاملات.

ح- مشكلة المخاطر الالكترونية، فالهجمات الرقمية تؤدي الى اضطرابات بالتشغيل مما يؤدي الى تكبد خسائر مالية والاضرار بالسرعة والمخاطر النظامية التي قد تصبح من القيود المعوقة مالم يتم العمل على تقوية الاطر الامنية للمعلوماتية.

خ- التحديات التي تواجه رواد الاعمال والمتمثلة بضعف القدرة التنافسية وانعدام نموذج اعمال قائم على الاسس التقليدية مما يؤدي الى غياب ثقة العملاء وافتقارهم للمعرفة بخصوص الشركات الناشئة.

د- تدني جودة خدمة الانترنيت والهواتف المحمولة، فقد وصلت خدمة الانترنيت الى لجميع البلدان العربية لكن معدل تغلغلها لايزال منخفضاً في العديد من الدول، كما ان خدمة الانترنيت عالية السرعة ومكلفة، واكثر الدول التي تحقق اعلى مستويات التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، فقد ارتفعت فيها معدلات خدمة الانترنيت والهواتف المحمولة اعلى من غيرها من الدول العربية، وكان معدل انتشار خدمة الانترنيت في البلدان العربية عام 2018 ما يقارب (21%)، كما ان جودة خدمة الانترنيت في البلدان العربية متفاوتة من دولة الى اخرى مما ادى الى اختلاف في سرعة انتشار التكنولوجيا المالية في بعض الدول.

ذ- القوانين المفروضة على التكنولوجيا المالية في البلدان العربية تساهم في عرقلة تطور هذا المجال، على الرغم من تحسين بعض الدول لأطرها القانونية لاستخدام التكنولوجيا المالية كالأمارات، الا ان بعض الدول غائبة تماماً نظراً لانعدام رغبة الحكومات في تطوير هذا المجال.

وعلى الرغم من هذه التحديات والصعوبات التي تتعرض لها التكنولوجيا المالية فقد عملت بعض الحكومات على توفير الدعم المالي وغير المالي لمحاولة فتح واستغلال فرص وامكانيات نمو الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تسخير الصناديق المفتوحة وحاضنات الاعمال الحكومية.

المبحث الثاني// تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه للمدة (2008 – 2020)

تأخذ مؤشرات الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية[1]، وعليه سنتطرق لأهم هذه المؤشرات وتحليل التطور الحاصل فيها بالدول العربية خلال المدة (2008 - 2020).

أولاً: تحليل بعض مؤشرات الوصول للخدمات المالية: هناك العديد من المؤشرات التي ينطوي عليها الوصول إلى الخدمات المالية ومنها:

1- الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي: قبل التطرق الى تحليل التطور في الانتشار المصرفي لأجهزه الصراف الآلي في الدول العربية، لابد من معرفة معنى الصراف الآلي قبل أن نخوض في تفاصيل بياناته، فالصراف الآلي هو جهاز يعمل بشكل أوتوماتيكي دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة ومهيئة لتلبية أغراض مصرفية تخدم العملاء على مدار الساعة.

وفي صدد الحديث عن تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية خلال المدة (2008 - 2020) نجد ومن خلال متابعة الجدول (5) ان المنطقة العربية قد شهدت توسعاً سريعاً بالنسبة للوصول إلى الخدمات المالية عبر وحدات الصراف الآلي، نظراً لكونه اقل كلفة وأكثر ملائمة مقارنة بالخدمات المالية من خلال الفروع المصرفية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التزايد المستمر في اعداد هذه الأجهزة في الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات للمدة المذكورة أعلاه، إذ حققت كل من الكويت والسعودية وقطر والامارات وسلطنة عمان نسب مرتفعة في هذا المؤشر مقارنةً بالدول الاخرى الموجودة في الجدول المذكور.

لقد احتلت الكويت المرتبة الاولى في هذا المؤشر خلال مدة الدراسة ،إذ ارتفعت نسبة الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي فيها من (50.89) جهازاً لكل مئة الف بالغ في عام 2008 ليصل الى(78.56) جهازاً لكل مئة الف بالغ في عام 2020 ، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية والتي ارتفع عدد اجهزة الصراف الآلي فيها من (49.93) جهازاً لكل مئة الف بالغ ليصل الى (66.75) جهازاً لكل مئة الف بالغ، في حين احتلت كل من قطر والامارات المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي في هذا المؤشر وسجلت (53.66) و(52.49) جهازاً لكل مئة الف بالغ

1- نغم حسين نعمة، مؤشرات قياس الشمول المالي، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية، بغداد، 2018، ص37.

في عام 2020، الامر الذي يشير الى تطور هذه الدول في هذا المجال الذي جاء نتيجة لمواكبة الزيادة في الطلب على الخدمات المصرفية التي لا تقتصر على سحب النقود وانما يشمل ايضاً المدفوعات النقدية والقيام بالعمليات المصرفية ... الخ.

جدول (5) الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي لكل مئة الف بالغ في بعض الدول العربية للمدة (2008 - 2020)

اسم الدولة	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	تونس	مصر	السعودية	قطر	سلطنة عمان	الجزائر	الامارات
2008	22.67	50.89	32.98	16.1	14.32	8.21	49.93	44.01	38.11	5.7	40.56
2009	23.42	51.83	34.11	18.24	14.88	8.41	53.7	45.96	36.62	5.9	52.65
2010	24.56	50.15	34.97	19.7	16.39	7.62	56.5	49.04	40.44	6.0	50.61
2011	24.92	50.72	34.4	21.4	16.86	9.1	58.4	48.5	39.52	6.1	53.86
2012	24.84	55.05	35.06	22.9	17.5	10.3	60.42	55.6	38.21	6.2	56.86
2013	24.9	53.66	34.95	24.26	18.11	11.82	63.35	75.07	37.76	6.5	68.78
2014	25.13	56.4	35.12	25.28	19.24	12.0	68.2	56.38	34.95	7.5	61.12
2015	24.12	56.51	35.96	26.06	19.99	13.52	73.2	57.86	34.12	8.2	64.38
2016	26.71	63.93	36.93	26.84	20.66	15.6	74.03	58.53	33.76	8.7	65.42
2017	27.5	65.98	37.99	27.21	21.7	16.82	74.1	56.95	37.58	9.4	65.37
2018	29.41	73.26	39.41	27.79	22.8	18.6	73.96	55.05	35.12	9.5	64.48
2019	26.13	81.07	39.3	28.58	22.23	18.22	73.34	54.84	41.77	9.7	60.91
2020	30.56	78.56	36.64	28.61	22.31	19.12	66.75	53.66	41.33	9.6	52.49
متوسط المدة	25.75	60.6	36.0	24.07	19.1	13.03	70.78	54.72	37.63	7.6	58.31

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

وحلت كل من مصر والجزائر في المراتب المتأخرة في هذا المؤشر، اذ بلغت (19.12) و(9.6) جهازاً لكل مئة الف بالغ على التوالي في عام 2020، وهذا ناتج عن نقص البنية التحتية في هذه الدول، مما يشكل ضغطاً كبيراً على اجهزة الصراف الآلي الموجودة نظراً للمساحة الشاسعة لهذه الدول وارتفاع عدد سكانها الامر الذي يشير الى وجود اقصاء مالي اكبر في هذه الدول مقارنة بنظيراتها من الدول العربية ذات المراتب المتقدمة في هذا المجال.

2- **مؤشر محطات نقاط البيع:** هو نظام يستخدم لإدارة البيع بالتجزئة وتساعد في أتمتة عمليات التجارة الإلكترونية المختلفة من مراقبة المبيعات الى ادارة المخزون واستخراج الفواتير والتقارير، ويعد واحدة من ابرز الممكنات لتحقيق برنامج تطوير القطاع المالي ورقمنة المدفوعات.

ولكي نتعرف على التطور الحاصل في نقاط البيع في الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات لهذا المؤشر يمكن متابعة الجدول (6) والشكل (8) الذي يتبين من خلالهما ان هذه الدول قد شهدت تطوراً متزايداً في مستوى انتشار نقاط البيع فيها خلال المدة (2008 - 2020)، وقد حققت كل من السعودية ولبنان والأردن أعلى عدد من نقاط البيع خلال المدة المذكورة مقارنةً ببقية الدول، إذ بلغت (992.1)،(706.2)،(392.2) نقطة بيع لكل مئة الف بالغ على التوالي في عام 2020 مما يشير الى قناعة المستهلكين والمتاجر معاً في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي في تعاملاتهم اليومية، وزيادة وعي الافراد بأهمية المدفوعات الرقمية وارتفاع عدد الشركات المقدمة لهذه الخدمات، في حين سجلت كل من دولة تونس ومصر والمغرب اعداداً منخفضة من نقاط البيع بلغت (181.2)،(99.1)،(92.1) نقطة بيع لكل مئة الف بالغ على التوالي في عام 2020 وهذا ناتج عن محدودية اهتمام هذه الدول بهذا المجال اي ضعف (التثقيف المالي) حول استخدام نقاط البيع.

جدول (6) محطات نقاط البيع لكل مئة الف بالغ في الدول العربية خلال المدة (2008 - 2020)

اسم الدولة / السنة	الاردن	لبنان	المغرب	تونس	مصر	السعودية
2008	261.3	521.1	22.6	92.4	44.6	360.1
2009	282.6	543.6	31.2	96.2	52.3	382.4
2010	310.6	601.1	46.8	102.6	59.6	421.2
2011	359.4	612.7	58.5	148.6	63.4	441.8
2012	356.9	635.3	67.7	152.4	71.5	441.7
2013	393.4	593.2	78.8	151.4	80.1	494.4
2014	491.2	605.8	87.1	148.6	82.6	614.0
2015	388.3	609.8	89.0	150.2	94.4	965.1
2016	382.6	701.2	91.2	146.4	92.7	852.1
2017	401.7	703.1	94.7	152.6	96.1	961.2
2018	406.2	698.9	82.7	154.7	97.0	1002.2
2019	392.1	703.9	98.1	192.1	97.7	957.2
2020	392.2	706.2	92.1	181.2	99.1	992.1
متوسط المدة	370.7	633.5	72.3	143.9	77.2	683.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

(*) علماً إن كل من دولة الكويت وسلطنة عمان وقطر ودولة الجزائر لا تتوفر لها بيانات في هذا المؤشر.

الشكل (8) يمثل عدد محطات نقاط البيع في بعض الدول العربية للمدة (2008 – 2020)

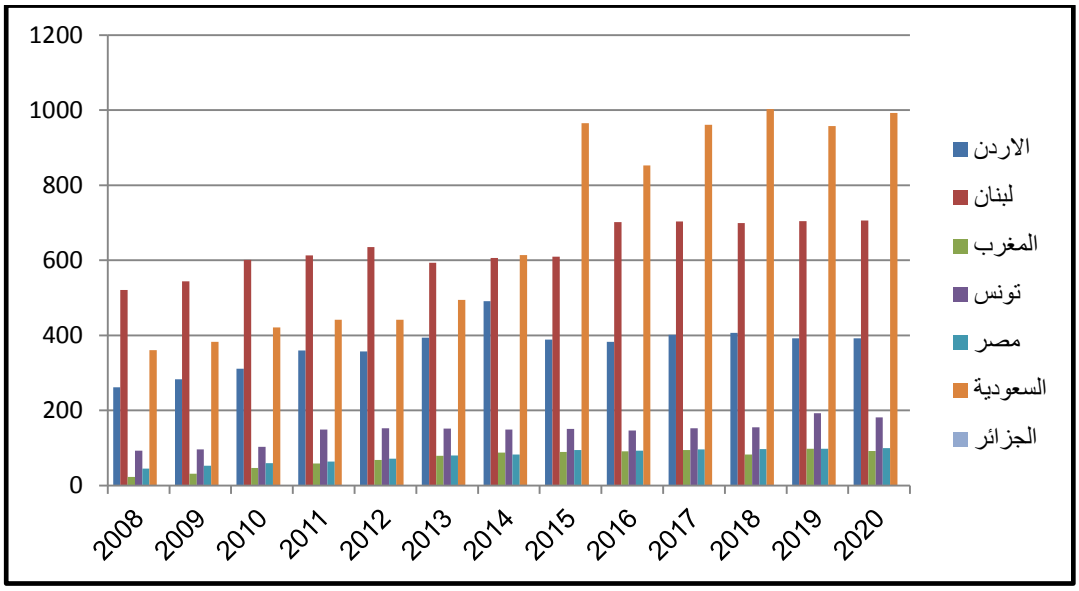

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى (World Bank 2017)

3- مؤشر الفروع المصرفية: يعد مؤشر الفروع المصرفية التي تنتشر في عموم البلاد لأجل ايصال الخدمات المالية الى المواطنين من اهم مؤشرات قياس مستوى الشمول المالي في البلدان، لذا ولمعرفة التطور الحاصل في هذا المؤشر للبلدان العربية التي تتوفر عنها بيانات يمكن متابعة بيانات الجدول (7) الذي يتبين من خلاله إن الفروع المصرفية في الدول العربية قد حققت بشكل عام نمواً متزايداً خلال المدة (2008 - 2020) يمكن تقسيمه على ثلاث فئات.

الفئة الاولى: تضمنت كل من المغرب ولبنان وتونس، إذ سجلت اعلى عدد من الفروع المصرفية لكل مئة الف بالغ من بقية الدول المذكورة في الجدول، على الرغم من وجود تذبذب يتجه نحو الارتفاع مرة والانخفاض مرة اخرى في هذا المؤشر في الدول المذكورة اعلاه خلال سنوات الدراسة، اذ تراوح عدد الفروع المصرفية بين (20.6- 24.8) فرعاً لكل مئة الف بالغ في المغرب و(22.1-28.6) فرعاً لكل مئة بالغ في لبنان و(15.6-23.2) فرعاً لكل مئة الف بالغ في تونس، وهذا يعكس قدرة البنوك في هذه الدول على توسيع خدماتها المصرفية وايصالها الى المواطنين.

الفئة الثانية: وتضم كل من سلطنة عمان والاردن والكويت وقطر، ولقد حققت تلك الدول أعداداً متوسطة في عدد الفروع المصرفية لكل مئة الف بالغ بالمقارنة ببقية الدول العربية المذكورة في الجدول (7) فقد بلغت نحو(17.2)، (16.1)، (15.0)، (11.6) فرعاً لكل مئة الف بالغ، اذ كانت الزيادة طفيفة في عدد الفروع المصرفية في كل من الاردن ولبنان وبقيت سلطنة عمان محافظه على العدد نفسه من الفروع في بداية المدة ونهايتها.

الفئـه الثالثـة: وتشمل كل من السعودية والامارات ومصر والجزائر وكانت نمو اعداد الفروع المصرفية لكل مئة الف بالغ فيها ضعيفة، اذ بلغت (8.1)، (8.0)، (5.6)، (5.2) فروع لكل مئة الف بالغ في عام 2020 وهي اعداد متدنية اذا ما تم مقارنتها ببقية الدول العربية، على الرغم من ارتفاعها في كل من مصر والجزائر عما كانت عليه في عام 2008، مع ملاحظة بقاء الفروع المصرفية فيها ثابته لمعظم سنوات الدراسة، في حين تراوح هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض في كل من السعودية والامارات خلال سنوات الدراسة، الا انه بشكل عام ارتفع عدد الفروع في السعودية وانخفض في الامارات عما هو عليه في عام 2008 الأمر الذي يشير الى ضعف الشبكة المصرفية ومحدودية انتشارها الجغرافي (محدودية عدد المصارف) في هذه الدول واقتصارها على المدن وبعدها عن الارياف وبالتالي صعوبة الوصول للخدمات المالية.

جدول (7) الفروع المصرفية في الدول العربية لكل مئة الف بالغ للمدة (2008 - 2020)

اسم الدولة / السنة	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	تونس	مصر	السعودية	قطر	سلطنة عمان	الجزائر	الامارات
2008	15.1	14.0	22.4	21.2	16.1	3.2	6.7	11.9	17.2	4.8	12.3
2009	15.5	14.9	22.1	20.6	15.8	3.6	7.6	11.2	17.6	4.8	11.8
2010	16.1	15.1	26.2	21.1	15.6	4.1	8.1	12.1	18.1	4.8	11.7
2011	16.7	15.8	28.6	21.7	16.8	4.5	8.3	13.0	19.6	5.2	11.7
2012	16.3	14.6	27.1	22.8	17.4	4.5	8.2	12.9	18.9	5.2	12.0
2013	15.9	15.0	25.9	23.5	18.0	4.5	8.2	12.0	19.2	5.2	12.4
2014	15.5	14.8	25.3	24.0	19.1	4.5	8.6	13.8	17.6	5.2	12.7
2015	15.3	14.4	24.6	24.5	19.8	4.5	8.6	11.0	16.9	5.2	12.8
2016	15.1	14.3	24.1	24.5	20.5	4.5	8.6	11.7	16.3	5.2	12.4
2017	14.7	14.2	23.8	24.7	20.5	4.5	8.5	9.5	14.8	5.2	11.3
2018	15.2	13.9	23.1	24.5	20.6	4.5	8.5	9.5	14.2	5.2	10.7
2019	15.6	14.1	22.1	24.8	21.1	4.5	8.5	10.1	16.1	5.2	9.5
2020	16.1	15.0	23.9	24.5	23.2	5.6	8.1	11.6	17.2	5.2	8.0
المتوسط السنوي	15.6	14.6	24.6	23.3	18.8	4.4	8.2	11.7	17.2	5.1	11.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

الشكل (9)

عدد الفروع المصرفيه في بعض الدول العربية لكل مئة الف بالغ

للمدة (2008 - 2020)

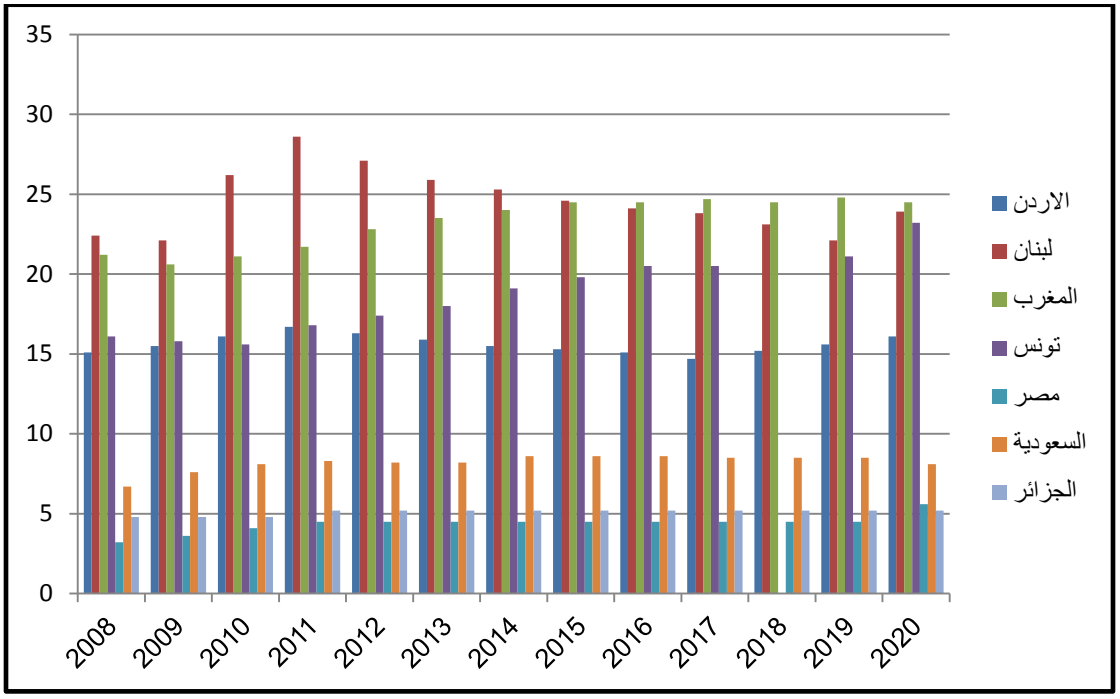

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى (World Bank 2017)

من خلال الشكل (9) نلاحظ تحسناً في عدد فروع البنوك التجارية التي حققت أغلب الدول عينة الدراسة نمواً متزايداً خلال المدة المدروسة (2008 - 2020) مما يعكس الاهتمام الحكومي في تطوير هذا المجال لأغلب هذه الدول، فضلاً عن إنه يدل على زيادة قدرة تلك البنوك على توسيع خدماتها البنكية بمعنى زيادة عدد العملاء الذين تقدم لهم خدمات.

ثانياً: تحليل بعض مؤشرات الاستخدام للخدمات المالية

1- مؤشر ملكية الحساب (الحسابات المالية لدى المؤسسات المالية الرسمية):

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة الذي يعبر عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدراته على تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، ويتأثر هذا المؤشر بالثقافة المالية للمجتمع، فضلاً عن تنمية الوعي المصرفي الذي يمتلكه الأفراد وإمكانية البنوك في تقديم الخدمات للفئات المختلفة من المجتمع والجدول (8) يوضح نسب ملكية الحسابات المالية لدى المؤسسات المالية الرسمية الخاصة بالدول العربية من عمر 15عام فأكثر.

جدول(8) نسب ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية (من15 عام فأكثر) خلال المدة (2014 - 2020)

اسم الدولة /السنة	الأردن	الكويت	لبنان	تونس	مصر	السعودية	قطر	الامارات
2014	10.5	72.9	20.2	27.4	7.7	69.4	62.7	83.7
2015	12.4	72.0	21.2	27.6	7.9	71.1	71.6	83.4
2016	14.6	75.9	22.0	34.1	8.2	71.6	70.4	83.2
2017	17.8	79.8	22.6	36.9	8.8	71.1	69.6	88.2
2018	17.9	72.1	22.8	37.2	8.8	72.0	71.7	88.2
2019	18.1	79.0	23.8	34.9	9.1	72.7	-	87.4
2020	18.4	81.1	24.6	41.0	9.9	71.9	-	86
المتوسط السنوي	15.7	76.1	22.5	34.2	7.4	71.4	49.4	85.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

عند النظر الى بيانات الجدول أعلاه يمكن تقسيم الدول العربية الموجودة فيه على قسمين، القسم الاول تضمن كل من الامارات والكويت والسعودية وقطر وهذه الدول حققت نسباً مرتفعة في هذا المؤشر مقارنة بالدول الاخرى، إذ بلغت نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسات رسمية بأعمار تبلغ 15 سنة فأكثر نحو(86%)، (81.1%)، (71.9%)، على التوالي في عام 2020، كما إن دولة قطر بلغت في عام 2018 (71.7%)، وهذا يشير الى ارتفاع الوعي المالي بأهمية استخدام الادوات المالية للوصول الى الخدمات المالية، والذي اسهم في رفع نسب الشمول المالي في هذه الدول.

اما القسم الثاني فقد تضمن كل من لبنان والاردن ومصر التي كانت نسب هذا المؤشر فيها منخفضة، إذ بلغت (24.6%)، (18.4%)، (9.9%) على التوالي وهو مؤشر على ضعف استخدام تلك الأدوات للوصول الى الخدمات المالية، وهذا يعود الى إن الأغلبية من شباب هذه الدول لا يتمتعون باستقلالية مالية في الغالب، كما إن الشباب الذين دون سن (18عام) لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم، فضلاً عن الأسباب الأخرى كالفقر وعدم الثقافة المالية وغيرها من الأسباب التي تمنع تملك الحسابات المصرفية.

2- مؤشر عدد حسابات الودائع في البنوك للدول العربية:

من خلال بيانات الجدول(9)، نلاحظ إن حسابات الودائع في بنوك الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات في تزايد مستمر خلال المدة قيد الدراسة، اذ سجلت كل من الكويت والامارات والسعودية وسلطنة عمان والمغرب ولبنان وتونس تزايدا ملحوظاً في هذا المؤشر خلال مدة الدراسة وبلغت نحو (1253)، (1223.7)، (1111.3)، (1062.2)، (1017.2)، (1006.9) على التوالي حساب ودائع لكل الف بالغ في عام 2020 وكذلك (1068,7) حساب ودائع لكل الف بالغ عام 2018 في تونس ويعبر ذلك عن انتشار الوعي المصرفي لدى افراد هذه الدول وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية، فضلاً عن دور البنوك في تقديم خدمات مالية متميزة تسهم في تعبئة الادخارات الخاصة.

جدول(9)

مؤشر حساب الودائع للدول العربية (لكل الف بالغ) للمدة (2008 - 2020)

	الأردن	لبنان	المغرب	مصر	السعودية	سلطنة عمان	الجزائر	الامارات	الكويت	تونس	قطر
2008	492.7	112.1	600.0	306.6	624.6	1001.6	412.0	-	-	644,3	-
2009	581.2	2216.0	692.1	342.1	712.4	992.7	462.1	-	1205.5	671.4	574.6
2010	600.1	1292.7	701.1	339.4	800.5	997.9	488.2	-	1160.4	700.5	563.4
2011	611.5	1345.5	719.1	352.8	842.1	1063.6	514.3	-	1227.2	752.7	579.1
2012	598.2	1358.7	760.8	396.7	808.9	1034.4	544.5	-	1200.6	805.8	580.7
2013	548.4	1214.3	799.3	421.9	967.2	1140.4	556.5	-	1142.9	836.3	621.9
2014	529.5	1104.2	860.4	431.0	977.1	1097.6	571.8	886.4	1166.3	867.5	614.1
2015	518.1	1079.8	914.9	440.4	1030.0	1103.6	558.5	884.5	1210.5	951.8	666.5
2016	533.8	1946.2	945.3	441.2	1041.4	1105.5	543.6	1008.8	1257.3	990.8	701.4
2017	531.5	1053.9	997.4	480.0	1191.0	1059.9	519.0	1063.1	1298.6	1032.7	736.5
2018	542.5	1121.0	942.1	282.2	1201.0	1092.0	511.0	1082.7	1283.7	1068.7	753.3
2019	542.1	1011.8	106.7	491.0	1262.7	1101.1	506.0	1080.4	1263.4	-	773.1
2020	591.1	1006.9	1017.2	492.3	1111.3	1062.2	521.2	1223.7	1253	-	777.9

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي، متوفر على الرابط

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

أطلس بيانات العالم، متاح على الرابط

http://ar.knoema.com

في حين يلاحظ ان كل من قطر والاردن والجزائر ومصر على الرغم من ان هذه الدول قد شهدت ارتفاعاً في مؤشر حساب الودائع، الا انها قد سجلت اعداداً اقل من حساب الودائع مقارنة بالدول العربية السابق ذكرها وبلغت (777.9)، (591.1)، (521.2)، (492.3) حساب ودائع لكل الف بالغ على التوالي وقد يكون السبب في ذلك انخفاض الدخول وتوجيه الجزء الاكبر منها للاستهلاك، فضلاً عن ميل البالغين نحو الاكتناز أو الاحتفاظ بالأموال من أجل مسايرة معاملاتهم اليومية والمعيشية وغيرها.

3- مؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية لكل (الف بالغ): يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى الشمول المالية ومدى كفاءة المؤسسات المالية الرسمية في تقديم الخدمات المالية، ولكي نتعرف على تطور هذا المؤشر في الدول العربية يمكن تتبع بيانات الجدول (10) الذي يظهر التطور الحاصل لعدد المقترضين لكل الف بالغ في بعض هذه الدول التي توفرت عنها بيانات خلال مدة الدراسة.

جدول (10) المقترضون من مؤسسات مالية رسمية لكل الف بالغ في بعض الدول العربية للمدة (2020 - 2009)

السنوات	الكويت	لبنان	تونس	مصر	السعودية	الجزائر	قطر	الامارات
2009	187.3	238.7	144.1	69.6	167.2	34.8	290.4	-
2010	180.5	263.7	155.0	78.0	167.6	34.6	230.9	-
2011	177.4	283.5	172.0	77.3	172.2	39.1	205.6	-
2012	157.8	255.8	191.6	77.9	159.9	42.6	211.4	-
2013	193.3	228.9	202.8	106.0	167.3	45.0	218.4	-
2014	205.0	232.1	213.6	100.1	172.6	42.5	217.1	471.9
2015	208.3	227.5	225.5	101.4	167.0	44.2	223.1	488.1
2016	217.0	219.3	233.7	108.2	165.4	39.2	243.1	543.1
2017	215.2	223.1	234.2	103.5	200.2	40.6	238.5	541.6
2018	223.9	225.4	234.0	116.9	178.0	45.2	233.8	540.5
2019	223.2	212.3	240.5	123.5	139.9	50.3	227.7	494.2
2020	215.0	176.5	246.0	123.7	130.2	46.6	220.3	469.7

الجدول اعلاه من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط الآتي:

http://ar.knoema.com/atlas/topics

اذ يلاحظ انه على الرغم من تذبذب هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة في بعض الدول العربية الواردة بياناتها في الجدول (10) الا انها قد شهدت بشكل عام ارتفاعاً في هذا المؤشر خلال مدة الدارسة ومنها الكويت وتونس ومصر والجزائر، إذ ارتفعت من (187.3)، (144.1)، (69.6)، (34.8) لكل الف بالغ في عام 2009 ليصل الى(215.0)، (246.0)، (123.7)، (46.6) لكل الف بالغ على التوالي في عام 2020، وكذلك الحال في الامارات العربية المتحدة إذ ارتفع هذا المؤشر من(471.9) لكل الف بالغ في عام 2014 ليصل الى(494.2) لكل الف بالغ في عام 2019 مما يعكس صوره إيجابية للشمول المالي في هذه الدول وكفاءة مؤسساتها في تقديم الخدمات المالية.

في حين شهدت كل من قطر والسعودية ولبنان انخفاضاً في هذا المؤشر خلال مدة الدراسة من (290.4)، (167.2)، (238.7) لكل الف بالغ في عام 2009 ليصل الى (220.3)، (130.2)، (176.5) لكل الف بالغ وعلى التوالي في عام 2020، وهذا ناتج عن تأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية في المحيط الدولي، ويمكن القول ان كل من الامارات وتونس وقطر والكويت تأتي في المراتب المتقدمة في هذا المؤشر ثم تليها كل من لبنان والسعودية ومصر واحتلت الجزائر المرتبة الاخيرة بين هذه الدول الواردة في الجدول ويعود الاختلاف في نسب هذا المؤشر بين الدول العربية الى تأثره بعدة عوامل وأهمها صعوبة الإجراءات المفروضة للحصول على القروض من المؤسسات المالية، فضلاً عن حجم الضمانات التي تفرضها تلك المؤسسات للحصول على القروض.

4- مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة ائتمان للبالغين من (15 عام فاكثر كنسبة مئوية):

يعد مؤشر الاقتراض باستخدام البطاقات الائتمانية من المؤشرات المهمة التي تؤثر في مستوى الشمول المالي في الدول العربية، وخاصةً بعد اتجاه هذه الدول للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الخدمات المالية ومنها بطاقة الائتمان التي تسمح بالحصول على خدمات الاقتراض بسهوله واقل كلفة، وعليه ولمعرفة التطور في هذا المؤشر للدول العربية التي توفرت عنها بيانات، ويمكن متابعة الجدول (11) فعند النظر اليه نجد ان نسب البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية لأي سبب كان في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات خلال المدة (2008- 2020) كان منخفضاً قياساً بدول العالم الاخرى، كما يلاحظ ان كل من الكويت ولبنان والسعودية كانت نسبتها أعلى من بقية الدول المذكورة في الجدول، اذ بلغت (29.5%)، (27.5%)، (22.3%) على التوالي لعام 2020، مما يدل على وجود تشجيع من قبل هذه الدول على استخدام البطاقات

الائتمانية لتسهيل الحصول على القروض ووجود ثقافة ائتمانية لدى الافراد، وكانت نسب كل من الأردن وتونس أقل من الدول التي سبق ذكرها وبلغت (17.2%)،(12.2%) بطاقة ائتمانية للبالغين من عمر 15 سنة فأكثر على التوالي في عام 2020، وتسعى هذه الدول الى تطوير البيئة التشريعية والرقابية في استخدام الوسائل المبتكرة في الحصول على الائتمان ومنها البطاقات الائتمانية.

وقد سجلت مصر أدنى نسبة في هذا المؤشر من بين الدول العربية التي توفرت بيانات عنها خلال المدة قيد الدراسة فقد بلغت (7.2%) في عام 2020، أن ذلك قد يعزى إلى العوامل المعقدة والروتين الممل والاجراءات الصعبة التي قد تكون موجودة في أغلب الدول العربية.

جدول (11)

استخدام بطاقة ائتمان (من عمر 15 عام فأكثر) في بعض الدول العربية خلال المدة (2008 - 2020)

اسم الدولة / السنوات	الأردن	الكويت	لبنان	تونس	مصر	السعودية
2008	-	22.1	16.4	10.1	-	12.0
2009	-	22.6	16.9	9.2	-	12.5
2010	-	23.4	17.1	9.8	-	12.5
2011	-	23.5	17.1	11.2	-	12.9
2012	-	23.7	16.5	11.0	6.4	9.7
2013	-	24.9	14.9	9.4	5.6	15.4
2014	14.5	30.3	20.8	12.0	7.7	14.4
2015	14.6	31.6	20.9	12.1	13.4	18.1
2016	14.9	29.2	21.2	11.3	80.0	19.6
2017	17.8	28.5	22.6	11.7	8.8	21.1
2018	17.3	28.5	22.9	12.1	9.1	21.1
2019	16.5	29.1	27.1	11.1	-	20.6
2020	17.2	29.5	27.5	12.2	7.2	22.3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

5- **مؤشر عدد بطاقات السحب:** إن اعتماد تقنية الحاسوب الآلي والدخول الى البيئة الاقتصادية الرقمية في نطاق المصارف والمؤسسات المالية والاعتماد على الوسائل الالكترونية الحديثة تعطي فوائد عديدة أهمها سهولة العمليات المالية، ومما لاشك فيه إن بطاقات السحب الآلي مع التوسع في انتشار اجهزة السحب الالكتروني تجسد لحاملها أبسط الطرق لسحب مبالغ نقدية على مدار (24) ساعة من حساب المودع لدى البنوك وبالتأكيد يكون ذلك السحب بحد أقصى يُتفق عليه بين الطرفين(البنك والعميل)، مما يعني إن الوظيفة الأساسية لبطاقات السحب هي تمكين حامل البطاقة من سحب النقود من رصيده الخاص المودع لدى البنك في الوقت الذي يشاء، فضلاً عن الوظائف الأخرى كالتحويل والسداد وتسديد قيمة المشتريات أو الخدمات من خلال أجهزة خاصة لتلك العملية (نقاط البيع)[1].

جدول (12) عدد بطاقات السحب لكل الف بالغ للدول العربية للمدة (2008 - 2020)

اسم الدولة / السنوات	الاردن	لبنان	المغرب	تونس	مصر	السعودية
2008	68.1	-	232.1	206.4	180.2	582.0
2009	69.7	-	277.2	222.6	182.6	591.6
2010	70.0	-	310.1	271.4	190.7	612.0
2011	70.4	331.6	340.0	287.4	196.5	709.6
2012	643.5	302.6	384.2	271.2	202.7	784.7
2013	402.0	297.0	401.5	285.6	215.2	817.2
2014	489.6	287.3	441.3	319.5	236.1	909.2
2015	396.4	312.4	469.6	356.5	255.5	961.8
2016	398.6	301.6	472.2	362.5	255.7	982.4
2017	412.1	307.8	484.1	368.4	260.1	991.2
2018	456.2	311.0	501.0	397.1	262.1	996.2
2019	391.7	331.2	502.0	401.0	268.6	1019.0
2020	291.2	291.4	506.3	402.2	271.0	1023.0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release
(*) علماً إن كل من دولة الكويت وقطر وسلطنة عمان والجزائر لا تتوفر لها بيانات في هذا المؤشر.

1- عبد المحسن شنتيش حسن، تحريم الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الآلي، كلية القانون جامعة ميسان، مجلد 18، العدد 35، 2022، ص 266.

من خلال البيانات في الجدول(12) نلاحظ إن مؤشر عدد بطاقات السحب لكل الف بالغ وفي أغلب الدول العربية قد شهد تزايداً مستمراً خلال مدة الدراسة، إلا إن تلك الزيادة متفاوتة ما بين تلك الدول وهو ما يوحي الى اختلاف درجة اهتمام هذه الدول بتشجيع استخدام هذه البطاقات، فعند النظر الى بيانات الجدول المذكور نجد ان كل من السعودية والمغرب وتونس كانت في المراتب المتقدمة في هذا المؤشر إذا ما تمت مقارنتها بالدول الاخرى الموجودة في الجدول، اذ بلغت (1023.0)، (506.3)، (402.2) بطاقة سحب لكل الف بالغ في عام 2020 الأمر الذي يشير الى الجهود التي تبذلها هذه الدول في تعميم ادوات الوصول الى الخدمات المالية وتوسع استخدامها، في حين شهد هذا المؤشر تذبذباً بالارتفاع تارةً والانخفاض تارةً اخرى في كل من الأردن ولبنان خلال سنوات الدراسة، إلا أنه بشكل عام ارتفع في الاردن عما هو عليه في عام 2008 وانخفض في لبنان عما هو عليه في عام 2011 وهذا التذبذب ناتج عن الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها المنطقة بشكل عام ونتيجة لجائحة (كوفيد 19) بشكل خاص، واحتلت مصر المرتبة الاخيرة من بين الدول المتاحة بيانات عنها، اذ بلغت(271) بطاقة لكل الف بالغ في عام 2020 على الرغم من إنها قد شهدت ارتفاعاً في هذا المؤشر عما هو عليه في عام 2008 مما يدل على ضعف الاهتمام والوعي والتثقيف المالي بهذا الاتجاه.

ثالثاً: مؤشر الجودة (مؤشر التثقيف المالي في الدول العربية)

يعد التثقيف المالي احد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء زيادة مستويات النفاذ المالي الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة، وبصدد الحديث عن الدول العربية فإنها عموماً وعلى مدى العقد الماضي أحرزت تقدماً ملموساً من حيث مستويات التثقيف المالي، وذلك من خلال الجهود المشتركة ما بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وفروعها سواء الحكومية أم الاهلية أم المنظمات غير الربحية، فضلاً عن المبادرات الحكومية للتعليم والشمول المالي، إلا إن الدول العربية لا زالت متخلفة في مستوى التثقيف المالي إذا ما قورنت بدول العالم المتقدم وهذا يعني إن بإمكان الدول العربية رفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية بشكل أكبر وبصورة أوسع[1].

1 – اتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي أساسي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، 2017، ص21.

جدول (13) نسبة الثقافة أو المعرفة المالية في الدول العربية للعام 2015 (%)

الدول	البالغين	الذكور	الإناث	الفجوة بين الذكور والإناث
الاردن	24	25	22	3
الكويت	44	46	40	6
لبنان	44	50	39	11
المغرب	21	22	20	2
تونس	45	51	38	13
مصر	27	30	25	5
السعودية	31	34	28	6
قطر	25	28	21	7
سلطنة عمان	33	38	29	9
الجزائر	33	38	28	10
الإمارات	38	37	41	(4)
المتوسط	33.2	36.3	30.1	6.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى standard and poors، المؤشر العالمي للمعرفة المالية، 2015.

(*) تشير الاقواس في الجدول أعلاه الى الاشارة السالبة.

عند النظر الى بيانات الجدول نلاحظ إن السكان البالغين اللذين يمتلكون معرفة مالية مناسبة لا تتجاوز نسبتهم (33.2%) من سكان البلدان العربية في عام 2015 ويظهر الجدول (13) الذي يبين معدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية، إن كل من تونس والكويت ولبنان والامارات قد حققت نسباً مرتفعة في هذا المؤشر مقارنة بالدول الاخرى المذكورة في الجدول اذ بلغت نسبها (45%)، (44%)، (38%) من سكانها البالغين والذين يمتلكون ثقافة مالية على التوالي، في حين جاءت كل من سلطنة عمان والجزائر والسعودية مراتب متوسطة مقارنة بالدول الاخرى وقد بلغت نسبها في هذا المؤشر(33%) وكذلك (31%) من السكان البالغين والذين يمتلكون ثقافة مالية، واحتلت كل من مصر وقطر والاردن والمغرب في مراتب متأخرة في هذا المؤشر قياساً بالدول الموجودة في الجدول أعلاه.

وقد سجلت نسباً قدرها(27%)، (25%)، (24%)، (21%) من سكانها البالغين الذين يمتلكون ثقافه مالية على التوالي، وتجدر الاشارة هنا الى إن المرأة العربية تعاني من الاقصاء الواضح في التعاملات المالية والمصرفية، ويتضح ذلك من خلال فجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في تلك الدول، إذ بلغ معدل المعرفة للذكور (36.3%) في حين كان ذلك المعدل لدى النساء (30.1%)، كما نلاحظ إن الفجوة بين الجنسين ترتفع الى (13%) في دولة تونس وكذلك (11%) في دولة لبنان والجزائر(10%) وتكون بنسب أقل في الدول العربية الاخرى المذكورة في الجدول (13)، ماعدا دولة الامارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة التي تلفت النظر ضمن هذا المؤشر، إذ إن النساء تمتلك معرفة مالية ضمن هذا المؤشر اكثر من الرجال إذ بلغت تلك النسبة (41%) للإناث مقابل(37%) للذكور، قد يعود السبب في ذلك الى الكثير من العادات والتقاليد التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى اقصاء المرأة في مجالات عديدة ومنها التثقيف المالي.

ومن الجدير بالذكر ان التثقيف المالي (الافراد المثقفين مالياً من اجمالي البالغين) قد سجل أقل من (30%) في العديد من الدول العربية التي شملها الاستبيان الذي أجراه صندوق النقد العربي باستخدام استمارة استبيان، وتصدرت الكويت ولبنان دول المجموعة بأعلى مستوى من التثقيف المالي إذ بلغت نسبته (44%) من السكان لكل منهما في عام 2015 وجاءت السعودية ثانيا بنسبة (31%)، في حين كانت بقية الدول التي شملها الاستبيان أقل من (30%) مما يدل على تدني نسب التثقيف المالي في هذه الدول.

رابعاً: اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

أن التكنولوجيا المالية اصبحت تمارس دورا مهما في تعزيز الشمول المالي في جميع دول العالم ومنها الدول العربية، وذلك لكونها استطاعت ان توفر الخدمات المالية لعدد كبير من المستفيدين عن طريق شركاتها ومنافذها المتعددة، وبالتالي اصبحت جزءاً هاماً وحيوياً من مصادر الخدمات المالية التي تؤدي دور في تحقيق وتعزيز مفهوم الشمول المالي.

عليه وللوقوف على مدى تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البلدان العربية يمكن بيان ذلك من خلال الآتي:

1- أجهزة الصراف الآلي واستخدام بطاقات السحب: ان زيادة استخدام البطاقات جاء متزامناً مع تزايد انتشار استخدام اجهزة الصراف الآلي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع بيانات الجدول(14)

جدول (14) تطور اجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في بعض الدول العربية خلال المدة (2008 - 2020)

السنوات/ الدول	عدد أجهزة الصراف الآلي						عدد بطاقات السحب					
	الاردن	لبنان	المغرب	تونس	مصر	سعودية	الاردن	لبنان	المغرب	تونس	مصر	سعودية
2008	22.67	32.98	16.1	14.32	8.21	49.93	68.1	-	232.1	206.4	180.2	582.0
2009	23.42	34.11	18.24	14.88	8.41	53.7	69.7	-	277.2	222.6	182.6	591.6
2010	24.56	34.97	19.7	16.39	7.62	56.5	70.0	-	310.1	271.4	190.7	612.0
2011	24.92	34.4	21.4	16.86	9.1	58.4	70.4	331.6	340.0	287.4	196.5	709.6
2012	24.84	35.06	22.9	17.5	10.3	60.42	643.5	302.6	384.2	271.2	202.7	784.7
2013	24.9	34.95	24.26	18.11	11.82	63.35	402.0	297.0	401.5	285.6	215.2	817.2
2014	25.13	35.12	25.28	19.24	12.0	68.2	489.6	287.3	441.3	319.5	236.1	909.2
2015	24.12	35.96	26.06	19.99	13.52	73.2	396.4	312.4	469.6	356.5	255.5	961.8
2016	26.71	36.93	26.84	20.66	15.6	74.03	398.6	301.6	472.2	362.5	255.7	982.4
2017	27.5	37.99	27.21	21.7	16.82	74.1	412.1	307.8	484.1	368.4	260.1	991.2
2018	29.41	39.41	27.79	22.8	18.6	73.96	456.2	311.0	501.0	397.1	262.1	996.2
2019	26.13	39.3	28.58	22.23	18.22	73.34	391.7	331.2	502.0	401.0	268.6	1019.0
2020	30.56	36.64	28.61	22.31	19.12	66.75	291.2	291.4	506.3	402.2	271.0	1023.0
المتوسط السنوي للمده(2008-2020)	25.75	35,98	24.07	18.99	13.03	70.76	321.3		417.05	319.30	299	884.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول (5)، (12).

اذ يتضح من خلاله إن ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي اسهم في ارتفاع عدد بطاقات السحب بصورة مضاعفة، على سبيل المثال نجد إن ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي في الاردن من(22.67) في عام 2008 الى (30.56) لكل مئة الف بالغ في عام 2020 قد ادى الى زيادة بطاقات السحب من (68.1) في عام 2008 الى (291.2) بطاقة لكل الف بالغ في عام 2020، وهذا يعني إن مضاعفة عدد أجهزة الصراف الآلي ادت الى مضاعفة بطاقات السحب نتيجة لإقبال الافراد على استخدامها لما تساهم به من توفير في الوقت والجهد وامكانية الاستخدام في كافة الاوقات، وان هذا الامر ينطبق على جميع الدول العربية الواردة في الجدول (14) مما يؤشر وجود علاقة طرديه بين المؤشرين، ويدل على إن التطور في التقنيات المالية سيؤدي الى زيادة الوصول الى الخدمات المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

2- التطور في نسب ملكية بطاقات الائتمان واعداد المقترضون من المؤسسات الرسمية في الدول العربية:

ان تسهيل النفاذ للخدمات المالية والتي من بينها الحصول على القروض يعد من الركائز المهمة لتعزيز الشمول المالي، وقد ادى الانتشار الواسع للمؤسسات المالية الى تمكين الافراد في المناطق النائية والمحرومة من الاستفادة من تلك الخدمات عن طريق بطاقة الائتمان التي تسمح بالحصول على القروض باقل كلفة وبسهولة، لذلك أصبحت بطاقات الائتمان في العصر الحالي أداة مهمة من الادوات النقدية التي تستخدم في مواجهة الالتزامات النقدية سواء في تقديم الخدمات المالية مثل سداد الرسوم والضرائب والبيع والشراء أم في حجم وامكانية الحصول على القروض، ولتوضيح هذه العلاقة يمكن تتبع بيانات الجدول (15) الذي يشير الى ان هذه العلاقة قد تكون طردية أو عكسية بحسب البيانات المتوفرة لبعض البلدان العربية، فعلى سبيل المثال نجد ان زياده نسبة استخدام البطاقات الائتمانية في الكويت من (22.1%) في عام 2009 الى (29.1%) في عام 2020 مما رفع عدد المقترضين من المؤسسات الرسمية لكل الف بالغ من (187.3) في عام 2009 ليصل الى (215.0) في عام 2020، اي ان الزيادة في نسبة الذين يمتلكون البطاقات الائتمانية (7.0%) عما كان عليه في عام 2009 ادت الى زيادة عدد المقترضين لكل الف بالغ من المؤسسات الرسمية بمقدار(27.7)عما كان عليه في عام 2009 وهذا يشير الى وجود علاقة طردية بين نسبة من يمتلكون بطاقات ائتمان وعدد المقترضين لكل الف بالغ من مؤسسات رسمية.

والحال نفسه ينطبق على تونس ومصر، وقد يعزى ذلك الى السياسات المتبعة في بعض الدول في تشجيع استخدام البطاقات الائتمانية من جهة وتشجيع الاقتراض من خلال زيادة شبكة الفروع المصرفية وعرضها منتجات مالية مبتكرة مثل بطاقات الائتمان، كما انه يؤشر ارتفاع مستوى الثقافة المالية بهذا الخصوص، أما في السعودية ولبنان فيلاحظ إن ارتفاع نسبة الذين يمتلكون البطاقات قد ادى الى انخفاض عدد المقترضين لكل الف بالغ من المؤسسات المالية الرسمية عما هو عليه في عام 2009 وهذا يعكس السياسات والاجراءات المتبعة في هذه الدول مع ضعف الثقافة المالية بهذا الخصوص.

جدول (15)

التطور في نسب ملكية بطاقات الائتمان واعداد المقترضين من المؤسسات الرسمية في بعض الدول العربية للمدة (2009 - 2020)

السنوات/ الدول	مؤشر استخدام بطاقة الائتمان من عمر 15عام فاكثر					مؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية لكل 1000 بالغ				
	الكويت	لبنان	تونس	مصر	السعودية	الكويت	لبنان	تونس	مصر	السعودية
2009	22.1	16.4	10.1	–	12.0	187.3	238.7	144.1	69.6	167.2
2010	22.6	16.9	9.2	–	12.5	180.5	263.7	155.0	78.0	167.6
2011	23.4	17.1	9.8	–	12.5	177.4	283.5	172.0	77.3	172.2
2012	23.5	17.1	11.2	–	12.9	157.8	255.8	191.6	77.9	159.9
2013	23.7	16.5	11.0	6.4	9.7	193.3	228.9	202.8	106.0	167.3
2014	24.9	14.9	9.4	5.6	15.4	205.0	232.1	213.6	100.1	172.6
2015	30.3	20.8	12.0	7.7	14.4	208.3	227.5	225.5	101.4	167.0
2016	31.6	20.9	12.1	13.4	18.1	217.0	219.3	233.7	108.2	165.4
2017	29.2	21.2	11.3	80.0	19.6	215.2	223.1	234.2	103.5	200.2
2018	28.5	22.6	11.7	8.8	21.1	223.9	225.4	234.0	116.9	178.0
2019	28.5	22.9	12.1	9.1	21.1	223.2	212.3	240.5	123.5	139.9
2020	29.1	27.1	11.1	–	20.6	215.0	176.5	246.0	123.7	130.2
المتوسط السنوي	26.5	19.5	10.9		15.8	200.33	232.2	207.8	98.8	165.6

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11) والجدول (10).

(*) تم استبعاد الدول التي لا تتوفر لها بيانات ضمن أي من المؤشرين.

3- مؤشر الدفع عبر الهاتف المحمول أو الانترنيت

تعتبر خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول أو الانترنيت وسيلة من أهم الوسائل لأنظمة الدفع المتطورة لما تمتلك من ميزات مهمة فهي تعمل على دمج الفقراء والاغنياء في النظام المالي الرسمي على حدٍ سواء، كما إن البنك الدولي يدعم هذه الخدمة كونها تتيح فتح حسابات مالية بدون أي رسوم أو برسوم محدودة جداً وبذلك تكون قادرة على تحقيق الشمول المالي، فضلاً عن إن هذه الوسيلة تحقق فرصة للنمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الكتلة النقدية التي توفرها للقطاع المصرفي[1]، كما إن الجانب الاكبر للتحسين في الجانب المالي على المستويات العالمية يعزى الى التطور في مجال الحلول الرقمية والتوسع في عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكات الانترنيت، لذا يلاحظ قيام الحكومات بتبني هذه النظم في عمليات دفع الرواتب أو المستحقات المالية الاخرى مثل مستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية، ففي العالم العربي نلاحظ إن نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات دفع واستلام رقمية قد ارتفعت من (20%) في عام 2014 حتى بلغت نحو (26%) في عام 2017، إلا إن هذه النسبة تبقى متدنية إذا ما قورنت بالنسب العالمية[2].

جدول (16)

الدفع عبر الهاتف المحمول أو الانترنيت من عمر 15 عام فاكثر لعام 2017 في بعض الدول العربية (%)

الدولة	نسبة الذين قاموا بعمليات الدفع من عمر 15 عام فأكثر
الاردن	4.3
الكويت	23.8
لبنان	5.4
المغرب	1.5
تونس	4.6
مصر	2.3
السعودية	25.7
الجزائر	2.0
الامارات	50.1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

1- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، 2013، ص7.

2- محمد جاسم محمد، التكنولوجيا المالية في الشمول المالي دراسة في مجموعة من الدول العربية للمدة (2014-2018) جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد، ص216.

من خلال البيانات المتوفرة لعام 2017 فقط الموضحة في الجدول(16) نلاحظ ان دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المراتب الاولى في عمليات الدفع الرقمية، اذ قام (50.1) من سكان دولة الامارات من عمر 15 عام فأكثر بعمليات دفع اموال عبر الانترنيت، واعقبت دولة الامارات المملكة العربية السعودية بنسبة قدرها (25.7%) من سكانها، وجاءت بالمرتبة الثالثة دولة الكويت التي سجلت نسبة قدرها (23.8%) من الذين قاموا بعمليات دفع رقمية من هم بعمر 15عام فأكثر، ان تلك النسب التي سجلتها دول مجلس التعاون الخليجي هي نسب كبيرة اذا ما قورنت بباقي الدول العربية الموجودة في الجدول، اذ نجد ان تونس قد سجلت (4.6%) من سكانها الذين يقومون بعمليات الدفع الرقمية عبر الهاتف المحمول او الانترنيت ممن هم بعمر 15 عام فأكثر، والاردن التي سجلت (4.3%) ومصر (2.3%) والجزائر (2.0%) والمغرب (1.5%) وهي نسب متدنية جداً لهذه الدول، في حين نجد ان افضل الدول العربية ذات النسب المتدنية التي سبق ذكرها هي دولة لبنان فقد سجلت (5.4%) من سكانها الذين قاموا بعمليات دفع رقمية لعمر 15 عام فأكثر، وقد يعزى ذلك إلى ضعف البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وارتفاع اسعارها في بعض الدول أو استخدام الادوات المالية الاخرى، أو لضعف الثقافة المالية المتعلقة بهذا الجانب.

وخلاصة لكل ما تقدم نجد ان الدول العربية على الرغم من زيادة اهتمامها بالتكنولوجيا المالية لغرض تعزيز الشمول المالي، الا أن غالبيتها لازلت بعيده عن تحقيق ذلك الهدف وهذا ناتج عن عدة أسباب تم ذكرها سابقاً، في حين نجد بعض الدول استطاعت ان تحقق تقدما في هذا المجال مثل الإمارات والسعودية وكان للسياسات التي اتبعتها دور في ذلك، وعليه يتطلب من الدول العربية التي تعاني صعوبة في مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المالية إن تكثف جهودها وتحاول ازالة المعوقات التي تقف امام تحقيق هذا الهدف.

الفصل الثالث

تحليل واقع التكنولوجيا المالية في العراق وانعكاساتها على الشمول المالي

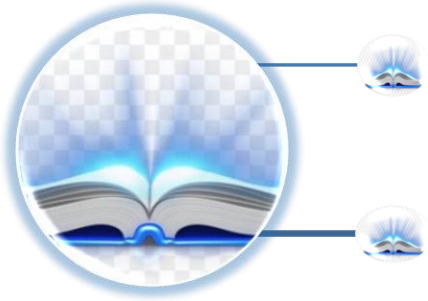

المبحث الأول: تحليل واقع التكنولوجيا المالية في العراق.

المبحث الثاني: تحليل واقع الشمول المالي في العراق واسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيزه.

تمهيـــــد

يعد الشمول المالي أحد الأهداف التي تسعى لتحقيقها دول العالم ومنها العراق، ويتحقق من خلال ايصال الخدمات المالية الى جميع شرائح المجتمع وبالأخص المحرومة والفقيرة، ولاشك إن للتطور التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات دوراً كبيراً في تحقيق ذلك من خلال توفيره منتجات مالية وابتكارات تسهم في ايصال تلك الخدمات الى الفئات المستهدفة، ويعزز الشمول المالي، على الرغم من مواجهة الكثير من الصعوبات في هذا المجال منها، ضعف البنى التحتية وانخفاض مستوى التثقيف المالي، لذا سيتناول هذا الفصل في مبحثه الأول واقع التكنولوجيا المالية في العراق، والمبحث الثاني تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه.

المبحث الأول// تحليل واقع التكنولوجيا المالية في العراق

المطلب الأول: تحليل بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في العراق:

أولاً: شركات التكنولوجيا المالية في العراق: توجد في العراق العديد من شركات التكنولوجيا المالية من أهمها ما يأتي[1]:

1- شركة محفظة العراق: تعد الشركة الاولى التي قدمت خدمات مالية في العراق عن طريق الهاتف النقال، وقد تأسست في عام 2014 بالتعاون مع شركة الاتصالات المعروفة بزين العراق وتم ترخيصها من قبل البنك المركزي العراقي، وتتمتع بمركز مالي قوي وتتعامل مع أكثر من (8000) وكيل منتشرون في جميع أنحاء البلد ويقدمون خدمات مالية لمستخدمي زين كاش، وتعد الشركة الإقليمية الوحيدة التي تقدم خدماتها في بلدان أخرى، مما ساعد في فهم عميق للسوق العراقي، كما إنها ساهمت في نموه الملحوظ، وتوفر خدمة زين كاش لمشتركي زين العراق امكانية الحصول على محفظة الكترونية عن طريق رقم الهاتف الخاص بالمشترك، ليتمكن من خلال تلك المحفظة الاستفادة من اجراء التعاملات المصرفية في أي وقت وبطريقة سهلة وسريعة، من خلال باقة واسعة من حلول الدفع الالكتروني (سحب وايداع الأموال، وتحويل الأموال من محفظة إلى أخرى، تعبئة رصيد الدفع المسبق، ودفع الفواتير لخطوط الدفع الآجل)، فضلاً عن التسوق الالكتروني داخل البلد وفي أي مكان في العالم من خلال بطاقة والت كارد (Wallet Card) من ماستر كارد العالمية، كما انها توفر حلولاً إلكترونية شاملة في توزيع وجباية الأموال للعديد من القطاعات الربحية وغير الربحية في كافة أنحاء العراق، كما إنها تعد شريكاً موثوقاً لكثير من المؤسسات في مجال توطين الرواتب.

وقد أطلقت العديد من الحلول غير المسبوقة في العراق عن طريق رمز الاستجابة (QR - Code)، وسحب الأموال بقزحية العين (IRIS) وغيرها من الخدمات للأفراد والشركات،

1- للتفاصيل انظر:

- البنك المركزي العراقي، المؤسسات المالية غير المصرفية، متاح على الرابط: https://www.cbi.iq
- سرور موسوي، الدليل الخاص بخدمات الدفع عبر الهاتف، متاح على الرابط: https://iraqtech.io
- زين كاش، تطلق نظام التسجيل الذاتي E-KYC،متاح على الرابط: https://www.nasnews.com
- زين كاش، مزايا محفظة زين كاش، متاح على الرابط: https://www.iq.zain.com

ويوجد نوعين أساسيين لهذه المحفظة هما محفظة زين كاش الأولية وزين كاش الدائمة، وتقدم هذه المحفظة بنوعيها مزايا عديدة منها الآتي[1]:

أ- ربط تفعيل بطاقة والت كارد (Wallet Card) من شركة ماستر كارد العالمية لتستفيد من مزايا عديدة منها، امكانية التسوق عبر الأنترنت، والترويج على مواقع التواصل الاجتماعي، وتدعم كلتا العملتين (الدولار والدينار العراقي)، فضلاً عن توفيرها امكانية السحب النقدي للأموال من اجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع انحاء العالم.

ب- تحويل واستلام الأموال فورياً من وإلى أي مكان في داخل العراق بواسطة الوكلاء المتواجدين في جميع محافظات العراق.

ت- تسديد فواتير خطوط زين للدفع الآجل، وتعبئة الرصيد لخطوط الدفع المسبق.

ث- امكانية شراء جميع أنواع البطاقات الالكترونية العالمية.

ج- سهولة حجز الرحلات الجوية المحلية والعالمية، بالإضافة الى حجز الفنادق بأفضل الأسعار وفي أي وقت وأي مكان.

ح- ربط البنك المركزي مع جميع المصارف، (متوفرة هذه الخدمة حالياً فقط لحسابات المصرف الأهلي العراقي NIB).

وتختلف هاتين المحفظتين في حدود التعاملات اليومية والشهرية وسعة المحفظة، إذ إن المحفظة الأولية سعتها (مليون دينار عراقي) وكذلك الحد الأعلى للتعامل شهرياً، في حين إن المحفظة الدائمة سعتها (عشرة ملايين دينار عراقي) كما إن الحد الأعلى للتعامل شهرياً المقدار نفسه، في حين يبلغ الحد الأعلى للتعامل اليومي هو (مليوني دينار عراقي).

2- آسيا حوالة: هي عبارة عن محفظة الكترونية اسست في عام 2014 من قبل شركة آسيا سيل للاتصالات الخلوية، بإشراف البنك المركزي العراقي بإجمالي موجودات متداولة (6,400,000) مليون دولار، التي ارتفعت الى (8,777,078) مليون دولار في عام 2016، وتعمل هذه المحفظة عن طريق الهاتف النقال أو بواسطة أشتراك الزبون بهذه الخدمة وفتح حساب خاص به أو من خلال أقرب مركز معتمد، وإن السيولة الكبيرة لهذه الشركة تشير الى قدرتها الواسعة على تسديد التزاماتها، وتدخل كإحدى أبرز الشركات المنافسة في مجال التكنولوجيا المالية، وتقدم هذه المحفظة

1- زين كاش، كل ما تريد معرفته عن هذه المحفظة الالكترونية، متاح على الرابط الآتي:
https://marketsbloom.com

مجموعة من الخدمات للمشتركين تتلاءم مع متطلباتهم الحياتية مثل (تحويل الأموال، وخدمات الايداع والسحب، ودفع قيمة المشتريات والفواتير وشراء وحجز تذاكر الطيران، وشراء بطاقات الانترنت، وشراء البطاقات الالكترونية)، فضلاً عن استلام الرواتب بالنسبة للموظفين الذين يمتلكون حساب في محفظة آسيا حوالة، ويتم ذلك بربط محفظتهم مع نظام الرواتب، وتتكون من الأنواع الآتية[1]:

أ- المحفظة المؤقتة: وهي محفظة لا تتجاوز مدتها الشهرين، وسقف تعاملها يبلغ (مليون دينار عراقي).

ب- المحفظة الدائمية: تمتاز هذه المحفظة بمدة غير محدودة، والحد الأعلى للسحب (مليوني دينار عراقي) يومياً، و(خمسة ملايين دينار شهرياً) والحد الأعلى للاستيعاب (عشرين مليون دينار عراقي).

ت- الممتازة: هي محفظة يحصل عليها رب العمل والتاجر أو الوكلاء أو الأشخاص أصحاب الدخول العالية جداً.

ج- المحفظة الخاصة: وهي محفظة تحصل عليها الشركات والتجار والوكلاء، إن سقف التعامل ضمن هذه المحفظة يتم بحسب الحالات الموجودة بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

3- **شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية (Switch):** وهي شركة عراقية دخلت في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2016 لتنفيذ أعمال الدفع الالكتروني وتسهيل التعاملات المالية في جميع أنحاء العراق، وهي حاصلة على رخصة لمزاولة أعمال الدفع الالكتروني من قبل البنك المركزي العراقي، وترخيص باعتبارها عضواً رئيسياً في شركات (ماستر كارد، وفيزا كارد، وهوني غرام العالمية)، ويتضمن نطاق عملها الآتي[2]:

أ- اصدار البطاقات الالكترونية بمختلف أنواعها.

ب- امتلاك نقاط بيع الكتروني وادارتها.

ت- امتلاك شبكات اجهزة الصراف الآلي.

ث- خدمة تحويل الأموال محلياً ودولياً.

1- آسيا حوالة، أنواع المحافظ، متاح على الرابط الآتي: http://asiahawala.iq/index

2- موقع سويج العراق، متوفر على الرابط الآتي: https://switch.com.iq

ج- خدمات الجباية الالكترونية وادارتها.

ح- خدمات ادارة التراخيص والامتثال ومكافحة الاحتيال.

خ- الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية والمصرفية والتجارية ومختلف الشركات.

د- تسهيل حركة الشراء عبر الوسائل الإلكترونية بمختلف أنواعها من بطاقات ومحافظ الكترونية.

ذ- خدمات الدفع الالكتروني عبر أجهزة الهاتف المحمول.

ز- توفر للوزارات والمؤسسات الحكومية مجموعة متنوعة من بطاقات الدفع الالكتروني التي تسهم في اتمام عمليات الدفع بكل سهولة وكفاءة وفقاً لأعلى معايير الحماية والأمان، مثل (بطاقات الرواتب، بطاقات الحوافز، القروض، بطاقات السفر، بطاقات ذات علامة تجارية مشتركة).

ومن خلال هذه الشركة استطاع العراق رفع التعاملات الالكترونية حتى بلغت ما يقارب (391) مليون دينار في عام 2018، وبحسب تقارير منظمة (Statista) للأبحاث الالكترونية والخدمات المالية التي اعتمدت على بيانات عامي (2017 - 2018) التي وضحت إن التجارة الالكترونية في العراق تعتبر تجارة واعدة، وقد تنبأت بأن حجم التجارة الالكترونية وحجم المعاملات المالية في العراق سيرتفع وبشكل كبير فقد يصل بحلول عام 2022 إلى ما يقارب (3.2) مليار دولار أي ما يقارب (4) ترليون عراقي، ويشير الى مستقبل واعد ودور كبير للتكنولوجيا المالية في هذا المجال يسهم في تعزيز الشمول المالي في العراق[1].

4- شركة فاست بي (Fast Pay): تأسست هذه الشركة في شمال العراق عام 2017 وسرعان ما أثبتت إنها لاعب أساسي في صناعة الدفع عبر الهاتف المحمول عن طريق شبكة الوكلاء والمتاجر الخاصة بفاست لنك (Fast Link)، كما إن هذه الشركة تمكنت من النمو بسرعة كبيرة في المنطقة وأخذت دوراً رئيسياً في توزيع أجهزة نقاط البيع الخاصة بالشركة، كذلك فإن الشركة قد تمكنت من زيادة وتوسيع قاعدة مستخدميها من خلال فروعها المنتشرة في شمال العراق، وتمثلت الخدمات التي تقدمها تلك الشركة بجوانب عديدة أهمها (ايداع وسحب الأموال، وتحويل الأموال، ومدفوعات التسوق عبر الأنترنت، واعادة شحن أرصدة الهواتف الخلوية، واعادة شحن الرصيد الخاص بتفعيل الأنترنت)، فضلاً عن الخدمات الأخرى التي تقدمها هذه الشركة[2].

فضلاً عما تقدم ذكره من الشركات المالية فإنه يوجد الكثير من المؤسسات المالية غير المصرفية التي لديها اعتمادات مالية وحسابية مسجلة لدى البنك المركزي العراقي وكما في الجدول (17).

1- أمير علي خليل، دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الالكترونية دراسة تحليلية/ العراق أنموذجاً، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء المقدسة، العدد30، المجلة8، 2019، ص273.

2- الدليل الخاص بخدمات الدفع عبر الهاتف، متوفر على الرابط الآتي: https://iraqtech.io .

جدول (17) المؤسسات المالية غير المصرفية في العراق

ت	مزودي خدمات الدفع الأليكتروني		شركات التحويل المالي		شركات الاستثمار المالي		شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	
	اسم الشركة	تفاصيلها	اسم الشركة	تفاصيلها	اسم الشركة	تفاصيلها	اسم الشركة	تفاصيلها
1	شركة العرب للدفع الالكتروني	تأسست في بغداد/ 2019 ويتألف نشاطها (مصدر، معالج)	الشارق	تأسست عام 2009 في بغداد برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي	الزوراء	تأسست عام 2000 في بغداد برأسمال قدره مليار ومائه وخمسون مليون دينار عراقي	الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	اسست سنة 2019 برأسمال قدره (16,464,00) مليار دينار عراقي
2	شركة البوابة الوطنية للدفع الالكتروني والخدمات المالية المحدودة	تأسست عام 2018 في بغداد ويتضمن نشاطها(مصدر، معالج، محصل)	النهر الخالد	تأسست في عام 2009 في بغداد برأسمال قدره (30) مليار دينار عراقي	الونام	تأسست عام 2000 في بغداد برأسمال قدره ملياري دينار عراقي		
3	شركة الشبكة الدولية لخدمات الدفع الالكتروني المحدودة	تأسست عام 2018 في بغداد ويتضمن نشاطها(مصدر، معالج، محصل)	الحارث العربية	تأسست عام 2008 في بغداد برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي	بين النهرين	تأسست عام 2001 في بغداد برأسمال قدره مليار دينار عراقي		
4	شركة يانة للخدمات المصرفية والالكترونية	تأسست عام 2018 في اربيل ويتضمن نشاطها(مصدر، معالج، محصل)	الوائل	تأسست عام 2010 في بغداد برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي	الخير	تأسست عام 2001 في بغداد برأسمال قدره سبعه مليار دينار عراقي		
5	شركة محفظة الناس لخدمات الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال	تأسست عام 2019 في اربيل ويتضمن نشاطها(مصدر، والدفع عبر الهاتف المحمول محصل)	الأمين العربية	تأسست عام 2007 في بغداد برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي	الباتك	تأسست عام 2001 في بغداد برأسمال قدره مليار دينار عراقي		

6	الشركة العالمية للبطاقة الذكية	تأسست عام 2019 في بغداد ويتضمن نشاطها(مصدر، معالج، محصل)	النيبال العربية	تأسست عام 2006 في بغداد برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي	الأمين	تأسست عام 1999 في محافظة بغداد برأسمال قدره مليار وخمسمائة مليون دينار عراقي		
7	شركة أريبة العراق للتقنيات المعلوماتية والدفع الالكتروني	تأسست عام 2019 في بغداد ويتضمن نشاطها(مصدر، معالج، محصل)	بلاد الشام	تأسست عام 2007 في بغداد برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي	خيمة الأيام	تأسست عام 2015 في محافظة بغداد برأسمال قدره مليار دينار عراقي		
8	شركة الدفع السريع لخدمات الدفع الالكتروني	تأسست في أربيل نشاطها يتركز في الدفع عبر الهاتف المحمول	النور	تأسست عام 2007 في بغداد برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي				
9	شركة بوابة عشتار للنظم وخدمات الدفع الالكتروني	تأسست عام 2020 في بغداد ويتركز نشاطها (مصدر،معالج، محصل)	الحرير	تأسست عام 2009 في محافظة النجف برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي				
10	شركة الساقي لخدمات الدفع الالكتروني	تأسست في كربلاء المقدسة ويتركز نشاطها في(مصدر،معالج، محصل)	الرابطة المالية	تأسست في عام 2010 في محافظة المثنى برأسمال قدره (45) مليار دينار عراقي				
11	شركة القاصة للخدمات المالية والدفع الالكتروني	تأسست في النجف الأشرف ويشمل عملها						

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر ، البنك المركزي العراقي، المؤسسات الماليه غير المصرفية، متاح على الرابط: https://www.cbi.iq/page/25

ثانياً: مؤشر التقنيات المالية الحديثة وموقع العراق فيه نسبةً للدول العربية:

إن هذا المؤشر يلقي الضوء على التطورات التي حصلت في صناعة التقنيات لتكنولوجيا المال والخدمات الرقمية في الدول العربية للمدة (2018 - 2020) ومن بينها العراق من خلال استبيان اعد لهذا الغرض، ومن النتائج التي تم التوصل اليها ضمن هذا المؤشر تحسناً إيجابياً ملحوظاً ومستمراً في بيئة الخدمات الرقمية عن طريق تنفيذ العديد من البرامج والانشطة في الاعوام الثلاثة المذكورة، ورغم هذا التحسن إلا إن ذلك لا يعني إن العراق قد ساير نتائج الدول العربية التي أحرزت نتائج متقدمة ضمن هذا المؤشر، فمن خلال النظر إلى الشكل (10) نلاحظ إن نتائج التحليل الخاص بالعراق قد أظهرت حصوله على نسبة (14%) بالمؤشر العام، متمثلاً بالمرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية يسبق بذلك دولة السودان التي جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (9%)، أما بالنسبة المؤشرات الفرعية فقد شهدت تراجعاً واضحاً ملموساً قياساً ببقية الدول العربية، لاسيما ما يتعلق بمؤشرات توفر التمويل وتنمية المواهب والتعاون والشركات فقد احتل المرتبة الاخيرة فيها وبنسبة بلغت (0%) للمؤشرات الثلاث، مما يستدعي العمل على تبني أنشطه وبرامج وطنية للتحول الرقمي وتنفيذها، وبذل المزيد من الجهود لتسهيل وصول مزودين الخدمات المالية الحديثة ورواد الأعمال والشركات الناشئة إلى التمويل، ومتابعة تطوير التشريعات المحفز لهذه الخدمات[1]، أما فيما يخص مؤشر السياسات والتشريعات فقد احتل المرتبة الثالثة من المراتب الاخيرة وبنسبة بلغت(22%)، مما يؤشر محدودية المبادرات التي ينتهجها العراق على مستوى القوانين والتشريعات والقواعد التنظيمية والسياسات اللازمة لتنمية قطاع التقنيات المالية الحديثة، أما مؤشر جانب الطلب فيظهر ان العراق احتل المرتبة الرابعة ضمن المراتب المتأخرة سابقاً كل من اليمن والسودان والكويت بنسبة بلغت (23%) وقد تأتى ذلك من ارتفاع عدد مستخدمي الشبكة العالمية للمعلومات ومستخدمي اجهزة الهاتف المحمول، إذ بلغت نسبة الافراد الذي يستخدمون الإنترنت في العراق نحو(75%)، في حين بلغت نسبة الهواتف النقالة لكل مئة الف نسمه نحو (101،7) في عام 2020[2].

1- سلطان جاسم النصراوي، وضع العراق في مؤشر صناعة التقنيات المالية FinxAr متاح على الرابط https://business.uokerbala.edu.iq

2- للتفاصيل انظر الى:

- بيانات البنك الدولي.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

واحتل العراق المرتبة الثالثة ضمن المراتب المتأخرة لمؤشر البنية التحتية المالية الذي يوضح جهود ومبادرات الدول المختلفة في ارتقاء البنيه التحتية المالية مدى التقدم الحاصل بهذا الشأن مسجلاً نسبه بلغ (24%) سابقاً كل من اليمن والسودان في هذا المؤشر، الأمر الذي يدل على ضعف الجهود المبذولة لارتقاء البنيه التحتية المالية في العراق.

ونلخص من ذلك كله ان العراق يعاني من التأخر سواء كان على مستوى المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة ام على مستوى المؤشرات الفرعية مقارنة ببقية الدول العربية مما يتطلب تكثيف الجهود والمبادرات اللازمة للنهوض بالقطاع المالي سواء على مستوى التشريعات والقوانين ام في مجال تنميه المواهب والقدرات ام في مجال الاستثمار في ارتقاء البنية التحتية المالية.

الشكل (10) يمثل موقع العراق من بين الدول العربية ضمن المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة ومؤشراته الستة الأساسية

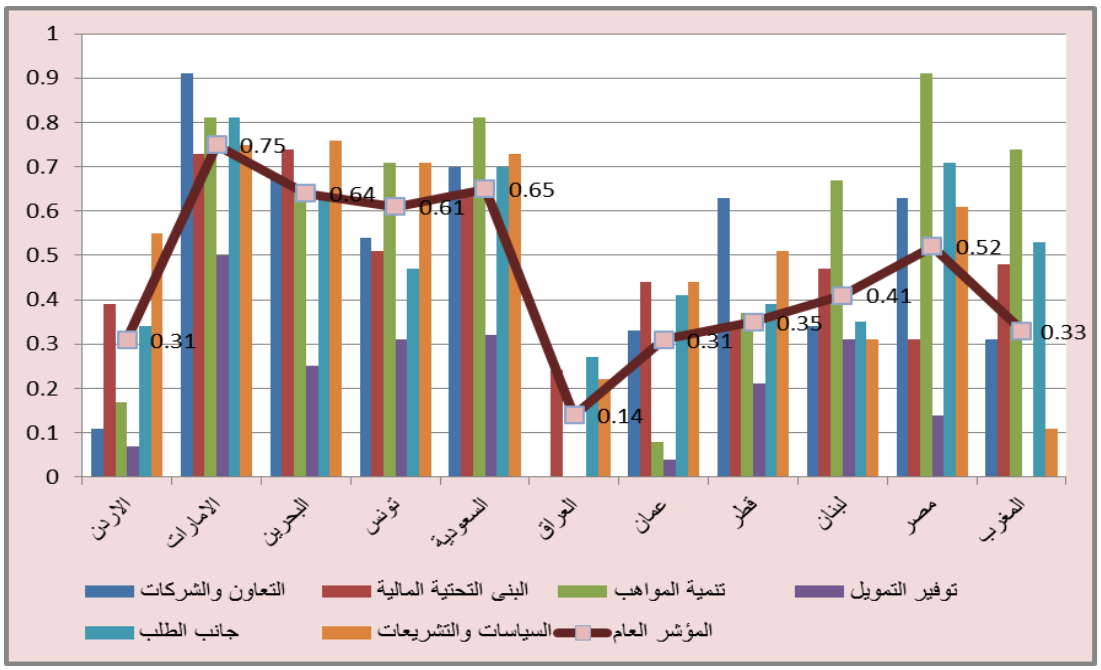

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقي صندوق النقد العربي، 2021.

وبناء على ما سبق نجد إن العراق يعد من أقل الدولة سعياً لامتلاك التكنولوجيا المالية الحديثة وذلك لأسباب عديدة يمكن ان نذكر اهمها وكالآتي[1]:

أ- ضعف دور المؤسسات المالية الرئيسية في التواصل مع الافراد الذين لا يتعاملون مع المصارف.

1- اسماء احمد عزيز احمد، زهراء احمد النعيمي، أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 18، العدد 57، 2022، ص 386-387.

ب- المشاكل الكبيرة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والتي تكاد أن تكون شبه مستمرة في العراق.

ت- الفروقات الكبيرة والتفاوت في مستوى الدخل الفردي التي ينتج عنها قيوداً مهمة مثل التخلف الاجتماعي، إذ يعتبر سبب مهم لتقليل الوصول الى الخدمات المالية.

ث- ضعف التسهيلات المالية والقيود المفروضة على القروض التي تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من اداء دورها في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التوعية والتثقيف المالي.

ج- المخاطر المتعلقة بخدمات التكنولوجيا المالية ومثال على ذلك، عدم علم الزبائن بالتغيرات التي تطرأ على الخدمات المالية.

ح- عدم توفر أجهزة الرقابة المالية لإدارة مخاطر الائتمان والفساد المالي والإداري، فضلاً عن ضعف التمويل الحكومي لأغلب مؤشرات التقنيات المالية الحديثة.

خ- إن السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والتجارية تشوبها الكثير من علامات الاستفهام، ويعد ذلك سبباً أساسياً ومهماً في ضياع الكثير من المال العام الذي يمكن استغلاله لتوفير متطلبات المالية الحديثة.

د- ضعف التثقيف المالي الخاص بالتعامل مع المنتجات المالية الحديثة.

ذ- عدم وجود استراتيجية خاصة لتنمية المواهب ورعاية الشباب في العراق، تسهم في دعم القدرات وتطوير المهارات.

المطلب الثاني: التقنيات المالية الحديثة المستخدمة في العراق وأدواتها

أشارت الكثير من التقارير العربية للتقنيات المالية الحديثة الى وجود نمو متسارع في الدول العربية عموماً والعراق بصورة خاصة، كان الدافع الأول لذلك النمو في الظروف الي مر بها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص في أعقاب جائحة (كوفيد-19)، كما إن تلك التقارير قد أشارت الى إن التقنيات المالية ستكون من المجالات الاكثر نمواً إذ ما قورنت مع قطاعات الاعمال الأخرى، كما إن البنك المركزي العراقي يسعى جاهداً الى الوصول الى ضوابط الامتثال للمعايير القياسية بالنسبة للحوكمة وأمان البيانات، إذ يراقب عن كثب سابقاً غيره من المصارف والشركات المختصة بخدمات الدفع الإلكتروني فقد اصدر وثيقة للمبادئ الإرشادية للهوية الرقمية في عام 2020 وقواعد (اعرف عميلك الالكترونية - KYC E) وهي نفسها التي أطلقها صندوق النقد العربي في إطار عمل جماعي للتقنيات المالية الحديثة[1].

1 – مظهر محمد صالح، أحمد إبريهي علي، تقرير الاستقرار المالي، العدد الثاني عشر، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، 2021، ص130–132.

كما إن البنك المركزي العراقي اتخذ جملة من الخطوات الجادة لتعزيز التكنولوجيا المالية في العراق ومن أهمها الآتي[1]:

1- أنتشار نظام الدفع السريع الذي يعمل على زيادة السرعة في إرسال واستلام التحويلات المالية بين البنوك والمصارف وبشكل فوري، فضلاً عن إن هذا النظام يمتاز بسهولته.

2- العمل على تطوير أنظمة التسوية الإجمالية من خلال تشغيل منصة نظام الدفع الأقليمي العربي (BUNA).

3- قيام البنك المركزي بتوجيه المصارف كافة والشركات المختصة في خدمات الدفع الالكتروني بنشر المعرفة والتدريب على الأنماط والأساليب الخبيثة الخاصة بالتهديدات الالكترونية لتوسيع المجال الأمني السيبراني، ومن الأدوات التي استخدمت في هذا المجال هي[2]:

أ- خارطة المخاطر (Map Heat): تعتبر خارطة المخاطر من أحدث وأهم الأدوات التي تستخدم في حصول متخذي القرارات للنظام المالي على اشعارات سريعة بالتهديدات ونقاط الضعف التي تواجه النظام المصرفي والمالي، لقد أكد صندوق النقد العربي على أهمية هذه الأداة لأنها تحدد مواطن القوة والضعف في القطاع المصرفي وذلك من خلال تدرج الألوان الذي يظهر على شكل خارطة يوضح المؤشرات المالية.

ب-الأمن السيبراني: وهو من الأدوات والتقنيات الحديثة الخاصة بأمن المعلومات التقنية الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي يعمل بالحفاظ على سرية البيانات وحمايتها من الاختراق، إذ يعمل البنك المركزي العراقي على تطبيق الإجراءات بما يتوافق بهذه التقنية من الناحية التشريعية والتنظيمية.

4- مشروع توطين رواتب الموظفين في الدولة العراقية: تم إطلاق العمل بمشروع توطين رواتب موظفي الدولة في عام 2017، وقد حظيَ هذا المشروع بعناية كبيرة من البنك المركزي العراقي، إذ تم توطين رواتب (2076) وحدة إنفاق الى نهاية عام 2020، ثم تم توطين رواتب ما يقارب (867,589) موظفاً حكومياً خلال عام 2020 ليبلغ العدد الكلي (1,861,129) موظفاً بمعنى إن نسبة النمو في هذا المجال بلغت(88%) فضلاً عن توطين (608,955) مستفيداً يتقاضون رواتبهم من هيئة التقاعد الوطنية، أدى ذلك الى زيادة المصارف المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي

1- المصدر السابق نفسه، ص133.

2 – رامي يوسف عبيد، دراسة تجارب أنظمة الانذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص8.

خلال عام 2020 من (28-32) مصرفاً، إذ إن ذلك يعكس الجهد الكبير الذي يقدمه البنك المركزي ودوائره سعياً الى إلغاء التعامل بالنقد المباشر باستخدام الخدمات والتقنيات المالية الالكترونية الحديثة.

5- النظام العراقي للدفع بالتجزئة (IRPSI): ويتكون هذا النظام من محورين اساسيين هما:

أ- القسم الوطني الذي يدعم نظام المقاصة ما بين المصارف والتحويلات التي يقدمون بها الزبائن والمعاملات المالية التي تتم عن طريق استخدام اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع من خلال البطاقات الائتمانية التي ترتبط بالحاسبات المصرفية، لقد بلغ عدد المصارف والشركات العاملة بهذا النظام (47) مؤسسة.

ب- المدفوعات عبر الهاتف النقال: يعمل هذا الشق من نظام الدفع بالتجزئة على تحويل الاموال عبر المحافظ الالكترونية دون الحاجة الى وجود حاسبات مصرفية للعملاء، وكذلك ويمكن خلال هذا النظام دفع الفواتير والتسوق عبر المواقع الالكترونية، فضلاً عن الخدمات التقليدية وهي (السحب والايداع النقدي، والتحويلات بين الزبائن، وربط المحفظة بحساب مصرفي، ودفع رواتب الموظفين، وتعبئة الرصيد، وغيرها من الخدمات).

6- الجباية الالكترونية: يعتبر هذا المشروع من اهم الانجازات التي قام بها البنك المركزي العراقي عام 2020، وهو من المشاريع الأساسية التي تعمل على تعزيز الإيرادات الحكومية من خلال تحصيلها في بيئة آمنة وشفافة، وعن طريق وجود الميزة التبادلية باستخدام البطاقات التي تصدر عنهم، تستطيع جميع المصارف والشركات المرخصة من تقديم خدمة الدفع الالكتروني من خلال المحافظ الرقمية او عبر الهاتف النقال الذي يوفر خدمة عرض ودفع الفواتير الكترونيا[1].

7- الانتقال إلى المنصة الاليكترونية للتعامل بالعملة الصعبة.

1- ينظر الى تقارير البنك المركزي العراقي (2020-2021)، المتوفر عبر الرابط: http://www.cbi.iq

المبحث الثاني// تحليل واقع الشمول المالي في العراق واسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيزه

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق:

أولاً: تحليل بعض مؤشرات الوصول للخدمات المالية:

1- الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الالي:

تعد أجهزة الصراف الالي واحدة من أهم أدوات الدفع الإلكتروني التي تسهم في الحصول على الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت وأقل كلفة، والتي يسعى من خلالها البنك المركزي العراقي الى إدخال أكثر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي، ويمكن متابعة التطور في الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في العراق بمتابعة بيانات الجدول (18) الذي يلاحظ من خلاله.

جدول (18) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ في العراق للمدة (2008 - 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ATM	1.0	1.1	1.2	2.1	2.1	1.1	1.6	1.9	2.4	2.7	2.9	3.0	3.1

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

ان أجهزة الصراف الآلي لكل مئة الف بالغ بشكل عام قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة قيد الدراسة، إذ ارتفعت من جهاز واحد فقط لكل مئة الف بالغ في عام 2008 ليصل إلى (3.1) أجهزة لكل مئة الف بالغ في عام 2020 ما عدا عام 2013 الذي شهد انخفاضاً إذ بلغ (1.1) جهاز صراف آلي لكل مئة الف بالغ قد يكون إختلال أحد برامج تلك الأجهزة أو عطل فيها أو في منظومتها وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ لعدد اجهزة الصراف الالي في العراق، إلا إن هذا الانتشار لايزال قاصراً ومنتشراً في أماكن محدودة كالمولات والمراكز التجارية وبعض فروع المصارف والدوائر الحكومية.

وهذه الزيادة جاءت منسجمة مع توجهات البنك المركزي في تشجيع المصارف لفتح أكبر عدد من أجهز الصراف الآلي، وعند مقارنة هذا التطور في نسب انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق مع مثيلاته في الدول العربية نجد إن العراق يأتي في المراتب المتأخرة ما بين هذه الدول في هذا المؤشر، مما يتطلب السعي لرفع أعداد تلك الأجهزة من أجل تسهيل الوصول الى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

2- مؤشر محطات نقاط البيع (POS) لكل مئة الف بالغ:

تعد نقاط البيع وعددها الوسيلة المثلى للوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت ممكن كذلك بأقل تكلفة ممكنة، فضلاً عن فوائدها المتعددة والتي أبرزها: (زيادة المبيعات، وحفظ رأس المال، وتقليل المخاطر المالية، والاستثمار بالعمليات المالية بصورة أكثر أماناً وموثوقية، فضلاً عن سهولة تدقيقها ومتابعتها إلكترونياً لجميع المستفيدين من عمليات الدفع الإلكترونية).

جدول (19) محطات نقاط البيع لكل مئة ألف بالغ في العراق للمدة (2008 - 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
محطات نقاط البيع	2.2	3.6	4.8	5.1	6.9	24.5	2.7	3.3	22.1	6.8	32.1	61.2	62.1

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط الآتي

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

من بيانات الجدول (19) نلاحظ إن هذا المؤشر قد سجل ارتفاعاً خلال مدة الدراسة في العراق إذ ارتفع من (2.2) نقطة بيع لكل مئة الف بالغ في عام 2008 ليصل الى (62.1) نقطة بيع لكل مئة الف بالغ في عام 2020، في حين شهدت سنوات الدراسة تذبذباً ملحوظاً ما بين الارتفاع والانخفاض في أعداد نقاط البيع، فقد أخذت نقاط البيع بالارتفاع التدريجي وعلى التوالي حتى عام 2013 الذي سجلت فيه (24.5) نقطة لكل مئة الف بالغ نقطة بيع، وبنسبة ارتفاع كبيرة جداً مقارنةً بالسنوات السابقة، وفي عام 2014 انخفض عدد نقاط البيع انخفاضا كبيرة حتى سجل (2.7) نقطة بيع لكل مئة الف بالغ، ويعزى سبب ذلك الانخفاض الى تبعات الأزمة السياسية ودخول التنظيمات الارهابية الى بعض المحافظات العراقية، وفي عام 2015 بدأ هذا المؤشر بالارتفاع ليسجل (3.3) نقاط بيع، أما في العام 2016 أرتفع مؤشر نقاط البيع الى (22.1) نقطة ويعزى ذلك الى التعافي الواضح في سياسات البنك المركزي، إلا إن ذلك لم يلبث طويلاً حتى عاود هذا المؤشر الانخفاض في العام 2017 مسجلاً (6.8) نقاط بيع، إن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً أيضاً فلقد عاودت نسب هذا المؤشر بالارتفاع مجدداً في الاعوام (2018، 2019، 2020) وعلى التوالي حتى سجل في العام 2020 (62.1) نقطة بيع لكل مئة الف بالغ، قد يكون هذا الارتفاع ناتج عن السياسات التي اتبعها البنك المركزي لتحقيق الأهداف المنشودة، وكذلك انتشار الوباء العالمي(كوفيد- 19) الذي أجبر الكثير من المتعاملين على تجنب التعامل النقدي بصورة مباشرة خشيةً من انتشار الوباء والتوجه إلى وسائل الدفع الالكتروني ومنها نقاط البيع.

3- مؤشر الفروع المصرفية في العراق للمدة (2008 - 2020):

من خلال الجدول (20) يمكن ان نلاحظ ان هنالك تنامياً مستمراً في عدد مصارف العراق، إذ ازدادت أعداد تلك المصارف من (42) مصرفاً في عام 2008 حتى بلغ عدد تلك المصارف في عام 2020 (76) مصرفاً.

جدول (20) التطور في عدد المصارف وفروعها (لكل مئة الف بالغ) في العراق للمدة (2008 - 2020)

السنوات	عدد المصارف	عدد فروع المصارف القائمة أو الفعلي	الفروع المصرفية لكل مئة الف بالغ
2008	42	560	3.4
2009	43	774	4.8
2010	44	860	5.3
2011	43	888	5.1
2012	54	982	5.5
2013	54	1002	5.4
2014	56	938	5.2
2015	57	830	4.9
2016	65	858	4.1
2017	69	833	4.0
2018	71	856	4.4
2019	73	888	3.9
2020	76	891	3.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- بيانات البنك الدولي متوفرة على الرابط الآتي: https://data.albankaldawli.org

- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متعددة، صفحات متعددة.

في حين شهدت عدد الفروع المصرفية العراقية العاملة فعلاً زيادة ملحوظة خلال مدة الدراسة بأكملها وتذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض في عدد المصارف القائمة خلال سنوات الدراسة، إذ ارتفع من (560) فرعاً مصرفياً في عام 2008 ليصل الى (891) فرعاً مصرفياً في عام 2020.

في حين نجد انه قد شهد ارتفاعاً خلال المدة من (2008 - 2013) وكان هذا نتيجة للدعم الذي وفره البنك المركزي العراقي للوصول الى تحقيق مستويات مرتفعة في مؤشرات الشمول المالي من جانب، ومن جانب آخر يدل ذلك على التطور في الجهاز المصرفي العراقي.

في حين شهدت المدة ما بين (2014 - 2020) تذبذباً واضحاً بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى مما يؤشر ضعف الانتشار المصرفي ويعزى ذلك الى أسباب عديدة أهمها اضطرابات الوضع الأمني المتمثل بدخول التنظيمات الارهابية وارتفاع النفقات العسكرية التي انعكست سلباً على الدعم المقدم من قبل البنك المركزي لباقي القطاعات الاقتصادية، إلا أنه ومن خلال تنامي الفروع المصرفية مرة أخرى يمكن القول بأن المصارف العراقية تسعى الى توسيع خدماتها المصرفية عن طريق العمل على توسيع رقعة خدماتها المالية والمصرفية.

أما فيما يخص نسبة الفروع المصرفية لكل مئة الف بالغ فقد شهد بشكل عام ارتفاعاً بدأ من (3.4) فروع مصرفية لكل مئة الف بالغ في عام 2008 ليصل الى (3.9) فروع مصرفية لكل مئة الف بالغ في عام 2020، وتعد هذه النسب متدنية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ (11.0) فرع لكل مئة الف بالغ، وقد يعود ذلك الى نمو السكان بنسبة اكبر من عدد فروع المصارف في العراق، وعند مقارنة هذا المؤشر مع بقية الدول العربية التي تم تناولها في الفصل الثاني نجد ان العراق يحتل مرتبة متأخرة ما بين هذه الدول وهذا يشير الى ضعف انتشار الفروع المصرفية.

ثانياً: مؤشرات الاستخدام للخدمات المالية:

1- تحليل مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في العراق:

تسعى الحكومات ومقدمي الخدمات المالية من خلال وسائل التكنولوجيا المالية الى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية لزيادة ملكية الحسابات ولاسيما ما بين غير المتعاملين مع البنوك نجد إن هذا المؤشر يتأثر بعدة عوامل منها، قلة الدعم للبنوك التجارية، أو ضعف الانتشار المصرفي، أو التعقيدات في معاملات الحصول على حساب مصرفي، إلا أننا نجد إن هنالك سعياً واضحاً للتصدي لبعض هذه الحواجز في العراق، فعلى سبيل المثال جهود البنك المركزي العراقي الرامية الى زيادة ملكية الحسابات المالية للفئات السكانية في القرى، والاستعانة ببعض الوزارات للنشر الثقافة المالية بين عديمي الخدمات المالية الجيدة في هذا المجال سعياً لزيادة أعداد من يمتلكون حسابات مالية[1].

1- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، 2021، ص6.

جدول (21) مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في العراق للمدة (2008- 2020) من عمر 15 عام فأكثر %

السنوات	ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية (من عمر 15 عام فأكثر) %
2008	4.9
2009	5.2
2010	6.4
2011	10.6
2012	10.8
2013	11.0
2014	11.0
2015	11.22
2016	16.4
2017	22.7
2018	23.1
2019	23.4
2020	24.22
المتوسط السنوي	13.9

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك الدولي متاح على الرابط الآتي:
https://data.albankaldawli.org

عند النظر الى بيانات الجدول(21) نجد إن هذا المؤشر في العراق قد شهد ارتفاعاً واضحاً ومستمراً لنسبة ملكية الحسابات المالية لدى المؤسسات الرسمية من عمر 15 عام فأكثر في العراق خلال مدة الدراسة إذ ارتفعت نسبتهم من(4.9%) في عام 2008 وهي أدنى نسبة يسجلها المؤشر في العراق خلال المدة قيد الدراسة، واستمرت بالارتفاع وعلى التوالي حتى عام 2020 الذي سجلت فيه نسبة ملكية الحسابات المالية لدى المؤسسات المالية الرسمية من عمر 15 عام فأكثر نسبة قدرها (24.22%) وهي أعلى نسبة يسجلها هذا المؤشر خلال المدة قيد الدراسة، وقد نتج ذلك عن سياسة توطين الرواتب وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع التي اخذت بالزيادة خلال مدة الدراسة.

وبالعودة الى الجدول(8) ولغرض مقارنة نتائج هذا المؤشر في العراق مع نتائج المؤشر نفسه لبعض الدول العربية مثل الامارات والسعودية والكويت وتونس، فنجد إن العراق قد سجل نسباً منخفضة جداً قياساً بما سجلته الدول العربية من نتائج، مثلاً نجد دولة الامارات قد سجلت في عام 2020 (86%) والسعودية(71.9%) والكويت (81.1%) وتونس (41.0%)، في حين نجد إن

العراق قد سجل نسبة عالية ضمن هذا المؤشر في نفس العام، إلا إنها لم تبلغ المستويات التي سجلتها الدول المذكورة آنفاً، ولكنها قد تجاوزت بعض الدول في هذا المؤشر مثل مصر والاردن، وهذا يوحي بأن البنك المركزي العراقي يسعى جاهدا لتحقيق زيادة في ملكية الحسابات من خلال توفير الدعم وتشجيع الذين لا يمتلكون حسابات مالية على فتح تلك الحسابات لغرض الحصول على سلف وقروض وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

2- مؤشر عدد حسابات الودائع في المصارف العراقية للمدة (2008 - 2020):

تعد الودائع من أهم المصادر المالية التي تستند إليها المصارف لتمويل الأنشطة الأساسية لها ضمن عمليات الائتمان وغيرها، إذ تسهم الودائع بشكل كبير في تلبية متطلبات الشمول المالي وتحقيق الزيادة في مستوياته لذا يعد مؤشر عدد حسابات الودائع من المؤشرات المهمة جداً، كما إنه الأكثر استخداماً في قياس مستوى الشمول المالي، ويمكن قياسه من خلال (عدد حسابات الودائع مقسوماً على عدد السكان البالغين)، إن هذا المؤشر يشير الى مدى استخدام الافراد للحسابات المصرفية، كما إنه يشير الى انخفاض أو زيادة ظاهرة الاكتناز من خلال نسبة الايداعات لدى المصارف ومدى ثقة الافراد بالقطاع المصرفي، والجدول(22) يوضح عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين 15 عام فأكثر في العراق.

جدول (22) عدد حسابات الودائع لكل الف بالغ في العراق للمدة (2008-2020)

السنوات	عدد حسابات الودائع	عدد البالغين من 15عام فاكثر لكل الف بالغ	نسبة عدد حسابات الودائع لكل الف بالغ %
2008	34,524	18,761	1.84
2009	38,625	18,625	2.07
2010	47,947	19,080	2.51
2011	56,157	19,292	2.82
2012	62,005	20,569	3.01
2013	68,855	21,227	3.24
2014	64,073	21,962	3.38
2015	64,344	22,082	2.91
2016	62,398	22,654	2.75
2017	20,811	22,109	0.94
2018	23,202	22,696	1.02
2019	83,612	23,294	3.59
2020	186,036	23,833	7.81
المتوسط السنوي	62،506	21،244	2.91

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي والنشرات الاحصائية للسنوات (2008-2020).

- بيانات وزارة التخطيط العراقية سنوات مختلفة.

ومن خلال متابعة بيانات الجدول (22) نلاحظ ان عدد حسابات الودائع الى البالغين كان متذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة قيد الدراسة، اذ سجل المتوسط السنوي لنسبة حسابات الودائع لكل الف بالغ في المدة بأكملها (2.91%)، في حين تراوحت اعداد حسابات الودائع ما بين (20,811) وهي ادنى نسبة تسجلها تلك الحسابات وكانت في العام 2017، واعلى نسبة سجلتها اعداد حسابات الودائع في العام 2020 فقد بلغت (186،036) حساباً مصرفياً، في حين سجلت اعداد البالغين من 15 عام فأكثر (18،625%) وهي ادنى نسبة لأعداد البالغين وكانت في 2009 واعلى نسبة لأعداد البالغين كانت (23،833%) في عام 2020، أما نسبة أعداد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين من عمر 15 عام فأكثر لكل ألف بالغ، فقد سجلت أدنى نسبة في عام 2017 إذ بلغت (0.94) وأعلى نسبة في عام 2020 كانت (7.81%) لتلك الحسابات الى عدد البالغين من عمر 15 عام فأكثر، يمكن أن نعزو ذلك الى تركز المصارف في المدن أو المحافظات العراقية دون الأخرى، فضلاً عن امتناع الكثير من الافراد عن التعامل مع المصارف بسبب انتشار ظاهرة الاكتناز وعدم ثقة الافراد والقطاع الخاص بالجهاز المصرفي في تسوية معاملاتهم المالية وقلة الوعي المصرفي.

وتجدر الإشارة هنا الى إن متوسط النسبة العالمية لهذا المؤشر بلغت(70%)، وهذا يعني إن العراق يسجل نسباً منخفضة مقارنةً بمتوسط المؤشر العالمي، وإذا ما قورنت النسب التي سجلها هذا المؤشر في العراق بمثيلاته من الدول العربية فإنه ايضاً يعتبر ذا نسب منخفضة[1].

3- مؤشر عدد حسابات القروض (المقترضون من المؤسسات المالية):

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس مستوى الشمول المالي، ومن ثم يبين كفاءة الجهاز المصرفي ويقاس هذا المؤشر بحسب الصيغة الآتية (عدد حسابات القروض **مقسوماً** على عدد السكان البالغين)، كما إنه يدل على عرض الائتمان المصرفي الذي يقدم لشرائح مختلفة من المجتمع أو المؤسسات المختلفة، فضلاً عن إنه يبين حجم الطلب على القروض وبدوره يشكل نجاحاً لمستوى الشمول المالي، وعليه ومن خلال متابعة لبيانات الجدول (23) الذي يبين عدد حسابات القروض الى عدد البالغين من 15 عام فأكثر.

1- Aras Haji Jarjees, Nawzad Rajab Zubair, The impact of financial inclusion on the financial indicators of the banking system an applied study on the Iraqi banking system for the period 2006-2020, Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences, Vol 18, No 60, b 694.

جدول (23) عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين لكل بالغ في العراق للمدة (2008 - 2020)

السنوات	عدد حسابات القروض	عدد البالغين من عمر 15 عام فأكثر(لكل الف نسمة)	عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين %
2008	3،143	18،761	0.17
2009	3،640	18،625	0.19
2010	9،711	19،080	0.51
2011	15،920	19،929	0.77
2012	22،850	20،569	1.11
2013	24،700	20،227	1.16
2014	28،195	21،926	1.29
2015	30،297	22،082	1.37
2016	612،30	22،654	1.35
2017	30،967	22،109	1.40
2018	31،128	22،696	1.37
2019	35،410	23،294	1.52
2020	43،033	23،833	1.81
المتوسط السنوي	23،802	21،214	1.08

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى: البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي والنشرات الاحصائية للسنوات (2008-2020).

– تقارير وزارة التخطيط العراقية سنوات مختلفة.

يمكن معرفة التطور الحاصل في هذا المؤشر، إذ يلاحظ إن مؤشر عدد حسابات القروض لكل الف بالغ يتجه الى الارتفاع خلال المدة قيد الدراسة، إذ سجل المتوسط السنوي في نسبة هذا المؤشر(1.08%)، في حين ارتفع عدد حسابات القروض من (3,143) حساب في عام 2008 ليمثل أدنى عدد من حسابات القروض سجلت خلال مدة الدراسة واستمرت تلك الأعداد بالارتفاع وعلى التوالي للسنوات اللاحقة حتى سجل في العام 2020 (43,033) حساب قرض ممثلاً أعلى عدد من تلك الحسابات كان قد سجل خلال المدة قيد الدراسة، أما نسبة عدد حسابات القروض لكل الف بالغ فقد ارتفع من(0.17%) في عام 2008 ليصل الى(1.81%) في عام 2020 وذلك بسبب الارتفاع في الطلب على القروض ولاسيما قروض الاسكان.

وتعد هذه النسبة منخفضة إذ تمت مقارنتها ببيانات الدول العربية للمؤشر ذاته ويمكن أن يعزى ذلك الى إن أغلب شرائح المجتمع في العراق مستبعدة مالياً بسبب افتقادها الى الضمانات الكافية التي تطلبها المصارف العراقية ليتم حصولهم على القروض مثلاً العقارات أو المباني أو غيرها من الضمانات التي تطالب بها المؤسسات المالية عند الاقتراض، اضافة الى قلة الوعي المصرفي وعدم الثقة بالقطاع المصرفي، مما يؤدي الى لجوء الأفراد الى الاقتراض من جهات غير رسمية مثلاً الاقتراض من الاقارب أو الاصدقاء، وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض مستوى الشمول المالي ضمن هذا المؤشر.

4- مؤشر ملكية بطاقات الائتمان في العراق

إن البطاقات الائتمانية تؤدي دوراً هاماً في تسهيل عمليات السحب أو الشراء سواء كان من حساب مصرفي مباشر أم عن طريق ائتمان ممنوح، وهنالك أنواع متعددة من بطاقات الائتمان منها بطاقات الائتمان **(Credit Card)** وبطاقات الخصم **(Debit Card)** أو بطاقات الشراء عبر الانترنيت، بطاقات الصراف الآلي أو الأنواع الأخرى من البطاقات التجارية المزدوجة (بطاقات تمنح حاملها فرص الاستفادة من عروض العلامات التجارية) والجدول (24) يوضح عدد بطاقات الائتمان في العراق للمدة (2013- 2020) وبحسب ما متوفر من بيانات.

جدول (24)عدد بطاقات الائتمان في العراق للمدة (2013 - 2020) (لكل مئة الف بالغ)

السنوات	عدد بطاقات الائتمان لكل مئة ألف بالغ	معدل النمو السنوي
2013	2,389	-
2014	2,109	-0.117
2015	1,223	-0.240
2016	11,136	8.105
2017	15,158	0.36
2018	22,077	0.465
2019	38,883	0.76
2020	46,469	0.195

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى تقارير الاستقرار المالي وبيانات وزارة التخطيط لسنوات مختلفة.

عند النظر الى الجدول(24) نجد إن عدد البطاقات الائتمانية قد أرتفع بشكل كبير وبقفزات نوعية ابتداءً من عام 2013 الذي بلغت فيها اعداد بطاقات الائتمان (2,389) بطاقة ائتمانية لكل مئة ألف بالغ، واستمرت بالارتفاع حتى بلغت في العام 2020 (46,469) بطاقة ائتمانية مما يدل على ارتفاع حجم التعامل فيها، ويعود ذلك الى أسباب عديدة أهمها الكثافة السكانية التي شهدت نمواً متسارعاً وتغير النظام السياسي في العراق اضف الى ذلك سهولة استخدامها وبساطتها، إذ أتجه البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 الى تنشيط القطاع المصرفي في العراق لمواكبة الاتجاهات المصرفية العالمية، فقد أنشأ غرفة المقاصة الآلية وأنظمة التسوية الإجمالية الآنية في عام 2006، كما قام في عام 2014 بوضع لوائح دفع بالتجزئة وإنشاء البنى التحتية لها في عام 2016 وقد أجاز البنك المركزي العراقي للعديد من الشركات مثل محفظات زين كاش وآسيا حوالة كوسيلة للتقدم بمؤشرات الشمول المالي لأنها ساهمت بتعزيز التسوق عبر الانترنيت بانتشار بطاقات الدفع، ومع ذلك كله نجد إن الحلول المصرفية وبطاقات الائتمان على الرغم من ازدياد أعدادها بشكل ملحوظ الا إنها لم تواكب العدد المتزايد لتلك البطاقات في مثيلاتها من الدول العربية عند مقارنتها، وقد يكون أهم سبب لذلك عدم تزايد أعداد أجهزة الصراف الآلي في العراق ومحطات نقاط البيع بمعدل يسهل العمليات المالية الالكترونية بل إن عدم انتشار تلك الاجهزة قد يخلق حالة من عدم التوازن لأنه يلزم حامل البطاقة بسحب نقود ليمكنه من انجاز معاملاته اليومية.

ثالثاً- مؤشر الجودة (مؤشر التثقيف المالي في العراق):

يعد التثقيف المالي أحد الاركان الاستراتيجية في تحقيق الشمول المالي الذي تعمل البنوك المركزية بصورة عامة والبنك المركزي العراقي بصورة خاصة على دعمه لغرض توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال الخدمات والمنتجات المالية، كما ينبغي على أي دولة لديها الرغبة في تحقيق الشمول المالي أن تهتم بدعم التعليم والثقافة المالية ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، وبذلك يتحقق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، إذ إن أهمية التعليم المالي تكمن في إن الشباب هم الذين يواجهون العبء الأكبر الناتج عن ضعف المهارة المالية والتعقيدات في الخدمات المالية الحديثة، وإن ضعف الثقافة المالية سيؤدي الى توسيع الفجوة المعلوماتية والسلوكية والمهارية المتعلقة بالتثقيف المالي[1].

1- افتخار محمد مناحي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد2، العدد2، 2020، ص 42.

ولذلك أصدرت (أستاندرت آند بورز) وبالتعاون مع البنك الدولي ومركز استطلاعات (غالوب) عام 2015 مؤشراً عالمياً سنوياً للمعرفة المالية، إن الهدف من هذا المؤشر هو قياس مدى المام الشعوب بالمفاهيم الأساسية للتثقيف المالي، ثم قاموا باستطلاع حول العالم شمل أكثر من (150 ألف شخص) في (144) دولة ليقيم المعرفة الأساسية للمفاهيم الأربعة الرئيسية في اتخاذ القرارات المالية وهي (أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخم، ومعلومات تنويع الاستثمار لغرض تقليص المخاطر) وتوصل هذا المؤشر في عام 2015 الى النتائج التالية[1]:

1- يفتقر ثلثي البالغين حول العالم الى المهارات المالية، بمعنى إن نسبة الجهل المالي (3.5) شخص حول العالم.

2- إن النساء أقل تفوقاً بالمعرفة المالية من الرجال إذ بلغت نسبة النساء (30%) فيما كانت نسبة الرجال (35%).

3- إن نسبة التثقيف المالي عند الأسر الأكثر ثراءً بلغت (31%) بينما نجد إن الأسر الأقل دخلاً حصلت على نسبة (23%) في التثقيف المالي.

4- إن الفئات العمرية من (25-50 سنة) تشكل نسبة أعلى في التثقيف المالي قياساً بالفئة العمرية من (60 عام فأكثر).

5- إن المستوى المالي مرتبط بصورة مباشرة في التحصيل العلمي، وهذا يعني إن الزيادة في التحصيل تؤدي الى الزيادة في التثقيف المالي.

وتماشياً مع النتائج العالمية نجد ان مستوى الثقافة المالية في الدول العربية عموماً لايزال متخلفاً ويحتل العراق المركز التاسع عربياً في مستوى التثقيف المالي بنسبة معرفة مالية من عمر(15-34) عام بلغت (31%) ومن عمر (36 - 54) بلغت (25%) ومن عمر(55) عام فأكثر شكلت نسبة الثقافة المالية (13%)، كانت هذه النسب بحسب مؤشر (استاندرد اند بورز) للتثقيف المالي وبحسب الفئات العمرية، كما احتل العراق المركز الثامن عربياً بحسب مؤشر بين الجنسين، اذ كانت نسبة الذكور الذين يمتلكون ثقافة مالية (29%) بينما شكلت الاناث (25%) ممن يمتلكن التثقيف المالي وهذا يعني ان الفجوة بين الجنسين شكلت نسبة قدرها (4%) بحسب هذا المؤشر.

1- الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، اتحاد المصارف العربية، 2017، ص 18.

أما بالنسبة لمؤشر (استاندرد اند بورز) بحسب اغنى وافقر الاسر فقد احتل العراق المركز العاشر بنسبة ثقافة مالية قدرها (29%) للأسر الغنية، أما الاسر الفقيرة فقد شكلت نسبة قدرها (24%)، وهذا يعني ان هناك فجوة في الدخل بين الاسر الغنية والفقيرة قدرها (5%)[1].

وبعد إن أحرز العراق على هذه النسب نجد إن البنك المركزي العراقي سعى الى وضع استراتيجية وطنية لزيادة التثقيف المالي عام 2006 وكانت أهمها الآتي[2]:

1- الانضمام الى الشبكة العالمية للثقافة المالية التي تم انشاؤها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي عام 2008.

2- القيام بعقد مؤتمرات على المستوى الوطني والاقليمي لغرض رفع مستوى التثقيف المالي.

3- وضع برامج من قبل وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة الاتصالات الهدف منها تعزيز المعرفة الاقتصادية وزيادة التثقيف المالي.

4- تطوير المهارات الاكاديمية عن طريق ادخال مادة الاقتصاد للمراحل الثانوية في المدارس للفرعين العلمي والادبي.

5- اصدار سلسلة من المجلات والكتب بهدف تعزيز المعرفة والتثقيف المالي الكترونياً.

كما قام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة ومنظمة العمل الدولية بعقد شراكة لتعزيز التثقيف المالي للشباب في العراق، إذ ركز هذا العقد على تدريب مجموعة من المدربين المحلين على برنامج تثقيف مالي عالمي حديث وهو تابع لمنظمة العمل الدولية، وسيعلمون هؤلاء المدربون بدورهم ما يقارب الف شاب وشابة على البرنامج، كما اتخذت وزارة الشباب والرياضة برنامجاً يعمل على زيادة التوعية والتثقيف الاقتصادي بشكل عام من التأكيد على معرفة الراغبين من الشباب بالانخراط في سوق العمل مع الحفاظ على المبادئ الرئيسية التي تحكم العملية المالية، مثل التخطيط لوضع موازنة شخصية، أو موازنة مشروع وطرق التعامل في ظل برنامج التثقيف المالي الذي وضعته تلك المنظمة[3].

1- اتحاد المصارف العربية، الامانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي في تحقيق الشمول المالي، 2017، ص20-22.

2- المصدر السابق نفسه، ص25.

3- وزارة الشباب والرياضة، بيان صحفي، متاح على الرابط: https://iraq.un.org/index.php/arab-

المطلب الثاني: المبادرات والآليات المتبعة لدعم الشمول المالي في العراق

أولاً: مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم الشمول المالي

لقد قام البنك المركزي العراقي بتقديم العديد من المبادرات لدعم الشمول المالي في العراق ومنها:

1- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: لقد أتخذ البنك المركزي العراقي سياسات عديدة تتضمن مجموعة من المبادرات تهدف الى دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو، فأتجه الى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصص مبلغاً قدره (واحد ترليون دينار عراقي) تمنح هذه المبالغ للمواطنين عن طريق القطاع المصرفي العراقي بمختلف مؤسساته، وفرض نسبة فائدة ضئيلة جداً لكي لا تشكل عبئاً على المستفيدين، و أطلقت هذه المبادرة منذ عام 2015 وتم صرف (6 مليار) دينار عراقي في المرحلة الأولى، ثم أخذت تلك القروض بالتزايد حتى وصلت في عام 2020 الى (341 مليار) دينار عراقي، وهذا يشكل نسبة قدرها (34%) من إجمالي المبلغ المرصود من قبل البنك المركزي والبالغ (1 ترليون دينار عراقي) دينار[1].

لقد شارك في هذه المبادرة (42) مصرفاً من القطاع الخاص في منح تلك المبالغ، ومصرف واحد من القطاع العام وهو المصرف الصناعي، ولقد وجه البنك المركزي المصارف كافة الى تبسيط الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات، وحث المصارف على التوسع في هذا النشاط، إذ إن هذه المبادرة تعد واحدة من الأدوات التي أتبعها البنك المركزي لدعم الشمول المالي، كما إن الأخير قام بحملات كبيرة للإعلان والترويج لهذه المبادرة في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ووسائل الاعلام، مما اسهم في إنشاء ما يقارب (6846) مشروعاً صغيراً منذ انطلاق هذه المبادرة وحتى نهاية عام 2020، مما ساعد في خلق الكثير من فرص العمل للعاطلين، وكان عدد المشاريع التي تم إنشاؤها في بداية المبادرة عام 2015 (242) مشروعاً، ثم بدأت أعداد تلك المشاريع بالارتفاع حتى بلغت (2076) مشروعاً في عام 2019، ثم تراجع ذلك العدد لتلك المشاريع في عام 2020 حتى بلغ (1341) مشروعاً، وكان ذلك التراجع ناتجاً عن تداعيات جائحة (كوفيد-19)، فضلاً عن فرض حظر التجوال في تلك المدة[2].

1- البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، مبادرة 1 ترليون لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2015، ص 13.

2- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، مصدر سابق، ص 148.

2- تمويل المشاريع الكبيرة: إن نجاح البنك المركزي العراقي في طرحه للمبادرة الأولى، شجع على إطلاق مبادرة أخرى تختص بتمويل المشاريع الكبيرة وبتخصيص مالي قدره (5 ترليون) دينار عراقي، إذ تم إيصال مبالغ المبادرة من خلال المصارف التخصصية وبفائدة مخفضة أيضاً سعياً منه للوصول الى معدلات إنتاج مرتفعة تركزت في (القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والتمويل العقاري)، وأسهمت تلك المبادرة في زيادة النمو الاقتصادي فضلاً عن فوائد أخرى كثيرة وفرتها هذه المبادرة، ومثال ذلك الحد من أزمة السكن من خلال تقديم قروض ميسرة للبناء أو بناء مجمعات سكنية كبيرة والجدول (25) يبين توزيع تلك المبالغ على المصارف التخصصية وصندوق الاسكان .

جدول (25) الحصة السوقية للمصارف المشتركة في مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة

(5 مليار) دينار عراقي

أسم المصرف	المبلغ المخصص	المبالغ الممنوحة لغاية نهاية عام 2020	نسبة الفائدة %	نسبة التشغيل لغاية عام % 2020
المصرف الزراعي	1,666	53	2	3.1
المصرف الصناعي	1,666	114	2	6.8
المصرف العقاري	834	700	2	83.9
صندوق الاسكان	1,334	1.209	1	90.6
المجموع	5500	2.079		37.7

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد الى تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي 2020.

يبين الجدول أعلاه إن الحصة الأكبر في تمويل هذه المبادرة كانت من نصيب صندوق الاسكان العراقي، إذ تم صرف مبلغ قدره (90.6%) من مبلغ المبادرة في صندوق الاسكان، و (83.9%) من إجمالي المبلغ المخصص للمصرف العقاري من قيمة المبادرة، وتم صرف (6.8%) من مبلغ المبادرة المخصص للمصرف الصناعي، و(3.1%) من المبلغ المخصص للمصرف الزراعي، وبذلك يكون مبلغ المبادرة قد ارتفع الى (5.5 ترليون) دينار عراقي إن السبب في ارتفاع قيمة المبادرة عن المبلغ المخصص لها يعود الى الاقبال الكبير من المستفيدين من القروض العقارية، كما نلاحظ إن المبالغ المخصصة في مجال القطاعين الصناعي والزراعي منخفضة، السبب في ذلك هو المخاطر الكبيرة المحتملة التي قد يتعرض لها القطاعين المذكورين بسبب سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية في تلك المدة.

ثانياً: الآليات المقترحة لدعم وتوسيع قاعدة الشمول المالي في العراق:

إن توسيع ودعم قاعدة الشمول المالي في أي دولة ترتكز على أساسين، الأول نسبة وصول الأفراد للخدمات المالية، والثاني زيادة الحسابات المالية للأفراد ونجاح استخدامها في الخدمات المالية والمنتجات المرتبطة بها، ومن هذا المنطلق سنستعرض أهم المقترحات والسياسات التي قد تساهم في ارتفاع مستوى انتشار الشمول المالي في العراق.

المقترح الأول: تحويل المدفوعات النقدية الى مدفوعات رقمية عن طريق الحسابات، بمعنى تبني سياسة تسعى الى حث الأفراد على استقبال المدفوعات عن طريق قنوات مالية رسمية باستخدام حسابات رسمية، مثال على ذلك عمليات تحويل ودفع رواتب الموظفين (توطين الرواتب)، وبمعنى أوسع إذا ما تم توطين الرواتب فانه سيعد سبباً أساسياً لفتح حساب للأفراد الموطنين، وبذلك ينخرط أولئك الأفراد في منظومة الشمول المالي، وبالنسبة الى تحويل المدفوعات فإذا ما تم تحويل تلك المدفوعات من خلال قنوات رسمية فسيكون ذلك سبباً مهماً في تعزيز استخدام الحسابات المالية للأفراد، فضلاً عن ضمان سلاسل أكبر في تلقي تلك المدفوعات.

المقترح الثاني: تسهيل وصول التمويل للمنشآت الصغيرة، إذ إن توفير التمويل لتلك المنشآت والمشاريع الصغيرة جداً لايزال بحاجة الى مزيد من الدعم من قبل المصارف التي تقدم القروض وغيرها من خدمات، ولا بد أن يقوم ذلك بناءً على دراسات مفصلة لاحتياجات تلك المنشآت والمشاريع بدقة، وإذا ما تم ذلك فإنها ستحقق ربحاً للمصارف والمؤسسات الممولة، وهذا يدعم الشمول المالي[1].

المقترح الثالث: وضع سياسات وبرامج قادرة على نقل المدخرات الى النظام المالي الرسمي، وهذا يعني إن الادخار يتم من خلال حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية، وبدوره سيعزز مستويات الشمول المالي، فضلاً عن تأثيره الايجابي على المستوى العام للنمو الاقتصادي وتحقيق ارباح للمؤسسات المالية وزيادة مستويات التشغيل وإن كانت بطريقة غير مباشرة.

المقترح الرابع: الاستمرار في تطوير الخدمات المصرفية والمالية الحديثة والمبتكرة، إذ إن الحلول المالية والمصرفية الذكية تعزز من مستويات الشمول المالي، ومثال على ذلك توفير خدمة الاقتراض قصير الاجل عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، الذي يؤدي الى زيادة الشمول المالي.

1- رشا عودة لفتة، عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمات المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم جامعة بغداد، مجلد 11، العدد1، 2019، ص90.

المقترح الخامس: محاولة استحواذ القنوات المالية الرسمية (المصارف والمؤسسات المالية الحكومية) على أعلى نسب من تحويلات العاملين أو الافراد أو المستثمرين، لأن أغلب تلك التحويلات لاتزال تتم بطريقة نقدية، إذا ما تم الاستحواذ على النسب الأكبر من تلك التحويلات وتغير الطريقة التي تتم فيها التحويلات من الطريقة النقدية الى الطرق التكنولوجية المالية الحديثة، عندها يتحقق ارتفاع في مؤشرات الشمول المالي.

المقترح السادس: قيام البنك المركزي العراقي بدعم المصارف العراقية وحثها على زيادة فروعها وبذلك تتوسع رقعة خدماتها المالية والمصرفية والذي يعتبر أحد المؤشرات المهمة في قياس اتساع الشمول المالي[1].

المطلب الثالث: إسهامات التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي في العراق

إن التكنولوجيا المالية كان لها دور كبير في تعزيز الشمول المالي عن طريق المنتجات والابتكارات التي وفرتها واسهمت في تسهيل الحصول والنفاذ الى الخدمات المالية بأدنى كلفة وأسرع وقت ويمكن متابعة إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العراق من خلال ما يأتي:

1- التطور في نسب ملكية بطاقات الائتمان واعداد المقترضون من المؤسسات المالية الرسمية، لقد أسهمت ملكية البطاقات الالكترونية في تسهيل النفاذ الى الخدمات المالية والسماح بالحصول على القروض بأقل كلفة وبسهولة، وعليه لمعرفة دور هذه البطاقات في التأثير على عدد حسابات القروض في العراق يمكن متابعة الجدول (26) إذ يتضح من خلال البيانات المتوفرة إن زيادة استخدام البطاقات الائتمانية من (2،389) لكل مئة ألف بالغ في عام 2013، الى (46،469) بطاقة لكل مئة ألف بالغ في عام 2020، قد أسهم في ارتفاع نسبة حسابات القروض الى عدد السكان البالغين في المؤسسات الرسمية من (1.16%) في عام 2013 ليصل الى (1.81%) في عام 2020 مما يؤشر التأثير الايجابي للزيادة في أعداد بطاقات الائتمان إلى نسبة المقترضين في المؤسسات الرسمية، وقد يعزى ذلك الى تشجيع استخدام البطاقات الائتمانية من قبل المؤسسات المالية من جهة وتشجيع الاقتراض من خلال زيادة شبكة الفروع المصرفية واستخدامها لهذه البطاقات من جهة أخرى، وإذا ما تم مقارنة هذه المؤشرات مع بقية الدول العربية نجد إن التأثيرات كانت ضعيفة ومحدودة وهذا قد يكون ناتجاً عن ضعف السياسات المتبعة في هذا المجال، فضلاً عن محدودية التثقيف المالي.

1- محمود أبو دية، دور الانتشار المصرفي في تحقيق الانتشار المصرفي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين،2016، ص62.

جدول (26) التطور في ملكية بطاقات الائتمان واعداد المقترضون من مؤسسات رسمية في العراق للمدة (2013 - 2020)

السنوات	عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين من عمر15 عام فأكثر			عدد بطاقات الائتمان في العراق (لكل مئة الف بالغ)	
	عدد حسابات القروض	عدد البالغين من عمر15 عام فأكثر(لكل الف نسمة)	عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين %	عدد بطاقات الائتمان لكل مئة ألف بالغ	
2013	24,700	20,227	1.16	2,389	
2014	28,195	21,926	1.29	2,109	
2015	30,297	22,082	1.37	1,233	
2016	30,612	22,654	1.35	11,136	
2017	30,967	22,109	1.40	15,158	
2018	31,128	22,696	1.37	22,077	
2019	35,410	23,294	1.52	38,883	
2020	43,033	23,833	1.81	46,469	

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- تقارير الاستقرار المالي، والنشرات الاحصائية للسنوات (2008-2009).

-تقارير وزارة التخطيط العراقية سنوات مختلفة.

2- مؤشر الدفع عبر الهاتف المحمول أو الانترنيت: يعد الدفع عبر الهاتف المحمول من الاساليب التي تدل على تطور نظام الدفع المالي وتعمل على تعزيز الشمول المالي في أي اقتصاد، إذ إنها تسهم في تسهيل العمليات المالية وتساعد بإنجازها بالسرعة والدقة المطلوبة، لذا أجاز البنك المركزي العراقي لشركات الهاتف المحمول تقديم الخدمات المالية مثل تحويل الاموال ودفع الفواتير وشراء البطاقات الالكترونية وعمليات السحب والايداع النقدي من والى المحفظة عن طريق المراكز المعتمدة والشكل (11) يوضح المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الهاتف (لزين كاش، وآسيا حوالة، ومحفظة الناس) إذ يتضح من الشكل المذكور إن شركة زين كاش كانت تحتل المرتبة

الاولى في نسبة المبالغ المحولة، إذ ارتفعت نسبتها من (46.4%) في عام 2018 لتصل الى (78.7%) في عام 2021، وجاءت محفظة آسيا حوالة بالمرتبة الثانية في نسبة المبالغ المحولة وكانت نسبتها في عام 2021 (18%)، أما محفظة الناس فقد بدأت عملها في عام 2020 وكانت نسبة المبالغ المحولة فيها منخفضة بسبب حداثة عملها وبلغ (3.2%) عام 2021 وهذا التنافس بين الشركات ينعكس بشكل ايجابي على التطور المالي والخدمات المالية المقدمة من قبل الشركات.

شكل (11) نسب المبالغ المحولة من قبل شركات الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق للمدة (2021 – 2018)

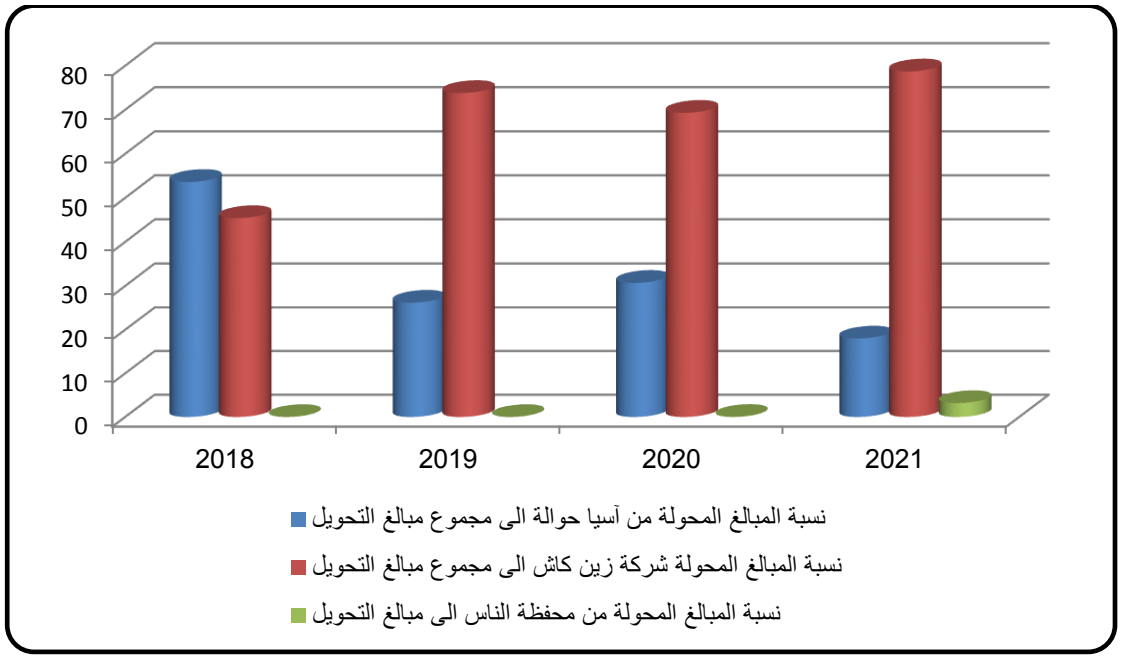

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار

ونلخص كل ما تقدم إن العراق على الرغم من قيام العديد من المبادرات لتبني التقنيات المالية الحديثة التي تهدف من خلالها الى تعزيز الشمول المالي إلا أنه لايزال في المراتب المتأخرة بين الدول العربية مما يتطلب العمل على تكثيف الجهود وتوجيه السياسات نحو تبني التكنولوجيا المالية الحديثة التي تسهم في إتاحة الخدمات المالية وإمكانية النفاذ والوصول إليها مع ضرورة العمل على رفع مستوى التثقيف المالي للأفراد لتبني استخدام هذه التقنيات.

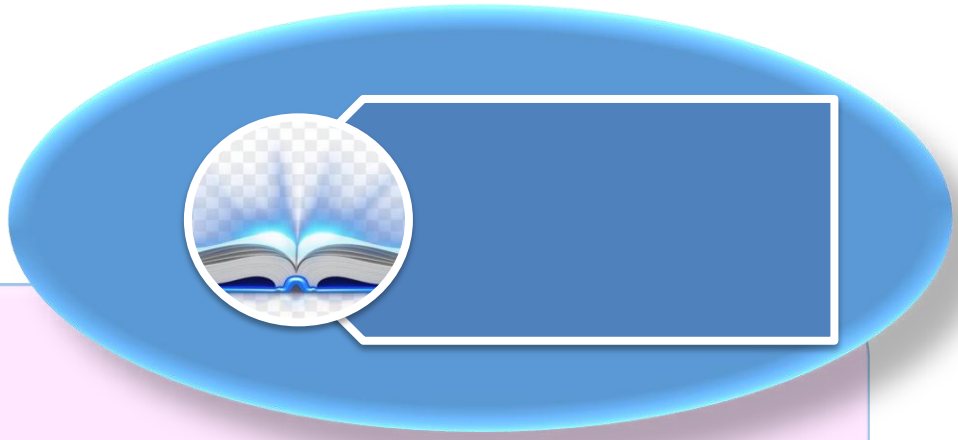

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات Conclusions

1- وفيما يتعلق بواقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية توصل الباحث الى:

أ- إن حجم الاستثمارات في الدول العربية في التكنولوجيا المالية يتغير تبعاً لاختلاف هذه الدول من حيث استخدامها، لذا فإن حجم الاستثمارات خلال مدة الدراسة وبحسب البيانات المتاحة لوحظت انها تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وكانت كل من الامارات والسعودية ومصر من البلدان التي حققت تقدماً واضحاً في هذا المجال، لاسيما لعدد الصفقات فقد شهدت تزايداً ملحوظاً خلال مدة الدراسة وذلك لعدة أسباب منها سهولة ممارسة الاعمال والتشريعات الحكومية التي تدعم بيئة ريادة الاعمال.

ب- أما بالنسبة لشركات التكنولوجيا المالية في الدول فقد شهدت هي الاخرى ارتفاعاً خلال مدة الدراسة وكان لكل من الامارات ومصر والسعودية الحصة الاكبر في هذه الشركات وذلك لوجود البيئة الحاضنة لتلك الشركات.

ت- يبن مؤشر التقنيات المالية الحديثة العام التفاوت في انجازات الدول العربية في هذا المؤشر سواء على المستوى العام أم على مستوى المؤشرات الفرعية إذ إن بعض الدول حققت انجازات كبيرة مثل الامارات والسعودية، وبعضها جاءت في مراتب متأخرة وهذا ناتج عن نسب انجازها للمحاور الفرعية تبعاً لاختلاف السياسات والتشريعات والجهود التي بذلتها كل دولة لغرض تطوير واقع التكنولوجيا المالية فيها.

2- لوحظ إن التقنيات الاكثر شيوعاً واستخداماً في الدول العربية هي الحوسبة السحابية والمحافظ الالكترونية في حين إن قطاع خدمات الدفع الالكتروني والتحويلات يأتي في مقدمة القطاعات التي استثمرت فيها شركات التكنولوجيا المالية ويأتي بعده قطاع التأمين.

3- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية تحديات كبيرة وأبرزها ضعف البنية التحتية المالية ووجود الفجوات التنظيمية التي تضيق عملها وانخفاض مستوى الوعي المالي.

4- ومن خلال تحليل واقع الشمول المالي في الدول ومساهمة التكنولوجيا في تعزيزه لوحظ الآتي:

أ- يلاحظ من دراسة واقع مؤشرات الوصول الى الخدمات المصرفية في الدول العربية أنها قد شهدت تزايداً واضحاً في هذه المؤشرات مع ملاحظة وجود فروقات في هذا التزايد تبعاً لاختلاف الاهتمام من قبل حكومات هذه الدول والمعتمد في مستوى التثقيف المالي.

ب- وفيما يتعلق ببعض مؤشرات الاستخدام للخدمات المالية يلاحظ أن أغلب الدول العربية شهدت تزايداً في هذه المؤشرات إلا أنها تفاوتت والفرق في هذه الزيادة تبعاً للثقافة المالية للمجتمع وقلة الوعي المصرفي للأفراد وإمكانية البنوك في تقديم الخدمات لفئات المجتمع كافة بالنسبة لمؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية، أما بالنسبة لمؤشرات عدد حسابات الودائع قد يكون أسباب التفاوت في انخفاض الدخول والميل نحو الاكتناز أو الحفاظ على الاموال لغرض تسيير الاعمال السوقية، في حين نجد إن أسباب تفاوت مؤشر الاقتراض قد يكون نتيجةً للظروف السياسية والاقتصادية، وضعف الاجراءات التي يمكن من خلالها الحصول على القرض وحجم الضمانات المفروضة على الأفراد، أما التفاوت في بطاقات الائتمان وبطاقات السحب بين الدول العربية فهو يختلف بحسب الجهود التي تبذلها الدول في تعميم أدوات الوصول الى الخدمات المالية ونسب التثقيف المالي.

ت- وبالنسبة لمؤشر التثقيف المالي نجد أن الدول العربية على الرغم من اهتمامها في هذا المؤشر إلا إنها لازالت تعاني من تدني في نسب هذا المؤشر مقارنةً مع دول العالم وقد يعود ذلك الى العادات والتقاليد وضعف ومحدودية الجهود المبذولة من قبل الحكومات العربية في هذا المجال.

ث- إن التكنولوجيا المالية مارست دوراً ايجابياً في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وخاصة فيما يتعلق باستخدام الصراف الآلي وبطاقات السحب واعداد المقترضون ببطاقات الائتمان، فضلاً عن الدفع عن طريق الهاتف والانترنيت إلا إنه تفاوتت نسب هذه الدول تبعاً لطبيعة البنية التحتية المالية في هذه الدول، ومستوى الثقافة المالية والسياسات الحكومية المتبعة لتشجيع استخدام هذه التقنيات.

وبشكل عام فإن مستوى تحقيق الشمول المالي كان مرتفعاً في دول ومنخفضاً في دول أخر نتيجةً لما سبق ذكره.

5- إن العراق من الدول العربية التي لازالت تعاني من ضعف في استخدام التقنيات المالية الحديثة وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية في هذا المجال وهذا من خلال عدد الشركات المالية الموجودة فيها وحجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع، فضلاً عن مرتبته المتأخرة في مؤشر التقنيات المالية الحديثة العام وأغلب مؤشراته الفرعية.

6- إن العراق على الرغم من تحقيقه تطورات ايجابية في أغلب مؤشرات الشمول، إلا إنه لازال في مراتب متأخرة في هذا المجال وذلك ناتج عن أن أغلب شرائح المجتمع العراقي مستبعد مالياً رغم بذل جهود حكومية كبيرة بهذا الخصوص.

7- إن التكنولوجيا المالية في العراق لازال استخدامها محدوداً وكذلك تأثيرها المنخفض في تعزيز الشمول المالي، وذلك ناتج عن العديد من الأسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية وضعف التشريعات المنظمة لعملها، وضعف التثقيف المالي.

ثانياً: التوصيات Recommendations

1- توفير بنية تحتية مناسبة لتطبيق التكنولوجيا المالية وتلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات من الخدمات المالية وخاصةً المستبعدين منهم.

2- توفير بيئة مثالية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تضمن الامتثال للقواعد المالية وتوفير ثقة أكبر للنظام المالي.

3- ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة تعمل على تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية وتسهم في تعزيز الشمول المالي.

4- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية ومنها تجربة كينيا وماليزيا والامارات.

5- رفع مستوى التثقيف المالي من خلال توعية الأفراد بأهمية استخدام الخدمات المصرفية عن طريق برامج ودورات تسهم في تحقيق هذا الغرض والعمل على تقديم الحوافز للحث على استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع.

6- ضرورة العمل على انشاء مركز للتكنولوجيا المالية تابع للبنك المركزي العراقي يهدف الى جمع كافة الاطراف المتعاملة في منظومة التكنولوجيا المالية كالشركات المالية الناشئة والهيئات التنظيمية والرقابية والمؤسسات المالية وحاضنات الاعمال والمستثمرون تحت مظلة واحدة تنظم عملهم.

7- القيام بوضع مبادرات واستراتيجيات وطنية تدعم الشمول المالي الرقمي مع ضرورة التنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية بهذا الشأن للاستفادة من خبراتها بهذا المجال.

8- التعاون المستمر بين جميع الوزارات لتوحيد جهودهم في استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة، وبالتنسيق مع البنك المركزي.

9- تهيء الدولة واقع أمني يطمئن المستخدمين في تطبيق التكنولوجيا المالية، مما يساعد على تحقيق الشمول المالي ورفع مؤشراته، وبالتالي يتماشى مع التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية في ذلك.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية والإنكليزية

المصادر العربية:

- القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1- احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 2008.

2- فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، 2019.

3- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1- أحمد نوري حسن، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، 2018.

2- بلقاضي شيماء، دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الموقع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري محاكاة تجارب دولية عربية، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ولوم التيسير، 2021.

3- رواء نافذ عليوة، أثر تطوير الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية – غزة، 2019.

4- ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2019.

5- سهير بن ساسي، نجود بو طبيخ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى الجزائر، 2020.

6- لينا صلاح مهدي، دور التفرع المصرفي والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2019.

7- محمود أبو دية، دور الانتشار المصرفي في تحقيق الانتشار المصرفي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2016.

ثالثاً: البحوث والدراسات والمؤتمرات:

1- ابتهاج اسماعيل يعقوب وآخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد (كوفيد-19) دراسة استطلاعية المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع الريادة والابداع في بناء السياسات المالية والمحاسبية في الوحدات الاقتصادية العدد الخامس، 2021.

2- اتحاد المصارف العربية، ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، الامانة العامة، ادارة الدراسات والبحوث، البنك العربي، اليونان، 2018.

3- اتحاد المصارف العربية، الامانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي في تحقيق الشمول المالي، البنك العربي، اليونان، 2017.

4- اسماء احمد عزيز احمد، زهراء احمد النعيمي، أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 18، العدد 57، 2022.

5- آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3، 2018.

6- افتخار محمد مناحي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد2، العدد2، 2020.

7- أمير علي خليل، دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الالكترونية دراسة تحليلية/ العراق أنموذجاً، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء المقدسة، العدد30، المجلد8، 2019.

8- التقنيات المالية، مركز التواصل والمعرفة المالية، 2020.

9- الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، اتحاد المصارف العربية، 2017.

10- براهيمي بن حارث حياة وآخرون، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا- بين دوافع الإنشاء وعوائق الاستدامة، مجلة الأكاديمية العربية، الدنمارك، العدد 23، 2019.

11- بظاهر بخته، عقون عبدالله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول، المركز الجامعي 2018.

12- بلعابد صليحة، باري امينة، تحديات ومخاطر استخدام الادارة التكنولوجية في المؤسسات المالية الناشئة، وقائع المؤتمر العلمي لاستخدامات التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، الجزء الاول، اصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين، المانيا، 2022.

13- بن قيدة بوعافية رشيد، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد (9)، عدد (1)، 2018.

14- بوزانة ايمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي (تجربة كينيا نموذجاً)، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الأول، العدد السادس، 2020.

15- حمدي زينب، الزهراء اوقاسم، مفاهيم اساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2018.

16- حنين عبد السلام ابو عود واخرون، انترنيت الاشياء الذكية في مجال الرعاية الصحية، مجلة البحوث الاكاديمية، العدد15، 2019.

17- حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.

18- حورية شبني السعيد بن الخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية وتعزيز الشمول المالي جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبية، المجلد(03)، العدد (02)، 2018.

19- خيرية تبنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2018.

20- رامي يوسف عبيد، دراسة تجارب أنظمة الانذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

21- رشا عودة لفتة، عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمات المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم، جامعة بغداد، مجلد 11، العدد1، 2019.

22- رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقاً لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03،2021.

23- رفيق يوسفي، عبد العزيز قتال، أثر التوجه نحو تطبيق المحاسبة السحابية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة تطبيقية على مؤسسة اتصالات الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 7، العدد 1، 2021.

24- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية – واقع وافاق، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد2، 2020.

25- ريهام أحمد ممدوح، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020.

26- زبير عياش، فطيمة الزهراء فنازي، دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية، تطبيقات البلوتكشين نموذجاً، جامعة الشهيد حمة كفريا الواوي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021.

27- زواويد الزهاوي، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع الآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والأقتصادية، مجلد7، العدد 3، 2018.

28- زهراء جار الله حمو إسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد 9، العدد 33، 2020.

29- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد11، العدد3، 2019.

30- سمير عبدالله، الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث الدراسات الفلسطيني، فلسطين، 2016.

31- صالح الدين سعودي، عبد الرؤوف حماني، منصات التمويل الجماعي كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، مجلد 4، عدد 2، 2020.

32- صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد2، العدد1، 2020.

33- عبد الحفيضي عيسى، محاولة التنبأ بأسعار العملات الرقمية المشفرة باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية دراسة حالة (بتكوين،أثيريم،كاردانو)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 02، 2021.

34- عبد الرحمن عبد العزيز الفرهود، بتكوين والعملات الرقمية: النشأة . الاستخدامات . والآثار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26، العدد 1، 2018.

35- عبد الكريم احمد قندور، التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي، 2019.

36- عبد المحسن شنتيش حسن، تحريم الاستخدام الغير مشروع لبطاقات الآلي، كلية القانون جامعة ميسان، مجلد 18، العدد 35، 2022.

37- عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قراءة للتحديات والامكانات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 6، العدد 1، 2021.

38- غسان محمد الشيخ، حكم البتكوين والعملات الرقمية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي،المجلد 22، العدد64، 2018.

39- قاسي يسمينة، بولصنام محمد، دور صناعة التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار، مجلد12، العدد2، 2021.

40- لزهاوي زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والافاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 03، 2018.

41- لطرش ذهبية، سمية حراء، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2020.

42- مجلس رؤى على طريق التنمية، التكنولوجيا المالية الفرص والتحديات أمام القطاع الخاص في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، مصر، 2021.

43- محمد جاسم محمد، التكنولوجيا المالية في الشمول المالي دراسة في مجموعة من الدول العربية للمدة (2014- 2018) جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد.

44- محمد طارق لفتة، دراسة وتحليل ضرورات الهواتف بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات مالية ومحاسبية عدد خاص بالمؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة 2019.

45- محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي واثره على معدلات الاداء المصرفي، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 2019.

46- مصطفى سلام عبد الرضا واخرون، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة جيهان، المجلد 4، العدد 2، 2020.

47- مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، مجلة وارث للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد1، 2020

48- مظهر محمد صالح، أحمد إبريهي علي، تقرير الاستقرار المالي، العدد الثاني عشر، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، 2021.

49- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2018.

50- مهبناس العباس، رسول حميد، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، الجزائر، جامعة البويرة، مجلة المعارف، مجلد 14، العدد 02، 2019.

51- نغم حسين نعمة، مؤشرات قياس الشمول المالي، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية، بغداد، 2018.

52- نفيسة الخير، صندوق النقد العربي، التقنيات المالية الحديثة، 2020.

53- هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، 2019.

54- وفاء حمدوش، وآخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول أداء القطاع المصرفي الجزائري، الدوافع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد12، عدد4، 2021.

55- وهيبة عبد الرحيم، الزهراء اوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 38، 2019.

56- يسر برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أمانة مجالس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربي، 2019.

رابعاً: شبكات الأنترنت والمواقع الإليكترونية

1- آسيا حوالة، أنواع المحافظ، متاح على الرابط الآتي: http://asiahawala.iq/index

2- البنـك المركـزي العراقـي، المؤسسـات الماليـة غيـر المصـرفية، متـاح علـى الـرابط:
https://www.cbi.iq

3- البنك المركزي المصري، الشمول المالي النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، متاح على الرابط:
https://www.bank-abc.com

4- البنك المركزي المصري، فينتك إيجبت تطلق مبادرة فينتكرز لتشجيع الشركات الناشئة على تطوير تطبيقاتها المالية بالمحافظات، 2022، متاح على الرابط: https://www.masrawy.com

5- البنك المركزي العراقي التقارير الاقتصادية (2020-2021)، المتوفر عبر الرابط:
http://www.cbi.iq

6- الدليل الخاص بخدمات الدفع عبر الهاتف، متوفر على الرابط الآتي: https://iraqtech.io

7- زين كاش، تطلق نظام التسجيل الذاتي، متاح على الرابط: https://www.nasnews.com

8- زين كاش، كل ما تريد معرفته عن هذه المحفظة الالكترونية، متاح على الرابط الآتي:
https://marketsbloom.com

9- سرور موسوي، الدليل الخاص بخدمات الدفع عبر الهاتف، متاح على الرابط:
https://iraqtech.io

10- سلطان جاسم النصراوي، وضع العراق في مؤشر صناعة التقنيات المالية FinxAr متاح على الرابط: https://business.uokerbala.edu.iq

11- سـلمى حـداد، قطـاع ناشـئ بالشـرق الاوسـط مركـز دول الخلـيج، متـاح علـى الـرابط:
https://alkhaleejonline.net

12- صندوق النقد الدولي اجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية - وثيقة مبدئية، مصدر سابق، 2018، متاح على الرابط: https://www.albankaldawli.org

13- عماد أبو الفتوح، عام الاستثمارات الضخمة، كيف حصدت الشركات العربية الناشئة على أكثر من ملياري دولار خلال عام 2021، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net

14- محمد السيد الشاعر، التجربة المصرفية نحو التحول الى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2021، متاح على الرابط:http://dsbace.Must.Edu.eg

15- مدونات البنك الدولي، لتحقيق الشمول المالي: التكنولوجيا المالية، استخدام الحسابات البنكية والابتكار، 2018، متاح على الرابط: https://blogs.worldbank.org

16- موقع سويج العراق، متوفر على الرابط الآتي: https://switch.com.iq

17- هشام حمزة، التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)، متاح على الرابط: https://masrafeyoun.ebi.gov.eg

18- وزارة الاقتصاد الاماراتية، الاستثمار في التكنولوجيا المالية في دولة الامارات العربية المتحدة، متاح على الرابط: https://www.moec.gov.ae/-/fintech

19- وزارة الشباب والرياضة، بيان صحفي، متاح على الرابط: https://iraq.un.org/index.php/arab

خامساً: التقارير الاقتصادية

1- البنك الدولي اجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية – وثيقة مبدئية، 2018.

2- البنك السعودي، التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021.

3- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2016.

4- البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، مبادرة 1 ترليون لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2015.

5- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، 2021.

6- البنك المركزي المصري، تقرير التكنولوجيا المالية، مصر، 2022.

7- صندوق النقد العربي، 2019، منصات التمويل الجماعي افاق واطر التنظيمية، رقم نشره 125.

8- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2021.

9- صندوق النقد العربي، تقرير الاصدار الاول لمرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، 2021.

English Reference:

1- CPMI.(2015) Report on Digital Currencies.usa: Bank for Intemational
2- Cambridge Centre for AIternative Finance, FINTECH IN UGANDA, Implication For Rgulation, (Cambridgr: Cambridge Centre for Alternative Finance, November 2018), p. 20-22.
3- Babu, P, Raja,"Global Financial Inclusion: Ghallenges and Opportunities, Volume (4) Issuse (2),2015,P.50.
4- Abo Seman, J. Financial: The Role of Financial Syst and Other Determinants, PHD Thesis, Salford Business school, University of Salfoord, UK, 2016, p50.
5- Aras Haji Jarjees, Nawzad Rajab Zubair, The impact of financial inclusion on the financial indicators of the banking system an applied study on the Iraqi banking system for the period 2006-2020, Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences, Vol 18, No 60,b694.

Abstract:

Financial technology is one of the most prominent results of the digital development that the world has witnessed, and it has played an important role in providing many innovative financial solutions and services that have contributed to the development of financial services and facilitating their transactions so that they meet the needs ofaIndividuals and institutionsaHurry upHAnd less expensiveHAnd enable access to financially excluded groupsaTo financial services, which contributed to raising and strengthening levels of financial inclusion, which is one of the important pillars for achieving sustainable development and financial stability.

Research aimsaTo explain the role of financial technology in achieving financial inclusion in the Arab countriesaWhich countries have made progress in this field?aIt stumbled and the reasons for this stumble through the indicators that the research dealt with,For the purpose of investigationaaiming and verifying its hypotheses, the researcher used the descriptive analytical method in the study The analysis of the indicators under study HThrough the data available in the official academic sources related to this aspect.

The study reachedaI have a set of important results, an some Arab countriesH You've come a long wayaIn the field of using and applying financial technology tools, which contributed to enhancing financial inclusion, such as the UAE and Saudi ArabiaaOthers still suffer from a weakness in my abilityHuse and application of this technologyHDue to many obstacles, including weak financial infrastructure, weak laws and legislation, and limitedHFinancial education, and one of these countries is Iraq, which is still one of the countries with limited use of this technologyaThis is reflected in the level of financial inclusion.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and scientific research
University of Qadisiyah
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics

The role of financial technology in promoting financial inclusion in the Arab countries, with special reference to Iraq

A Thesis
Submitted to the council of the faculty of
Administration and Economics – University of Qadisiyah
As a Partial Fulfillment of the Requirements of Master
Degree in Economics

BY

Nawar Qusay Mahdi Al-Yasiri

Supervised by: Prof. Dr

Amel Asmar Zabboon AL Saadi

1444 H.O **2023 A.D**